# تصورمقترح لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى ضوء ممارسات الواقع وبعض الخبرات الدولية المعاصرة

أ.د/ محمد على عزب
استاذ اصول التربية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

د/ طلعت حسينى اسماعيل
مدرس اصول التربية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

**مقدمة :**

أصبح تحقيق الجودة فى التعليم هدف أساسى تسعى النظم التعليمية لتحقيقه داخل المؤسسات التعليمية إذا ما أرادت التأكد من أن الشهادات التى تمنحها تلك المؤسسات هى شهادات معتمدة ومعترف بها ولها مصداقية خارج حدود المؤسسة . ويتوقف تحسين نوعية التعليم وجودته على تحسين عملية انتقاء المعلمين وإعدادهم ووضعهم الإجتماعى وظروف عملهم ، نظراً لأنهم لن يكونوا قادرين على الوفاء بمتطلبات المهنة إلا إذا اكتسبوا المهارات والمعارف المهنية اللازمة للقيام بالأدوار المنوطة بهم . (١)

وظهرت خلال السنوات الأخيرة كتابات تدعو إلى ضرورة إصلاح وتطوير برامج إعداد المعلم قبل الخدمة وتنميته المهنية المستديمة فى أثنائها بهدف ضمان الجودة فى أدائه ، والارتقاء بمستوى ممارساته ، ومساعدته على القيام بتبعات ومسئوليات أبعاد ومطالب دوره الجديد الذى يفرضه عليه النموذج التعليمى الذى يمثل أحد أهم افرازات التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة .

وقد اتخذت العديد من المجتمعات هذه الدعوات بمثابة المدخل الرئيسى لتطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة فى نظمها التعليمية ، والانطلاق فى هذا الأمر من رؤية متكاملة لإصلاح تلك النظم كاستجابة حتمية لمنطق العصر ومواجهة مقتضياته وتحدياته التربوية الجديدة والمغايرة لجميع المقتضيات والتحديات المماثلة التى شهدتها على مدى تاريخها الممتد . (٢)

كما تزايدت فى الآونة الأخيرة محاولات الدول المختلفة لتطوير نظم إعداد المعلم عن طريق تطبيق معايير الجودة والاعتماد

داخل مؤسسات الإعداد رغبة منها فى تحديث هذه البرامج ، بحيث تواكب التغيرات الحادثة فى العالم . وكان للولايات المتحدة الأمريكية السبق فى هذا الأمر، حيث وضعت معايير للاعتماد بهدف ضمان جودة التعليم للتأكد من مدى قابلية المؤسسات التعليمية لنيل الاعتماد ، وكذلك تدعيم المعلمين الأكفاء الذين يساهمون فى تحسين العملية التعليمية من خلال وضع مجموعة من معايير الاعتماد المهنى للمعلم.(٣)

ومن ثم أصبح التحدى الرئيسى لنظم التعليم هو أن التعليم يجب أن يقدم بجودة عالية ، لذا كان من الضرورى الاهتمام بالتطوير والتحسين المستمر لأداء المعلم ، وهذا مادفع اللجنة الدولية للقرن الحادى والعشرين إلى التأكيد على أن تحسين وضمان جودة التعليم تتوقف على تحسين المعلمين وجودة تدريبهم لحاجتهم إلى إكتساب مهارات ومعارف مناسبة وإمتلاك خصائص شخصية ورؤى مهنية .(٤)

وعلى الرغم من الاسهامات الكبيرة والمحاولات الجادة لتطوير كليات التربية ، إلا أنه تعالت فى الفترة الأخيرة أصوات تنادى بوجود ضعف عام فى مخرجات مؤسسات التعليم العالى بعامة ومؤسسات اعداد المعلم بخاصة ، لكونها المسئول الأول عن إعداد المعلم.

ويشير أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة الصادرة فى العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى هذا التدنى وما ينجم عنه من آثار سلبية لعل أخطرها، إنتشار الدروس الخصوصية ، وعدم الإعتراف ببعض الشهادات التى تمنحها بعض الجامعات المصرية ، وفقدان مصداقيتها ، وتدنى مستوى الخريج مقارنةً بالمستويات العالمية .(٥)

ويمكن القول : بأن ثقافة معايير الجودة فى التعليم ، لم تزل مغيبة فى بلداننا العربية ، ولا يوجد حتى الآن مؤسسات مستقلة تمنح الاعتماد لكليات اعداد المعلم ، كما أنه لاتوجد امتحانات للترخيص أو الإجازة للعمل فى المهنة.(٦)

ومن ثم أصبحت قضية ضمان جودة المعلم من أكثر القضايا المثارة حالياً والمثيرة للجدل في بعض الأحيان ، نظراً لعلاقتها الوثيقة وتأثيرها المباشر على مستوى الطلاب الدراسي وعلى تطوير مستوى المدرسة ككل ، وهذا يرجع إلى الحقيقة المؤكدة وهي أن الطلاب الذين يتوافر لديهم مدرس فعال يتمتع بمعايير مهنية جيدة هم أكثر الطلاب تحقيقاً لمستويات النجاح من الطلاب الذين يقوم بالتدريس لهم مدرس لاتتوافر فيه خصائص المدرس الفعال ، نظراً لأن معارف ومهارات وأفعال المدرس الفعال هي التي تحدد مايتعلمه الطلاب.(٧)

ويمكن القول : بأن حاجة نظم التعليم في مصر للأخذ بنظام الاعتماد والجودة هو بمثابة آلية لمواجهة التحديات التي تفرضها ضرورة الارتقاء بمستوى المعلم ومدخلاً حيوياً لضمان التطبيق الفعال لمعايير الجودة الشاملة في هذه النظم ، ويتطلب الأخذ بهذا النظام أيضاً إنشاء هيئة للترخيص لمزاولة مهنة التعليم بما يستلزمه ذلك من تحديد شكل هذه الهيئة ، والسياسة العامة المتعلقة بعملية الترخيص ، وتحديد الشروط والضوابط والاجراءات التي تحكم الممارسة المهنية في مجال مهنة التعليم.(٨)

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

ثمة جهود حثيثة ، تبذل على المستوى الرسمي لعمل نظام لإعتماد المعلمين ، وهذه الجهود بدأت منذ نهاية القرن المنصرم ، بداية من المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي والذي عقد عام ٢٠٠٠ ، وما تمخض عنه من مشروعات لتطوير كليات التربية ، بهدف تجويد أداء المعلم من خلال ضمان الجودة والإعتماد بتلك الكليات .

وبعد ذلك جاء مشروع المعايير القومية للتعليم في مصر ، ووضع معايير خاصة للمعلم ينبغي عليه إجتيازها قبل إعتماده ، وبعد ذلك تم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد بموجب القانون رقم٨٢ لسنة ٢٠٠٦ ، وبالطبع تضمنت المعايير التي وضعتها الهيئة لإعتماد المؤسسات التعليمية معايير خاصة بالمعلم

تضمن جودة أدائه وإعتماده . وبعد ذلك تم إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين وفقاً للقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٧ ، والذى نص صراحة على إنشاء هيئة لإعتماد المعلمين فى مصر ، لايتم تعيين المعلمين الجدد أو ترقية المعلمين الحاليين إلا باعتماد من هذه الهيئة .

والإشكالية هنا هى أن كل هذه الجهود ظلت حبراً على ورق، ولم يحدث شئ يذكر على أرض الواقع سوى إختبار الكادر بالنسبة للمعلمين ، وما أثاره هذا الإختبار من لغط وجدل ، ومن ثم جاءت هذه الدراسة كمحاولة لوضع تصور مقترح لتطوير نظام إعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ، من خلال تبين المعوقات التى تحول دون تحقيق هذا الإعتماد ، والإستفادة من الخبرات الدولية المعاصرة فى مجال اعتماد المعلمين ، والأدبيات التربوية المرتبطة بهذا الشأن .

## ويمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن تطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء ممارسات الواقع وبعض الخبرات الدولية؟

## وينفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

١ - ما مفهوم اعتماد المعلمين وما أهدافه وأهميته ؟

٢ - ما أهم الخبرات الدولية المعاصرة لنظم اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى؟

٣ - ما واقع نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ؟

٤ - ما التصور المقترح لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر؟

## أهداف الدراسة :

## تهدف الدراسة إلى :

١ - القاء الضوء على مفهوم اعتماد المعلمين وأهدافه وأهميته .

٢ - عرض بعض الخبرات الدولية المعاصرة لنظم اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى .

٣ - تشخيص واقع نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر وتحديد المعوقات التى تحول دون تحقيقه .

٤ - وضع تصور مقترح لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر .

## أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الأهتمام السائد على المستوى العالمى بثقافة المعايير والإعتماد سواء على المستوى المؤسسى أو الاكاديمى أو المهنى، كما أن تطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر يسهم فى ضمان توفير معلم ذو اداء جيد يستطيع أن ينهض بالعملية التعليمية نحو تحقيق أهدافها .

## منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، فى إستقراء الخبرات الدولية المعاصرة فى مجال اعتماد المعلمين ، وكذلك الادبيات التربوية فى هذا الشأن ، والإفادة منها فى التغلب على الصعوبات التى تحول دون تطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ، من خلال اعداد تصور مقترح لتحقيق ذلك.

## الدراسات السابقة :

يتم عرض الدراسات السابقة التى أجريت فى مجال اعتماد المعلمين للإفادة منها فى تحليل واقع اعتماد المعلمين فى مصر، والتعرف على الصعوبات التى تواجه تطبيق الاعتماد ، وإمكانية التغلب على تلك الصعوبات . وسوف لا تفصل الدراسة الحالية بين ما هو عربي وما هو أجنبي ، نظراً لعدم الحاجة لذلك، و سيتم عرض هذه الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمنى ، كما يلي:

### ١- دراسة مارتن هيبرمان (١٩٩١) Martin Heberman: أبعاد الجودة فى برامج اعداد المعلمين :[٩]

أوضحت الدراسة انه لكي تتصف برامج اعداد المعلمين بالجودة، فانه يجب أن يتوافر بها مجموعة من المعايير ، تتمثل فى: السمات المتميزة الواجب توافرها لدى المعلمين الذين يتم اختيارهم لمهنة التعليم ، وطبيعة المحاضرين الذين يتولون عملية اعداد

المعلمين ، والمعلومات الضرورية لمعلمى المستقبل ، والتأثيرات التى يحققها البرنامج فى المعلمين الجدد .

وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات يجب تبنيها فى برامج اعداد المعلمين حتى تتسم بالجودة وتؤهل المعلمين إلى الاعتماد ، ومنها: تطوير الجوانب الأكاديمية والمهنية فى إعداد المعلمين ، وأن يكون المحاضرون من ذوى الخبرات والفعالية ، والتركيز على الجانب المعرفى، والاهتمام بتدريب المعلمين الجدد فى المدارس تحت إشراف معلمين من ذوى الخبرة والكفاءة .

## ٢- دراسة وايتى جوف : Whitty Geoff (١٩٩٢ ): ضبط الجودة فى أداء المعلم : [١٠]

تناولت هذه الدراسة الإطار العملى لضبط الجودة فى إعداد المعلم ، وما يقتضيه من التجديد فى المقررات الدراسية بما يتماشى مع متطلبات العصر والاتجاهات الحديثة فى إعداد المعلم ، واوضحت هذه الدراسة أن المقررات الدراسية فى برامج إعداد المعلم تتصف بالجودة إذا تناولت قدرات الطالب الخيالية والعقلية والانتماء والعمل والقدرة على التنمية الذاتية مهنياً واكاديمياً وفهم الأشياء والتمكن من تجنب الصعوبات والتعامل مع المشكلات التى تواجه المعلم وتشجيع الطلاب المعلمين على الوعى المتميز بأداء اعمالهم وفى تحقيقهم لأعلى المستويات التربوية والتعليمية .

## ٣- دراسة نور الدين عبد الجواد : معايير تمهين التعليم (١٩٩٣ ): [١١]

حاولت الدراسة التعرف على معايير مهنة التعليم ومراحل تكوين المعلم المهنى المعتمد وتوصلت إلى ان اهم السمات لاكتساب صفة المهنية هى الأهداف المجتمعية للمهنة وإسنادها إلى قاعدة علمية وإعداد الممارسين للمهن داخل الجامعات ووجود رابطة معينة وممارسة أخلاقيات خاصة بالمهنة . وهذه السمات ترتكز على ثلاث حلقات متداخلة هى : حلقة ما قبل الإعداد للمهنة ، وحلقة الإعداد للمهنة ، وحلقة التعليم المستمر ، كما حددت الدراسة معايير تمهين التعليم فى: معايير الاختيار للالتحاق بمعاهد وكليات المعلمين ،

ومعـــايير مزاولـــة المهنـــة ، ومعـــايير التوجيـــه التربـــوى للمعلمـــين ، ومعـــايير التدريب .

٤- دراسة روبرتـا هنـدريك Roberta Hendrick (١٩٩٣ ): تحسين جـودة مهنة التدريس من خلال إحداث تغير فى المناهج وفى برامج إعداد المعلم؛[١٢]

اهتمـــت هـــذه الدراســـة بمـــا يحـــدث نتيجـــة إضـــافة تعـــديلات وتحـــسينات فـــى خطـــط ويـــرامج جـــودة مهنـــة التـــدريس بجامعـــة كنتكـــى عنـــد إعـــداد المعلمـــين ، وتوصـــلت هـــذه الدراســـة إلى أهميـــة تـــوافر الكفـــاءة فـــى الأداء لمعلمـــى المعلمـــين والتنميـــة المـــستمرة لكفـــاءتهم الأكاديميـــة والمهنيـــة والثقافيـــة ، ويكـــون ذلـــك فـــى مقدمـــة الأولويـــات والاســـتراتيجيات وعمليـــات التخطـــيط لـــبرامج إعـــداد المعلـــم والارتقـــاء بإعـــداده لأن ذلـــك يـــنعكس علـــى تقـــويمهم لأداء الطـــلاب المعلمـــين وتنميـــة اهتمامـــاتهم التربويـــة وتجويـــد وتحـــسين الـــبرامج والمنـــاهج المختارة لهم من قبل أعضاء هيئة التدريس .

٥- دراسة منير مطنى العتيبى ، ومحمد سعيد غالب ( ١٩٩٦ ): معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمى المهنى لبرنامج إعداد المعلم فى الجامعات العربية ؛[١٣]

هـــدفت الدراســـة إلى اقـــتراح مجموعـــة مـــن المعـــايير لتحـــسين مـــستوى بـــرامج اعـــداد المعلمـــين فـــى الجامعـــات العربيـــة واســـتخدمت المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي وتوصـــلت إلى مجموعـــة مـــن المعـــايير تم تـــصنيفها إلى : معـــايير تتعلـــق بـــاللوائح التنظيميـــة والإداريـــة ، ومعـــايير تتعلـــق بالمنـــاهج ، ومعـــايير تتعلـــق بأعـــضاء هيئـــة التـــدريس ، ومعـــايير تتعلـــق بـــالطلاب الـــذين يـــتم اختيـــارهم للدراســـة ، ومعـــايير تتعلـــق بـــالتجهيزات والمبـــانى والمـــصادر التعليميـــة ، ومعـــايير تتعلـــق بتقـــويم الخريجين ومراجعة النتائج .

وأوصـــت الدراســـة بأهميـــة إنـــشاء مؤســـسة عربيـــة متخصـــصة تـــشرف علـــى عمليـــة الاعتمـــاد الأكـــاديمى تلحـــق باتحـــاد الجامعـــات العربية .

٦- دراسة جوليانس باسنجر (١٩٩٨) Basinger Juliance: الاعداد المهنى لمعلم القرن الحادي والعشرين : [١٤]

تتناول هذه الدراسة اهتمام المجلس القومى لاعتماد المعلم باستخدام التكنولوجيا التى يستطيع المعلم بواسطتها مواجهة التحديات التكنولوجية ، وتوضح الدراسة ما ينبغى على المعلمين ان يفعلوه كى يأخذوا بمميزات التكنولوجيا من اجل التدريس الفعال للطلاب ومن اجل معرفة أوجه القصور فى برامج إعداد المعلمين وما ينبغى أن يفعلوه لعلاج هذا القصور .

وقد تبنت الدراسة توصيات المجلس القومى لاعتماد المعلم بهذا الخصوص ومنها : تشجيع استخدام التكنولوجيا بفاعلية فى برامج إعداد المعلم ، واستخدام التكنولوجيا لتحسين عملية الاعتماد الحالية وإعادة صياغة مفهوم الاعتماد للقرن الحادي والعشرين ، وتحسين وتوسيع عملية الإعداد من خلال الاستخدامات الكبرى للتكنولوجيا وربطت الدراسة بين ضرورة الأخذ بالمستحدثات التكنولوجية وتحسين نوعية المعلم واعتماده .

٧- دراسة محمد عبد الرازق (١٩٩٩): تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام لكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة : [١٥]

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الجودة التعليمية ، وتحديد معايير الجودة الشاملة، وواقع نظام تكوين معلم التعليم الثانوى بكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة ، وخبرات بعض الدول المتقدمة . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : وجود مشكلات تواجه نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام من حيث ( سياسات القبول ، نظام الدراسة ومدتها ، وبرامج التكوين ) ، وأن هذه المشكلات أدت إلى مخرجات ضعيفة ، واقترحت الدراسة نموذجاً لتطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام فى ضوء معايير الجودة الشاملة .

٨- دراسة : جاسم يوسف الكندرى ، هانىء عبد الستار فرج(٢٠٠١)بعنوان: الترخيص لممارسة المهنة ، رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي[١٦]

استهدفت الدراسة توضيح مفهوم الترخيص لمزاولة المهنة باعتبار ان الترخيص خطوة نحو الاعتماد ، وتناولت نموذجين مختلفين لإجراءات وقواعد الترخيص المعمول بها فى امريكا ، وتوصلت الدراسة لوضع تصور مقترح للترخيص لممارسة مهنة التعليم فى البلدان العربية بحسبانه الركيزة الأساسية لإصلاح وتطوير التعليم وترقية وصقل النمو المهنى للمعلم بهدف تمهين التعليم وتحسين فاعلية العملية الفنية ، كما توصلت إلى أن المعارف والمهارات الفنية المطلوبة لتعيين المعلم فى الوظيفة أو الاستمرار فى شغلها تشمل جوانب ستة هى : مادة التخصص ، ومبادئ التدريس واستراتيجياته ، وطبيعة المتعلم ونموه ، وتكنولوجيا التعليم ، والقياس والتقويم ، والإدارة التربوية وإدارة الصف ، هذا بالإضافة إلى ما يتوافر لدى المعلم من الهوايات ومهارات الرسم والتصوير والموسيقى وغيرها ، وكذلك إيمانه وقناعته بعمله وإقباله عليه.

٩- دراسة سلامة عبد العظيم ومحمد عبد الرازق (٢٠٠٢ ): معايير اعتماد المعلم فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة :[١٧]

انطلقت الدراسة من أن ضعف مستوى خريجي كليات التربية وعدم الاعتراف عالميا بالشهادات التى تمنحها تلك الكليات سببه البرامج التقليدية وغلبة الكم على الكيف فى الوقت الذى تسعى فيه الدول المتقدمة إلى إعداد معلم معتمد متخرج من كليات معتمدة أكاديمياً.

وانطلقت الدراسة ايضا من أن تطوير التعليم فى القرن الحادي والعشرين يستند إلى المعلم الملم بعلوم المستقبل ومقتضياته ، وأن تحسين جودة التعليم تعتمد على تحسين نوعية المتعلم من حيث الانتقاء والإعداد والتدريب ، وان وسيلة الحكم على تحسين مستوى

المهنة يكون باستخدام معايير ترشد الإعداد المهنى ، وأنه توجد طريقتين أساسيتين للحكم على مستوى المعلم هما :

- معايير اعتماد المعلم والتى إذا تحققت يصبح المعلم معتمداً .
- التعيين تحت الاختبار .

وهدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمعايير اعتماد المعلم فى مصر . فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة ، وعرضت الدراسة لنماذج الاعتماد من خلال الخبرات الأجنبية .

وتوصلت الدراسة إلى المعايير المشتركة والممكنة لكل من الاعتماد المؤسسى والاعتماد المهنى ، وأوصت بإنشاء لجنة للاعتماد تقوم بزيارة مؤسسات إعداد المعلم لتقييمها بالإضافة إلى التقييم الذاتى التى تقوم به تلك المؤسسات .

وأوصت الدراسة بأن يشمل التقييم الذاتى المدخلات والمخرجات لتلك المؤسسات .

## ١٠- دراسة : محمد إبراهيم عطوة (٢٠٠٢ ) الاعتماد المهنى للمعلمين مدخل لتحقيق الجودة :[١٨]

استهدفت الدراسة التعريف بنظام الاعتماد وأنواعه وأهدافه ومراحله ، وتوضيح العلاقة بين الاعتماد المهنى والاعتماد الأكاديمي ، والحاجة الماسة إلى الاعتماد لعلاج بعض نواحى القصور التى تشوب مهنة التعليم ، وحاولت الكشف عن مدى تحقيق نظام الاعتماد المهنى للمعلم الجيد . واستعرضت الدراسة خبرات بعض الدول لتوضيح ما هو متبع فى ذلك ، ومتى يمكن إعطاء المعلم تصريح بمزاولة المهنة أو تجديد الترخيص له .

وتوصلت الدراسة إلى وضع خطوط عريضة لتطبيق الاعتماد المهنى ، وجاء من أهم الصعوبات التى تحول دون تحقيق الاعتماد أن عدم ارتياح مجتمع المعلمين لهذا النظام الجديد يرجع لتعودهم على النظام المتبع ، والافتقار إلى ثقافة الجودة ، وقلة الخبرة العلمية بهذا النظام ، وصعوبة تحديد وتوصيف منظومة

الاعتماد المهني للمعلم ، وصعوبة التحديد الدقيق لطبيعة المستويات المعرفية والمهارية التي يتعين على المعلمين تحقيقها لنيل الترخيص الأكاديمي أو تجديده . وأوصت الدراسة بضرورة البدء في تشكيل هيئة عليا لاعتماد مهنة التعليم .

## ١١- دراسة عادل السيد الجندى(٢٠٠٢): مدى حاجة كليات إعداد المعلم فى مصر إلى الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة ، دراسة تحليلية نقدية:[١٩]

استهدفت الدراسة معرفة مدى إمكانية تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات إعداد المعلم في مصر في ضوء المشكلات التي تعاني منها تلك الكليات والتي تتمثل في ضعف نوعية المدخلات من الطلاب والمعلمين نتيجة لأن غالبية الملتحقين بهذه الكليات إنما يقبلون عليها من أجل ضمان الوظيفة بغض النظر عن القدرات والاستعدادات التى تؤهلهم لمهنة التعليم .

وجاء من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ضرورة الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقه على مؤسسات إعداد المعلم بمصر وهذا يترتب عليه ، تجويد سياسة القبول وفق معايير علمية ، وارتباط معدلات القبول بحاجات النظام التعليمي ، وضرورة تجويد برامج إعداد المعلم ، وتجويد المناهج وطرق التدريس ، وتجويد الهيكل الإداري والأكاديمي ،والنهوض بعملية التدريب الميداني للطالب المعلم .

## ١٢- دراسة هنداوى حافظ (٢٠٠٣ ): دراسة مقارنة لنظم الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية :[٢٠]

انطلقت الدراسة من أن القرن الجديد يتطلب امتلاك أصحابه المهارات الخاصة بالتعلم الذاتى وامتلاك مهارات التفكير الإبداعى ، وتكمن المشكلة في أن المعلمين يعدوا الطلاب لكي يحفظوا المادة العلمية ويكونوا جزء من النظام البيروقراطى للدولة ، ومن ثم يجب تطوير برامج إعداد المعلمين في ضوء معايير ومحكات تساهم فى تحقيق ما يتطلبه مجتمع المعرفة من نظام التعليم .

وهدفت الدراسة إلى التوصل لنظام مقترح للاعتماد الأكاديمى لبرامج إعداد المعلم ، وعرضت الدراسة فى إطارها النظرى لتاريخ الاعتماد الأكاديمي لإعداد المعلم على مستوى العالم حتى يستطيع أن يتعلم بنفسه المعرفة الجديدة وينظمها ، خاصة المعرفة المستمدة من أبحاث الفعل التى يقوم المعلم بها والتى تحدد الشكل العام لفهم البيئة المحلية والتعليمية .

وأوضحت الدراسة أن كليات التربية على مستوى العالم قامت بتطبيق معايير صارمة للالتحاق بكليات التربية ، وتم وضع معايير تعتمد على تقييم أداء الطالب المعلم من خلال تطبيق معايير الجودة وتحليل المعرفة المهنية .

وعرضت الدراسة لنظم اعتماد المعلمين فى أمريكا واستراليا وتركيا . ويرتكز نظام الاعتماد الأكاديمي الذى اقترحته الدراسة لبرامج كليات التربية على ثلاثة أنواع من المعايير ، هى: معايير للمدخلات ، معايير للعمليات ، معايير للمخرجات .

واقترحت الدراسة أن تتحدد معايير الاعتماد الأكاديمي فى : معايير خاصة باللوائح ، ومعايير تتعلق بالمقررات ، ومعايير تتعلق بأعضاء هيئة التدريس ، ومعايير تتعلق بالطلاب ، ومعايير تتعلق بالتجهيزات والمدرجات والقاعات ، ومعايير تتعلق بنظام الحقائب .

## ١٣- دراسة حسن حسين البيلاوى (٢٠٠٤ ): تطوير كليات التربية فى ضوء المعايير العالمية للجودة : [٢١]

وتناولت الدراسة معايير الاعتماد المهنى للمعلم وتمثلت تلك المعايير فى:

- المادة العلمية : مثل معرفة المفاهيم الأساسية والربط بين فروعها ودعم التعليم بشكل نشط ، وتوقع اخطاء الطلاب ومعالجتها.
- تعليم الطلاب : مثل تقديم انشطة تعلم إدارة سلوك الطلاب بكفاءة، وإدارة حجرة الدراسة بكفاءة ، ومشاركة الطلاب فى عمل اساليب رقابة ذاتية .

- تنوع المتعلمين : مثل فهم اهتمامات الطلاب ومهاراتهم ومعارفهم، وخلق فرص تعليمية تناسب الفروق بين المتعلمين .
- استراتيجيات التدريس : مثل فهم واستخدام استراتيجيات متنوعة للتدريس لدعم مشاركة الطلاب فى التعلم ، واستخدام التكنولوجيا المتاحة لتوسيع قدرات التفكير لدى الطلاب ، واستخدام أساليب مناقشة ذات جودة عالية بهدف تقييم فهم الطلاب وتشجيع التفكير لديهم ، وتقديم المفاهيم والمبادئ بطرق كثيرة تلائم مستويات الطلاب ، وإشراك الطلاب بشكل نشط فى خلق خبرات تعلم هادفة .
- بيئة التعلم : مثل خلق مناخ إيجابي داخل حجرة الدراسة للتعلم ، وإظهار الحماس للمادة ، والتأكيد على الخبرات المتنوعة للطلاب ، وتنظيم العمل داخل حجرة الدراسة ، والمثابرة أثناء العمل مع الطلاب من أجل خلق بيئة أفضل للتعليم .
- الاتصال : مثل استخدام اللغة اللفظية وغير اللفظية الفعالة، واستخدام تقنيات الاتصال بدقة ووضوح ، واستخدام لغة تثرى الدرس وتناسب الطلاب.
- تخطيط الدرس : مثل وضع خطة الدرس فى ضوء فهم طبيعة الطلاب والمجتمع وأهداف المنهج.
- التقييم : مثل استخدام استراتيجيات تقييم ملائمة للأهداف ، وتحقيق تأمل فعال ، واستخدام نتائج التقويم فى التخطيط التعليمي ، واستخدام تغذية راجعة دقيقة وبناءة .
- التأمل والتنمية المهنية : مثل فهم التأمل وخلق نمواً مهنياً خاصاً به، ودعم الزملاء ، وتسجيل نمو الطالب المهنى والمهاري ، ومشاركة الطلاب فى الأنشطة لدعم فاعلية التعلم .
- التعاون والأخلاقيات والعلاقات : مثل التعامل مع الآخرين ، والتطوع للخدمات المدرسية والمجتمعية ، وتعزيز العلاقات مع الآخرين داخل وخارج المدرسة ، والالتزام بمعايير السلوك المهنى ومتطلبات الأداء العام.

١٤- دراسة وليام تراسل (٢٠٠٤): Williams Tracyl الاعتماد للبرامج والشهادات والمؤهلات العلمية للمعلمين دراسة استطلاعية :[٢٢]

تناولت الدراسة آراء عينة من التربويين إزاء حالة الاعتماد للبرامج والشهادات والمؤهلات العلمية للمعلمين ، وأشارت الدراسة إلى تشابه استجابات عينة البحث من المعلمين والمربين عن الاعتماد باعتبار ان مفهوم الاعتماد يشير إلى حالة تمنحها إحدى الهيئات المفوضة بذلك لمؤسسة أو لبرنامج تعليمي يفي بالمعايير الكافية للجودة التعليمية ، وانه عملية اختيارية الغرض منها التحقق من توكيد الجودة وتحسين البرامج التعليمية والدراسية التي تقدمها مؤسسات التعليم ، غير أنهم اختلفوا في درجة مناسبة وملاءمة معايير الاعتماد بين برنامج وآخر ومؤسسة واخرى .

وقد أشارت النتائج إلى أن الخريجين والطلاب يضغطون على المؤسسات التعليمية التي يتخرجون فيها إلى أن تصل إلى حالة الاعتماد من الولاية ، وترقى لمستوى ومعايير الاعتماد رغم أنها اختيارية ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة ارتقاء المؤسسة إلى حالة الاعتماد حيث جرت العادة الا يقبل في العمل سوى خريجي مؤسسات تعليمية معتمدة .

١٥- دراسة فاطمة فوزى عبد العاطى (٢٠٠٥): مؤشرات المعلم الباحث في ضوء الاعتماد والجودة :[٢٣]

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها وجود ثغرة بين هدف أعلنته السياسة التعليمية الحالية وهي ضرورة أن يكون المعلم باحثاً. وبين إجراءات تحقيق هذا الهدف ، حيث تكاد تخلو الوثيقة الخاصة بالاعتماد من إجراءات واقعية لتحقيق هذا الهدف .

وهدفت الدراسة إلى تحديد بعض إجراءات تحقيق دور المعلم الباحث ، وعرضت للعلاقة بين الاعتماد والجودة والمعلم الباحث في الأدبيات الأجنبية والمعايير القومية والاعتماد والمعلم الباحث في فكر المعلمين ، وأوصت الدراسة باتخاذ بعض الإجراءات المقترحة لتحقيق المعلم لدور الباحث في الواقع التعليمي ، وتضمنت

تلك الإجراءات بعض المؤشرات التى يمكن أن تسهم فى تحقيق دور المعلم الباحث .

١٦- دراسة محمد عبد الحميد محمد ، أسامة محمود قرنى (٢٠٠٥) : استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد ببعض الدول:[٢٤]

هدفت الدراسة إلى تحليل خبرات بعض الدول فى مجال التعليم العالى عامة ومؤسسات إعداد المعلم خاصة وإمكانية الاستفادة منها مع الأخذ فى الاعتبار الاختلافات البيئية والثقافية وأساليب المعالجة فى كل دولة ، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى وضع استراتيجية لتطبيق معايير الاعتماد فى كليات التربية فى مصر فى ضوء تحليل واقع الجهود المصرية فى مجال الاعتماد ومبررات الأخذ به ، وقد توصلت الدراسة الى ثلاثة بدائل استراتيجية لتطوير منظومة كليات التربية فى مصر ، تتمثل فيما يلى :

- البديل الأول : وفيه تستند عملية التطوير الى أحد بيوت الخبرة والمنظمات الأهلية المحلية أو العربية أو العالمية
- البديل الثانى : تتولى كل كلية دراسة واقعها بنفسها حتى تتعرف على نقاط القوة والضعف وتحدد أهدافها وأساليب وطرق تحقيق تلك الأهداف والموارد اللازمة للتطوير وكيفية الحصول عليها ، ولا بأس من الإفادة من الخبرات المحلية أو العالمية فى ذلك
- البديل الثالث : ويتمثل فى الشراكة بين الكلية واحدى مؤسسات المجتمع المحلى او العالمى للتخطيط للتطوير وتنفيذه على أن تستمر هذه الشراكة لفترة زمنية قابلة للتجديد أو أنها تنتهى بمجرد حصول الكلية على الاعتماد للمرة الأولى .

١٧- دراسة: أشرف عبدالمطلب مجاهد (٢٠٠٥): جودة إعداد المعلم فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة :[٢٥]

انطلقت الدراسة من التساؤل الاستنكاري التالى : كيف يعطى المعلم تعليماً عالى الجودة وهو معد إعداداً تقليدياً ليكون

ناقلاً للمعرفة ، مما أدى الى تزايد محاولات الدول المختلفة لتطوير نظم إعداد المعلم عن طريق تطبيق الجودة والاعتماد ( التقييم ) داخل المؤسسات المسئولة عن إعداده وتحديث برامج الإعداد لتواكب التغيرات الحادثة فى العالم .وحددت الورقة الأدوار المتوقعة للمعلم فى ضوء التحديات العالمية .

## ١٨- دراسة نسرين عبدالحكيم عبدالفتاح (٢٠٠٦): دراسة مقارنة لنظم اعتماد المعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وكوريا الجنوبية ، وامكانية الاستفادة منها فى مصر :[٣٦]

وقد توصلت الدراسة الى تصور مقترح لمعايير الاعتماد المهنى، وهذا التصور يتمثل فيما يلى :

- معايير المادة العلمية : مثل المعرفة العالية لها ، وتنظيم المعرفة فى تلك المادة... الخ .
- معايير مجال التخطيط : مثل تجديد استراتيجيات التدريس الفعالة ، وان يضع أهداف تناسب الطلاب . ..الخ .
- معايير مجال إدارة الفصل : مثل التفاعل الايجابي ، واستخدام أساليب متنوعة لإدارة الفصل ، وإيجاد المناخ المناسب للتعلم ، والقدرة على تحقيق الانضباط .
- معايير مجال استراتيجيات التعلم : مثل مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب ، ودعم التعليم التعاونى ، وتشجيع التعليم المتمركز حول الطالب وتشجيع البحث .
- معايير مجال التقويم : مثل إتباع التقويم الشامل ، تحديد مدى تقدم الطالب ، واختيار أساليب التقويم المناسبة ، واشراك الطلاب فى عملية التقويم ، وتشجيع التقويم الذاتى ....إلخ.
- معايير مجال التعليم : مثل التمتع بأخلاقيات توجه سلوكه ، وبناء الثقة بينه وبين الطلاب ، واشراك الطلاب فى وضع القواعد الحاكمة للفصل ، ومراعاة مشاعر الطلاب .
- معايير مجال التنمية المهنية : مثل المواظبة على حضور برامج التدريب والمؤتمرات ، وان يحدد اولويات النمو المهنى ، وان

يستفيد من خبرات الآخر فى وضع خطة النمو المهنى ، وأن يتبادل الخبرات مع زملائه ، وقد وضعت الدراسة تصور مقترح لإجراءات الاعتماد المهنى وتمثلت فى ما يلى:

- أن يكون الطالب المعلم متخرج من احدى مؤسسات إعداد المعلم الحاصلة على الاعتماد .
- أن يكون قد حصل على الدرجة الجامعية الأولى بتقدير عام جيد.
- أن يجتاز اختبار فى المعلومات العامة والأنشطة الحياتية .
- ان يجتاز اختبار فى فنيات ومهارات مهنة التدريس .
- ان يحقق نسبة ٧٥٪ على الأقل من معايير الاعتماد المهنى.
- ان يجتاز مقابلة شخصية توضح مدى تمكنه من تدريس المادة العلمية وقدرته على جذب انتباه طلابه والتفاعل معهم داخل حجرة الدراسة .

وعند تجديد الترخيص ينبغى أن يكون المعلم قد حقق تقدماً ملحوظاً فى الجانب التخصصى ، والكفاءة فى مهارات التدريس الى جانب الناحية الأخلاقية ، وأن يشارك فى برامج التنمية المهنية .

١٩ - دراسة سناء ابراهيم أبو دقة ولبيب عرفة (٢٠٠٧): الاعتماد الأكاديمى لبرامج اعداد المعلم "تجارب عربية وعالمية " :[٢٧]

انطلقت الدراسة من منظور أن اعداد وتأهيل المعلمين من القضايا التى تمثل الصدارة بين مشروعات التطوير التربوى وأن موضوع الجودة والاعتماد من أهم الموضوعات التى أولتها الدول المتقدمة منذ فترة أهمية خاصة حتى أصبحت مؤشراً وعنصراً مهماً فى التقدم.

وتناولت الدراسة واقع مهنة التعليم فى فلسطين واوضحت انه لايتوافر برنامج وطنى للارتقاء بالمعلمين وأن برامج الاعداد الموجودة تحتاج الى اصلاح للارتقاء النوعى بالمعلم ، وتناولت الدراسة مداخل التطوير للبرامج الأكاديمية والتى تتعلق بالاعتماد

الأكاديمى أو بتقويم البرنامج الأكاديمى أو بتقويم المخرجات التعليمية ، وطرحت الدراسة بعض الخبرات والتجارب المتعلقة بالتطوير فى برامج اعداد المعلم من خلال عرض بعض تجارب الدول الأجنبية فى ضمان جودة التعليم العام وفق معايير الاعتماد الأكاديمى لبرامج التربية ، وعرضت لمعايير المراجعة الخارجية لوكالة ضمان الجودة البريطانية والتى تمثلت فى :

- عرض لتجربة برنامج الأمم المتحدة الألمانى فى تقييم برنامج التربية فى العالم العربى والذى جاء من أهدافه اجراء التقييم الشامل لجودة برامج التربية وقياس أداء الطلاب وبناء قاعدة احصائية وتوفير مجموعة من المخرجات ذات الدلالة فى تحسين جودة التعليم الجامعى.
- عرض تجربة جامعة الامارات العربية المتحدة فى تطوير برامجها من خلال اعتماد برنامج التربية الأكاديمية وفقا لمعايير الاعتماد الأكاديمى كما حددها المجلس الوطنى الأمريكى لاعتماد مؤسسات اعداد المعلم والمؤسسات المهنية المتخصصة المنطوية تحته وتمثلت مراحل التطوير فى تكوين خلفية معرفية واعداد البرامج اللازمة لتنفيذ وتحسين البرنامج .

وطرحت الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن أن تسهم فى تطوير البرامج الأكاديمية فى كليات التربية فى فلسطين من أهمها ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الأجنبية والتقييم والمراجعة المستمرة لبرامج كليات التربية ورأت أن من العوامل المؤثرة فى تحقيق جودة التعليم انشاء هيئة مستقلة تعتنى بمهنة التعليم.

## وباستقراء ملامح تلك الأدبيات التربوية يتضح ما يلى :

- ركزت بعض الدراسات على الاعتماد الأكاديمي للمعلم ، مثل دراسة مارتن هيبرمان Martin Heberman ابعاد الجودة فى برامج اعداد المعلم ، ودراسة روبرتا هندريك Roberta Hendrick تحسين جودة مهنة التدريس من خلال احداث تغيير فى المناهج وفى برامج اعداد المعلم ، ودراسة سناء إبراهيم

أبو دقة الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم " تجارب عربية وعالمية .

- تناولت دراسات أخرى الإعداد المهنى للمعلم ، مثل دراسى وايتى جوف Geoff Whitty ضبط الجودة فى أداء المعلم " ، ودراسة جولياس باسنجر Juliance Basinger الإعداد المهنى لمعلم القرن الحادى والعشرين ، ودراسة محمد إبراهيم عطوة " الاعتماد المهنى للمعلمين مدخل لتحقيق الجودة .
- وركزت بعضها على الاعتماد والجودة داخل كليات التربية (الاعتماد المؤسسى) ، على اعتبار أن اعتماد كليات التربية مدخل حقيقي لاعتماد المعلمين ، وعلى سبيل المثال دراسة محمد عبد الرازق نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام بكليات التربية فى ضوء الجودة الشاملة ،ودراسة عادل السيد الجندى " مدى حاجة كليات إعداد المعلم فى مصر إلى الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة ، ودراسة هنداوى حافظ دراسة مقارنة لنظم الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية ، ودراسة حسن حسين البيلاوى تطوير كليات التربية فى ضوء المعايير العالمية للجودة .
- وتناولت بعضها إعداد المعلم فى مصر والدول المختلفة ، على اعتبار أن الإعداد الجيد يمكن أن يسهم فى وجود معلم معتمد وعلى سبيل المثال : دراسة محمد عبد الحميد محمد " إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد ببعض الدول ، ودراسة أشرف عبد المطلب مجاهد جودة إعداد المعلم فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة.
- وتناولت بعض الدراسات المعايير والمؤشرات الخاصة باعتماد المعلم وعلى سبيل المثال ، دراسة نور الدين عبد الجواد : معايير تمهين التعليم ، ودراسة منير مطنى العتيبي : معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمى المهنى لبرامج إعداد المعلم فى الجامعات العربية .
- فى حين اهتمت بعض الدراسات بكيفية حصول المعلمين على الترخيص لمزاولة المهنة وعلى سبيل المثال دراسة : جاسم يوسف

الكندري " الترخيص لممارسة المهنة " رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي .

- كما تناولت دراسات أخرى عملية اعتماد المعلمين بعامة ومنها على سبيل المثال دراسة سلامة عبدالعظيم اعتماد المعلم فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة ورغم تشابهها مع عنوان الدراسة الحالية إلا أن هناك اختلاف كلي فى محتوى ومنهج الدراستين فهذه الدراسة تمت سنة ٢٠٠٢ أى قبل إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وقبل القانون ١٥٥ الذى نص فى إحدى مواده على إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين كهيئة مسئولة عن اعتماد المعلمين ، كما أن الدراسة الحالية تحلل واقع الجهود المبذولة لاعتماد المعلمين فى مصر فى ضوء الخبرات الدولية والأدبيات التربوية ، أما الدراسة السابقة فحاولت التركيز على وضع تصور مقترح لاعتماد المعلمين فى مصر ، ووضع معايير لذلك فى ضوء الخبرات الأجنبية ، ورغم ذلك فقد استفادت الدراسة الحالية منها فى التعرف على بعض الخبرات الدولية لاعتماد المعلمين. ودراسة وليام تراسل ، الاعتماد للبرامج والشهادات والمؤهلات العلمية للمعلمين . ودراسة نسرين عبد الحكيم عبد الفتاح دراسة مقارنة لنظم اعتماد المعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وكوريا الجنوبية وإمكانية الاستفادة منها فى مصر، وهذه الدراسة أيضا رغم أن لها صلة مباشرة بالدراسة الحالية إلا أن هناك خلاف فى المحتوى والمنهج بين الدراستين لأن هذه الدراسة ركزت على المعايير العالمية فى محاولة للوصول إلى معايير لاعتماد المعلم ، والدراسة الحالية تحلل واقع اعتماد المعلمين فى مصر لتطوير هذا الواقع ، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن ، بينما استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة فى الجزء الخاص ببعض الخبرات الدولية فى مجال اعتماد المعلم ، وفى الجزء الخاص

باعداد التصور المقترح لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى.

## أولا : الاطار النظرى للدراسة

لقد ارتأت الكثير من الدول الغربية أن تعمد الى آلية للحفاظ على جودة التعليم ، ومن أجل ذلك انشئت هيئات سمي بعضها هيئة اعتماد (accreditation) والبعض الآخر سمي هيئة تقييم (evaluation).

ولعله من المفيد أن تعرض الدراسة لمفهوم الاعتماد وخصائصه بصفة عامة ومفهوم اعتماد المعلم وجوانبه وأهميته وأهدافه بصفة خاصة ، قبل الولوج الى هيئات الإعتماد.

### تعريف الاعتماد:

تعرف الأدبيات التربوية الاعتماد من ابعاد مختلفة كل حسب وجهة نظره ، فالموسوعة الدولية للتعليم العالى (١٩٩٢)تعرف الاعتماد : بأنه عملية تقويم واعتراف وإجازة برنامج دراسى تقوم به مؤسسة أو هيئة علمية متخصصة ، وتقرر بأن البرنامج يحقق أو يصل إلى الحد الأدنى من معايير الجودة او الكفاءة الموضوعة سلفاً ، وهو عملية اختيارية حيث تمتلك المؤسسات التعليمية حرية الاختيار فى التقدم بطلب لنيل الاعتماد الأكاديمى أو المؤسسى ، على أن تلتزم بمعايير الاعتماد التى تقرها هيئة الاعتماد فى حالة حصولها عليه ، بالإضافة إلى ضرورة التزامها بتحقيق نوع من التطوير والتقدم فى كافة جوانبها ممثلة فى البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والطالب والمعلم.

والاعتماد إجازة او ترخيص يعترف بأن المؤسسة تحتفظ بالمعايير التى تؤهلها للانضمام إلى إتحاد المؤسسات المماثلة ، والتى تؤهل خريجيها للالتحاق بالمؤسسات الأعلى والأكثر تخصصاً او بالأعمال المهنية المتخصصة . (٢٨)

ويعنى الاعتماد قبول المستويات الأكاديمية الخاصة بمؤسسة تعليمية من جانب هيئة تعليمية متخصصة : مثل هيئة ممتحنين، أو هيئة مهنية تختص بمنح المؤهلات وتتضمن عملية الاعتماد بعض الممارسات التى تقوم بها هيئة خارجية تعرف بهيئة الاعتماد التى تحاول تقديم المساعدة للمؤسسة التعليمية لكى تنال الاعتماد فى عملية التقويم وتحسين أهدافها التعليمية.[٢٩]

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاعتماد يتداخل كثيراً مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضبط الجودة الذى يعد متطلباً قبلياً وشرطاً لإجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وتستهدف إجراءات ضبط الجودة إثبات أن المؤسسات قادرة على تلبية المعايير ، ومن ثم فهى مؤهلة لاتخاذ إجراءات الاعتماد الأكاديمي. كما يتداخل أيضاً مع مفاهيم أخرى كالتقويم ، والمحاسبية ، والتقويم الخارجي والتي تهدف جميعها إلى تطوير نظام التعليم العالي، وذلك لأنها تشترك في معايير لضبط وضمان الجودة وتستخدم لأغراض التقييم ، وأنها محاولة لتطوير وتحسين لاحق للبرامج أو المؤسسة في ضوء نتائج التقويم، كما تتداخل مفاهيم ضمان الجودة ومراقبتها في الدول العربية من حيث كونها مفاهيم حديثة مع مفاهيم أخرى، كالترخيص، والاعتراف بالشهادات ومعادلتها.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الاعتماد الجامعي بأنه : شهادة (status) تمنح لمؤسسة تعليم عالٍ تؤمن معايير محددة لجودة التعليم. أى أنه مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها إجراء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية (أو البرنامج) وفقا لمعايير محددة ، يترتب عليه إعطاء حكم حول مدى كفاءة و أهلية هذه المؤسسة، للقيام بمسئولياتها المناطة بها والمراد أدائها بصورة جيدة ومناسبة ، وبما يتناسب مع التطلعات الاجتماعية والتحديات العالمية والتطورات المعاصرة.

## مقومات الاعتماد وخصائصه :

حتى تكون المؤسسة التعليمية جديرة للتقدم للحصول على الاعتماد الأكاديمي يشترط فيها أن تتوفر لديها المقومات الأساسية للاعتماد الأكاديمي والتي تشمل:

١- وجود رسالة مؤسسية مناسبة لمستواها كمؤسسة تعليمة، وان تكون لديها أهداف تعليمية تتفق مع رسالتها .

٢- امتلاك مصادر وموارد مناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية .

٣- وجود نظام لتوثيق أعمال الطلبة المرتبطة بالأهداف التعليمية، ودلائل على أن المؤسسة تحقق أهدافها .

٤- ضمانات تؤكد مقدرتها على إمكانية إستمرارها في تحقيق رسالتها وأهدافها .

وتجدر الاشارة إلى ضرورة ان تتميز عملية الاعتماد ايا كان نوعها بالعديد من الخصائص والتي تسهم في تحقيق أهدافها ، ومنها مايلى :

- يتم على مستوى المؤسسة او على مستوى برنامج دراسى .
- يعتمد على تقويم بعض المتطلبات المرتبطة بالجودة .
- الشمولية والتكامل مما يؤدي إلى تجويد الأداء، كما يضع معايير لكافة المجالات التعليمية المختلفة بالمؤسسة .
- انه عملية مستمرة ومتجددة لا تتوقف عند تحقيق غاية او هدف ما .
- له بعض النتائج فى المجال المهنى والتى تتعلق بالاعتراف والترخيص والتأهيل ومنح شهادة الجودة . (٣٠)
- الشفافية والوضوح فمن خلال التقييم الذاتي تتضح نقاط القوة والضعف وتسعى لإصلاحها وعلاجها دون مبالغة او مجاملة .
- الموضوعية حيث انه يتم وفق معايير محددة كما انه يقابل التقييم الذاتي بتقييم آخر يكشف مدى صحة ودقة هذا التقييم الذاتي من أجل مزيد من التحسين والتطوير .

## عناصر منظومة الاعتماد :

### تتمثل عناصر منظومة الاعتماد فيما يلى :

- المدخلات . وتشمل الأهداف ، والأسس ، والمبادئ ، والوظائف ، والمعايير ، والجهات المسئولة عن التمويل ، والخبراء .
- العمليات ، وتشمل : الإجراءات ، والخطوات ، والمراحل .
- المخرجات ، وتشمل : التقرير النهائى للجان الاعتماد ، والتحسين لتطوير الأداء وتحقيق الجودة. (٣١)

## مفهوم اعتماد المعلم :

نظرا لأن المعلم يعد المحور المؤثر في العملية التعليمية، ويقع عليه العبء الأكبر في نجاحها وتحقيق أهدافها. لذا فإن الاهتمام بإعداده إعداداً جيداً خلال مرحلة دراسته سينعكس على أدائه المهني وسيمكنه من تحقيق الجودة في مرحلة التعليم قبل الجامعى.

واعتماد المعلم هو عملية متكاملة تهدف إلى ضمان جودة إعداد المعلم وجودة أدائه فى عمله ، وهو عملية تبدأ باعتماد كليات التربية (مؤسسات الإعداد) ، ثم الترخيص للخريجين بمزاولة المهنة ، ثم تجديد الترخيص لضمان استمرارية التنمية المهنية للمعلم .

ويعتبر اعتماد المعلم عملية تقييم شاملة لكفايات المعلم وقدراته ومهاراته، بهدف تحقيق مستوى عال من جودة الأداء ، وفق مجموعة من المعايير التى تحددها هيئات الاعتماد وضمان الجودة ، ومجالس اعتماد المعلم .

ويشير اعتماد المعلم إلى عملية مستمرة من التقييم والمراجعة الشاملة التى تساعد المعلم على القيام بأدواره المختلفة والمتجددة ، وفقاً لمجموعة من معايير المعلم الفعال ، ويتطلب ذلك بالطبع تحلى المعلم ببعض الكفايات والمهارات التى تمكنه من تحقيق جودة التدريس . (٣٢)

ويعتبر اعتماد المعلم أداة فعالة تهدف إلى تقييم برنامج إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة ، وكذلك برامج التنمية المهنية المقدمة له.[٣٣]

وقد استخدم اعتماد المعلم حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضى كعملية لإعطاء صلاحية أو شرعية من الحكومة للفرد ليمارس مهنة التدريس. ومن ثم ، التأكد من أن المعلمين فى المدارس الحكومية لديهم كل الصلاحيات لمزاولة هذه المهنة . وبذلك أصبحت عملية الاعتماد تهدف الى تقييم المعلمين للتأكد من امتلاكهم للمعايير المهنية التى قامت بوضعها وزارة التعليم ، حيث تقيس اعتماد المعلم ومدى جودته وكفاءته فى مادته التعليمية .[٣٤]

وفى أواخر التسعينات من القرن العشرين ظهرت ثلاثة إتجاهات فى تطوير المعايير المهنية للمعلم وفى تطبيقها والاستثمار فيها ، وتتمثل فيما يلى :

- الاتجاه الأول : ويتمثل فى جهود منظمة ومتناغمة للربط بين معايير التدريس واحتياجات المجتمع ، والسؤال الملح الذى يتبناه أصحاب هذا الإتجاه ( دعاة وضع معايير للمعلم ) هو ما إذا كان المعلمون الذين تم تعليمهم على نحو سليم وتم إجازتهم وتأهيلهم، أكثر نجاحاً فى تحقيق النتائج التعليمية التى يرغبها المجتمع.
- الاتجاه الثانى : ويتمثل فى جهود مستمرة لتحديد المعايير المهنية، والمشاركة في صياغتها من قبل المعلمين ، باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى وضع المعايير وتطبيقها.
- الاتجاه الثالث : ويتمثل فى جهود مستمرة من قبل الحكومات والمؤسسات لتطبيق المعايير المهنية ، واجراء بحوث على تطويرها باستمرار ، ورصد استثمارات كبيرة فى هذا الشأن .[٣٥]

وعملية اعتماد المعلم مسألة متجددة لاتتوقف عند تحقيق غاية أو هدف معين ، حيث انها تهدف باستمرار إلى إصدار الأحكام

اللازمة التى تشهد بأن المعلم على مستوى عال من الجودة والتميز فى الأداء ، وانه يسعى دائماً لمتابعة الجديد فى مجال المهنة ، الأمر الذى يحقق له التقدم والتميز ، كما انها عملية شاملة لقياس كفاءة المعلم فى الجوانب المهنية والثقافية والخلقية ، والقدرة على مواجهة المشكلات والمواقف الصعبة ، والعلاقات الشخصية الفعالة من خلال مجموعة من المعايير الدقيقة والعادلة .[٣٦]

وتجدر الإشارة الى أنه ، في إطار تحقيق الجودة والتطوير المهني للمعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى ، فان اعتماد المعلم يقتضى تحقيق أمور ثلاثة لتطوير مهنة التعليم على مستوى كل مرحلة من مراحل نمو مهنة التعليم ، وهى:

- الاعتراف الأكاديمى : (مستوى الإعداد للمهنة ).
- الترخيص أو الإجازة : (مستوى الالتحاق بالمهنة).
- التأهيل المتقدم : ( مستوى المعلم الممارس للمهنة).

**وسوف نتناول الدراسة كل واحدة من هذه الأمور على حده:**

## ١- الاعتراف الاكاديمى :

ويتم فى مستوى الإعداد للمهنة (خلال فترة الدراسة). ويشير إلى التصديق الرسمى الشرعى على خبرات التعليم ، وهو العملية التى يتم من خلالها الحصول على درجة أكاديمية فى دولة ما كركيزة للدخول إلى سوق العمل ، ويتم الاعتراف بتحديد خبرات التعليم فى أى مؤسسة ومدى تساوى المؤهلات الأكاديمية التى تم الحصول عليها بين الدول ومدى ارتباط تلك المؤهلات بالعملية التعليمية .[٣٧]

والاعتراف الاكاديمى لبرامج إعداد المعلم يقتضى وجود قدر مشترك من المعرفة المهنية والخبرات التدريبية لدى المعلمين بحيث تكون هذه المعرفة وتلك الخبرة عميقة وشاملة ومتابعة للجديد فى المجالات الأكاديمية والمهنية .[٣٨]

والإعتراف الأكاديمي بما يمثله من وجود معايير موضوعية يجعل المساءلة عملية موضوعية ، ومن ثم تحمى المؤسسة نفسها أثناء المساءلة ، بل تجعل المساءلة تسير فى اتساق واحد مع الإدارة الذاتية والاستقلال النسبى للمؤسسة . كما أن الاحتكام إلى معايير موضوعية فى عملية تقويم المخرجات التعليمية والبرامج يضمن عدم المساس بالإدارة الذاتية ، وتتيح للمجتمع ممارسة المساءلة الموضوعية للمؤسسات التعليمية .[٣٩]

وتسمى المعايير الخاصة بهذه المرحلة معايير الاعتماد الأكاديمى(Accreditation)، وهى بمثابة معايير لمرحلة الاعداد للمهنة للتأكد من أن جميع برامج الاعداد تقدم قدراً معقولاً من المعارف والتدريب الميدانى الموجه الذى ينبغى أن يتصف بالشمول والحداثة . ومن بين المنظمات التي تعد هذه المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE)

وتهدف معايير الاعتماد الأكاديمي Accreditation لمرحلة الإعداد للمهنة الى التأكد من أن جميع برامج الإعداد تقدم قدراً معقولاً من المعارف والتدريب الميداني الموجه الذي ينبغي أن يتصف بالشمول والحداثة.

٢-الترخيص :

ويتم فى مستوى الالتحاق بالمهنة (بعد التخرج مباشرة)، حيث يرتبط بالاعتماد عملية هامة هى عملية منح الترخيص ، وهى فى جوهرها عملية تقويم تمنح عن طريقها هيئة غير حكومية الرخصة أو الإذن بالتدريس لفرد قام بالوفاء بمتطلبات محددة ، وعادة ما تمثل هذه المتطلبات الحد الأدنى، وترمى إلى إقناع الجماهير بأنه لن يصدر أى أذى من الفرد الذى يمنح له الترخيص ، وفى حالة منح الترخيص للمعلمين فالقصد هو منع الأفراد من إحداث أية

أضرار داخل حجرة الدراسة ، والتأكيد على قيامهم بأداء مهامهم وفق المعايير والأهداف المتفق عليها والتى تكفل جودة العملية التربوية.[٤٠]

وعملية الترخيص فى الاعتماد التربوى هى آلية لضمان الجودة فى أداء المعلم والذى يمثل بدوره المدخل الأساسى لتحقيق غاية رئيسية تسعى إليها نظم التعليم فى البلدان صاحبة الريادة التعليمية من خلال الحرص على ألا يلتحق بهذه المهنة إلا معلمون يؤمن جانبهم فى الممارسة المهنية الفاعلة ، أو حفز الملتحقين بالمهنة على النمو الذاتى والمستمر ، وترسيخ مكانة للمهنة تليق بها ، مما قد يزيد من دافعية العناصر الجيدة للالتحاق بها والحرص على الاستمرار فيها والتمسك بأخلاقياتها. [٤١]

وتسمى المعايير الخاصة بهذه المرحلة معايير إجازة التدريس(Licensing) وهى بمثابة معايير للتأكد من أن الخريجين اكتسبوا المعارف التى يحتاجونها للقيام بالتدريس بصورة مناسبة ، أم يحتاجون الى تدريب أو تأهيل أو خبرات أخرى قبل اعطائهم الاجازة بالتدريس . ومن بين المنظمات التي تعد هذه المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية مجمع تقييم المعلمين الجدد ودعمهم عبر الولايات Interstate New Teacher Assessment and Support Consortium (INTASC)

وتهدف معايير إجازة التدريس Licensing لمرحلة الالتحاق بالمهنة الى التأكد من أن الخريجين اكتسبوا المعارف التي يحتاجونها للقيام بالتدريس بصورة مناسبة.

### ٣- التأهيل :

ويتم فى مستوى التمرس بالمهنة ( مستوى المعلم الممارس للمهنة)، وهو العملية التى تمنح بواسطتها الوكالات والجمعيات غير الحكومية اعتراف مهنى بأن الفرد أتقن المؤهلات المتفق عليها ، أو هو اعتراف بأنه قد أتم تحقيق الجودة المرغوبة ، أو هو الاعتراف المهنى بمستويات عالية من الكفاءة .

وكلمة التأهيل تعنى شيئ أكثر من الترخيص ، حيث يعنى التأهيل تحقيق المؤهلات التى هى ابعد مما هو مطلوب للترخيص ، والترخيص يتيح للشخص أن يعمل بأمان فى مهنة ما ، بينما التأهيل يعنى انه طالما أن الشخص يعمل فى تلك المهنة فإنه يضيف شئ ما إلى تلك المهنة .[٤٢]

وتعتبر درجات التأهيل مقياساً لكفاءة المعلم فى اجتياز كل المعارف الخاصة بالتعليم والتدريس ، ومعايير التأهيل تعنى أن المعلم قد أتم كل الاختبارات الأساسية والفرعية فى ذلك المجال ، وانه مؤهل للتدريس فى اى مكان ، والتأهيل يعنى إصدار او إعطاء صلاحيات من الحكومة لأى فرد لأن يقوم بالتدريس ، أى انها عملية خاصة بنظام التعليم للتأكد من أن المعلمين فى المدارس لديهم كل الصلاحيات لمزاولة تلك المهنة ، وهى عملية تقوم الحكومة من خلالها بتقييم المعتمدين من المدرسين للتأكد من امتلاكهم للمعايير المهنية التى قامت بوضعها وكالات التعليم ، اى أن التأهيل يقيس جودة وكفاءة المعلم فى مادته العلمية ومهارات التدريس والقدرة على إدارة الفصل.[٤٣]

وتسمى المعايير الخاصة بهذه المرحلة معايير الترخيص للتدريس (Certification) وهى بمثابة معايير للتأكد من أن الممارس للمهنة يمتلك معارف ومهارات متقدمة ويستطيع ان يقوم بمهام لايقوم بها أقرانه وهذا الترخيص قد يأتى بعد أن يقضى المعلم فترة طويلة فى المهنة ويصبح قادراً على تدريس موضوعات جديدة فى صورة تدريب ميدانى موجه . ويعد معايير هذه المرحلة في الولايات المتحدة الأميركية المجلس الوطني لمعايير التعليم المهنية National Board for Professional Teaching Standards (NBPTS).

ويتضح مما سبق أن الاعتماد هو منح الاعتراف لمن يمارسون الأعمال المهنية المختلفة من قبل روابط ومنظمات مهنية متخصصة، من أجل رفع كفاءتهم ، وتمييز مستوى قدراتهم المختلفة ، وأن الاعتراف والترخيص والتأهيل هى مسائل ترتبط ارتباطاً وثيقاً

بعملية اعتماد المعلم ، وهي أمور هامة لاستمرار هذا الاعتماد وتحقيق الجودة فى أداء المعلم .

## أنواع الاعتماد :

تتنوع أنظمة الاعتماد والجهات المسئولة عنه من دولة إلى أخرى فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية توجد مؤسسات اعتماد تابعة للحكومة الفيدرالية ، وأخرى خاصة، وبالرغم من التنوع بين نظم الاعتماد في الدول المختلفة إلا أن الأدبيات تشير إلى أن أكثر نظم الاعتماد شيوعا ونجاحا، وأكثرها ملاءمة لطبيعة المجتمع المصري نوعين من منظمات الاعتماد هما الاعتماد المؤسسي والاعتماد التخصصي:

### ١- الاعتماد المؤسسى :Institutional Accreditation

وينظر إليه على أنه اعتماد عام يُركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة. وفيه تعتمد مؤسسة التعليم ككل، بمعنى تقيم كفاءة المؤسسة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليمية تفي بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها.

ويمنح هذا الاعتماد تأهيلاً أولياً ومبدئياً للمؤسسة التعليمية ، باعتبارها وحدات كاملة متكاملة ، بمعنى أن كل جزء من أجزاء المؤسسة يسهم فى تحقيق الأهداف العامة لها ، وهو خطوة مبدئية وضرورية للتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط والمعايير أو المرجعيات والمستويات العامة كالمبنى ، والتجهيزات ، والمعامل وأماكن التدريب ، والمكتبة ، والمساحات الخضراء ، والملاعب بما فى ذلك أعضاء هيئة التدريس والجهاز الادارى وغير ذلك من الخصائص المؤسسية مثل السلطة القانونية والإدارية التى تحكم المؤسسة ، ومدى ثبات مصادر التمويل ، وعلاقة المؤسسة بالمجتمع المستفيد من خدماتها التعليمية ، وهذا النوع من الاعتماد يتضمن اعترافاً بالكيان الشامل للمؤسسة ، فإذا ما تم

التأكد من توافر هذه المعايير يتم الانتقال إلى الاعتماد الأكاديمي أو البرنامجي أو التخصصى كجزء متكامل للاعتماد الكلي للمؤسسة .(٤٤)

## ٢- الاعتماد التخصصى :Subject Accreditation

وينظر إليه على أنه اعتماد خاص يُركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التى تطرحها المؤسسة بشكل منفرد ، ويعد ضرورياً للتخصصات المهنية التى لايكتفى لها بالاعتماد المؤسسى، وإنما يتطلب منها الحصول على الاعتماد الخاص من المنظمة المهنية المختصة ذات العلاقة بالمهنة ، ويندرج تحت هذا النوع بالطبع اعتماد المعلمين الذى ينقسم بدوره الى اعتماد اكاديمى واعتماد مهنى كما سيتضح فيما بعد .

ويتضح مما سبق أن كلا النوعين المؤسسي والتخصصى يقع عليهما مسئولية فحص الأداء ، وتقويمه واكتشاف مواطن القوة وتعزيزها وتدعيمها ، ومواطن القصور والضعف لمعالجتها . حيث يركز الاعتماد المؤسسي على المؤسسة التعليمية ككل بأهدافها وعملياتها ونتائجها ، بينما يركز الاعتماد التخصصى على الأقسام والتخصصات داخل المؤسسة التعليمية وأيضاً البرامج المتخصصة ، ويتكامل كلا النوعين ليؤدي إلى شمولية تقويم المؤسسة ككل وزيادة إسهاماتها المجتمعية ومواكبة عصرها.

### أنواع اعتماد المعلم :

يوجد نوعان من اعتماد المعلم ، هما : الاعتماد الأكاديمي ، والاعتماد المهنى :

### ١- الاعتماد الأكاديمي :

يمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة على الاعتماد الأوّلى ( العام ) ، ويعد تخريج الدفعة الأولى بسنة واحدة على الأقل لضمان عملية تقويم متكاملة من خلال فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية فى

مختلف المراحل وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية وعدد الطلاب وسجلاتهم الأكاديمية وأدائهم في الامتحانات الشهرية والنهائية وتوافر مصادر التعلم وغير ذلك من المستلزمات . (٤٥)

وهذا النوع من الاعتماد بمثابة اعتراف بالكفاءة الاكاديمية لبرنامج دراسي تقوم به هيئة علمية متخصصة ، وهو بذلك معنى بتقويم وحدات أكاديمية خاصة أو برامج داخل المؤسسة ذاتها ، كما يؤكد أن المؤسسة قد حققت أهدافها بنجاح ، وأن برامجها قد خططت ونفذت بدقة . (٤٦)

وبالنسبة للمعلم فالإعتماد الاكاديمى يعنى الاعتراف بأن برامج إعداده قد حققت أو وصلت إلى الحد الأدنى من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفاً من قبل هيئة أو منظمة خارجية ، ويتم ذلك من خلال فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها ، وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية ، وعدد الطلاب وأدائهم في الامتحانات الشهرية والنهائية وسجلاتهم الاكاديمية ، وتوافر مصادر التعليم كالمكتبة والمختبرات وكافة المستلزمات الأخرى . (٤٧)

## ٢- الاعتماد المهنى :

فيرى البعض أن الاعتماد من الناحية المهنية هو منح الاعتراف لمن يمارسون الأعمال المهنية المختلفة من قبل روابط ومنظمات مهنية متخصصة ، من أجل رفع كفاءتهم ، وتمييز مستوى قدراتهم المختلفة ، ويختص بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهنة ، وهو يمنح الشهادة الاكاديمية من قبل مؤسسات اعتمادية أعدت لهذا الغرض كالنقابات أو الاتحادات أو الروابط المهنية بكل مهنة ، وهو يعنى الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستويين المحلى

والاقليمي،[٤٨] من منطلق أن وجود ترخيص قانونى مبنى على أساس علمى سليم يسمح للفرد بمزاولة المهنة التى ينتمى إليها هو السبيل الأمثل للتعرف على حقيقة مستوى الأفراد المتعامل معهم ، كما يمنع أدعياء المهنة من العمل فى مجالها ، ويضمن كفاءة المدخلات والعمليات التعليمية .[٤٩]

وبالنسبة للمعلم فالاعتماد المهنى يعنى الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة التدريس فى ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة ، حيث يختص بالإعتراف بجودة واهلية الأشخاص لممارسة المهنة ، وتستهدف امتحانات الإجازة أو الترخيص ضمان أن يكون المرشحون للمهنة قد أتقنوا المعرفة والمهارة التى يحتاجونها على نحو مقبول ، ولا يسمح للممارسين الآخرين الذين لم يحققوا هذه المستويات ولم يجتازوا الامتحانات فى المهنة ، القيام بمزاولتها .[٥٠]

## أهمية الاعتماد بالنسبة للمعلم :

نظراً لأن المعلم يمثل العنصر الأساسي فى المنظومة التعليمية، واهم مكوناتها والمؤثر الرئيسي فى مختلف عملياتها ، ومع تزايد الحاجة إلى السعى بمختلف الطرق لضمان جودة المنتج التعليمي فإن تطبيق الاعتماد وضمان الجودة فى عمليتي إعداد وتدريب المعلم أثناء الخدمة قد أصبح من الأمور الضرورية لتحقيق جودة العملية التعليمية ، حيث انه هو الجزء المكمل الذى يتوج تطوير أنظمة التعليم بالمؤسسات التعليمية.[٥١]

ويؤدى استخدام معايير لجودة المعلم إلى الانتقال إلى نظام تعليمي قائم على أساس المعايير ، والذى يستلزم بالدرجة الأولى تحولاً كبيراً فى كيفية اداء المعلمين والقادة التربويين لعملهم ، وكذلك أيضاً فإنه فى ظل مدخل التعليم على أساس المعايير ، سوف تظهر حاجات جديدة للتدريب مثل : التدريب على إدارة سلوك الطلاب فى الفصل ، والالتزام بتعليم جميع الطلاب وتمكينهم من تحقيق المعايير ، مما يتطلب من المعلم التدخل والتعرض لقضايا

سلوكية كثيرة مع الطلاب تستلزم مهارات خاصة فى إدارة السلوك وتعديله وتوجيهه ، فضلاً عن حاجة المعلمين للتدريب المكثف على استخدام التكنولوجيا فى التعليم بطرق جديدة ، مع التدريب على مفاهيم المعايير وتطبيقاتها العملية ، وطرق التفاهم على مستويات الأداء المتوقع وكيفية تقويم الطلاب وفق المعايير .(٥٢)

وتتمثل تلك الأهمية فى كونها تساعد على التقييم الموضوعى لأداء المعلم من خلال مقارنة أدائه الفعلي بالأداء المتوقع منه، وكذلك أيضاً دفع المعلم للتفكير فى ممارساته ومحاكمتها ذاتياً ومن ثم تطوير هذه الممارسات أولاً بأول باتجاه مستويات الأداء المحددة المتضمنة فى تلك المعايير ، الأمر الذى ينعكس بالطبع على زيادة كفاءة المربين المهنية .(٥٣)

## وتتمثل أهمية الاعتماد بالنسبة للمعلم فى تحقيقه للمبادئ الأساسية الخمس للتدريس وهى :

- الالتزام الأخلاقى من جانب المعلمين نحو طلابهم وتعلمهم .
- اتقان مادة تخصصهم وكيفية تعليمها للطلاب .
- إدارة ومتابعة عملية التعليم والتعلم لطلابهم.
- التفكير بانتظام فى ممارساتهم العملية ، والتعلم من خبراتهم اليومية.
- أن المعلمين أعضاء فى جماعة ( بنية ) التعلم .(٥٤)

وتتمثل أهمية الاعتماد للمعلم أيضاً فى الحاجة الماسة إلى إيجاد معايير دقيقة ومقننة لتقييم اداء المعلم ، خاصة مع تعدد بعض الأخطاء الشائعة فى عملية تقييم أداء المعلم ، واختلاف وجهات النظر حول تقييم المعلم الفعال ، وهذه تشبع حاجة الميدان التربوى للمعلم المبدع فى ضوء الاتجاهات العالمية السائدة ، وتزكى وتنمى روح التعاون الإيجابي لدى المعلمين للقيام بعمليات تقييم الأداء.(٥٥)

ويتضح مما سبق ، أن أهمية الاعتماد الأكاديمى للمعلم ، تتحدد فى كونه :

- يسهم فى تحقيق الجودة التعليمية بصفة عامة .
- يساعد المعلم فى تقويم أدائه وهذا ينعكس بالطبع على كفاءة المعلم.
- يسهم فى إنجاز المبادئ الأساسية للتدريس .
- يسهم فى إيجاد معايير دقيقة ومقننة لتقييم اداء المعلم تتفق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة .
- يزكى وينمى روح التعاون الإيجابي لدى المعلمين لتقييم أدائهم .

## أهداف الاعتماد الأكاديمي والمهنى للمعلم :

من خلال استقراء الأدبيات التى تناولت معايير الاعتماد الأكاديمي للمعلم وأهدافه ، تبين أن معايير الاعتماد قد تختلف من بلد إلى بلد آخر أو من مؤسسة لمؤسسة اخرى ، ولكن جميعها متفق علي أهداف الاعتماد ، والتى يمكن إجمالها فيما يلي :

١- ضمان قدرة المعلم على تطبيق الأفكار والاستراتيجيات الجديدة ومسايرة الاتجاهات المتقدمة والخبرات المعاصرة وتكوين مدركات جديدة .[٥٦]

٢- التأكد من أن الفرد الذى يعمل بمهنة التدريس مؤهل للقيام بواجباته المهنية ويحمل مؤهلات معترف بها .[٥٧]

٣- تلاشي سلبيات إعداد المعلم التى أكدتها جميع الشواهد مثل : الضعف فى برامج الإعداد ، وتدنى مستوى الخريجين من خلال إخضاع الخريجين الجدد لعمليات انتقاء واختبار دقيقة وضرورة اجتيازهم الاختبارات فى مجال التخصص للحصول على رخصة لمزاولة مهنة التدريس .[٥٨]

٤- التأكد من توافر الشروط الأكاديمية فى برامج إعداد المعلمين لطمأنة الراى العام بأن الخريجين ذوو كفاءة ومهارة ومؤهلين لمزاولة المهنة بنجاح.

٥- ضمان أن المؤسسات المسئولة عن إعداد المعلم لها أهداف ملائمة ومحددة ، وان الأوضاع القائمة تبشر بتحقيق هذه الأهداف أو تتقدم نحو تحقيقها بشكل مستمر ، وان هذه المؤسسات تحقق الحد الأدنى من المعايير اللازمة للحصول على الاعتماد . (٥٩)

٦- إعداد المعلم القادر على شرح مادة تخصصه باستخدام الفكر الناقد والإبداعي ، واستخدام أساليب التعليم القائمة على التفكير والتفكر في ابتكار الخدمات التعليمية ، والتعلم مدى الحياة ، ولتقديم خدمات جليلة إلى مهنة التعليم ، واستخدام الطرق المثلى لدعم الطلبة ، وممارسة دور فاعل في كل ما يجرى داخل المؤسسة التعليمية ، والالتزام بالشروط والمعايير المعلنة من قبل هيئات الاعتماد (٦٠) .

٧- التنمية المهنية المستديمة للمعلمين من خلال : إعدادهم لتعلم مستمر مدى الحياة ، والتجريب والانفتاح على الأفكار والرؤى الجديدة ، واستخدام استراتيجيات تدريس تتمحور حول المتعلم ، وبناء ثقافة العمل الجماعي والتعاوني ، وبناء فلسفة جديدة للمعلم تجعل التنمية المهنية أساساً لتحسين الأداء . (٦١)

## وبصفة عامة يمكن تلخيص أهداف الاعتماد فيما يلى :

- ضمان جودة إعداد المعلم .
- ضمان جودة أداء المعلم.
- الارتقاء بمهنة التعليم من خلال تحسين برامج التدريب المستمر . (٦٢)

# ثانيا: بعض الخبرات الدولية لنظم اعتماد المعلمين

على اثر الاهتمام بتحقيق الجودة والتأكد من ضبطها ظهر نظام اعتماد المعلمين ، وكان أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين الميلادي. وهو نظام اختياري غير حكومي يهدف إلى الارتقاء بنوعية التعليم في المدارس والكليات والجامعات، وضمان جودة أدائها، وتتنوع أنظمة الاعتماد والجهات

المسئولة عنه من دولة إلى أخرى . وتعرض الدراسة لبعض الخبرات الدولية فى مجال نظم اعتماد المعلمين فى محاولة للافادة منها فى تطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ، وتتمثل أهم هذه النظم فيما يلى :

## (١) المجلس القومى للمعايير المهنية للتدريس ( الولايات المتحدة الأمريكية ) NCATE :

تم تأسيس هذا المجلس عام ١٩٨٧ ، وتتضمن مهامه تأسيس معايير عالية لما ينبغى أن يعرفه أو يفعله المعلمون الناجحون ، وتطوير نظام قومى تطوعي لتقييم وإجازة المعلمين الذين يحققون هذه المعايير، ويهدف هذا المجلس إلى تحقيق ما يلى :

أ - تطوير مستويات التعليم فى المراحل المختلفة ، وتحديد مستويات جيدة من المعارف والمهارات التى يتعين على المعلمين تحقيقها لنيل شهادة هذا المجلس ، والتى تعد رمزاً وعلامةً على التميز فى المهنة ومكملاً للترخيص الذى تمنحه كل ولاية وليس بديلا عنه ، ويعد هذا المجلس دليلاً تسترشد به مؤسسات إعداد المعلم فى برامجها لإعداد المعلمين قبل الخدمة وتدريبهم أثناءها ، بما ييسر لهم الحصول على الترخيص وذلك عن طريق الخطة التى يضعها المجلس والتى تتضمن المعارف والمهارات التى يجب على المعلمين اكتسابها وانتقائها .

ب - تطوير التقييم المبنى على الأداء والذى سوف يتيح الفرصة للتنمية المهنية للمعلمين .[٦٣]

ج- تطوير وتجويد إعداد المعلم من خلال تطبيق إجراءات الاعتماد على الكليات والأقسام والبرامج الخاصة بإعداد المعلم فى ضوء المعايير التى يضعها المجلس بمساعدة عدد من الجهات .

د- إعطاء صورة واضحة عن مستوى إعداد المعلم للرأى العام ، وكذلك تزويد القادة والمسئولين عن تطوير برامج إعداد المعلم بكيفية التطبيق المنظم لإجراءات الاعتماد وتقييم الأداء بصورة واضحة ، وهذه الإجراءات تعطى صورة واضحة عن مستويات مهنة التدريس لدى طلاب المرحلة الثانوية ، وبالتالي يتكون اتجاه إيجابي لديهم عن تلك المهنة ، وينضم إليها ذو قدرات مناسبة فى المستقبل . كما تعطي إجراءات الاعتماد

اطمئنان لدى أولياء الأمور والطلاب عن مستويات المعلمين الذين يعملون فى المدارس والمتخرجين من جهات لديها اعتماد من المجلس القومى.[٦٤]

وتتركز رسالة المجلس فى المساءلة على تحسين إعداد المعلم ، كما تلتزم المؤسسات التى تتقدم للاعتماد بالمساءلة للاستيفاء بهذه المعايير ، كما أنه يشجع الكليات غير المعتمدة لإظهار جودة برامجها والعمل من أجل تحقيق الاعتماد المهنى، ويعمل هذا المجلس بنظام الاعتماد القائم على الأداء ، وهو منظمة غير حكومية لا يهدف إلى تحقيق الربح ، ويتكون من أكثر من ٣٠ جمعية قومية تمثل مهنة التعليم فى الولايات المتحدة ، وتقوم هذه الجمعيات بتعيين مجلس السياسة الذى يطور المعايير والسياسات والإجراءات الإدارية اللازمة للاعتماد .

ويعمل المجلس مع كل تنظيمات الاعتماد على مستوى الولايات لتكامل معايير المهنة القومية مع معايير المهنة على مستوى الولايات ، حتى يمكن تطوير جودة إعداد المعلم فى أمريكا ، ويقوم المجلس بتجديد معاييره كل خمس سنوات ليضمن تحديث المعايير ، وجعلها تعكس البحوث الحالية والمعاهد الجديدة فى مهنة التدريب.[٦٥]

## وهناك ضمانات ثلاثة يحاول أن يحققها المجلس هى :

- ضمان أن برامج إعداد المعلم تعنى بالمعايير الموضوعة بواسطة مجال التدريس بصورة عامة .
- ضمان أن برامج إعداد المعلم خضعت لمراجعات خارجية صارمة وغير متحيزة بواسطة أرباب مهنة التعليم .
- ضمان أن اداء المرشحين قد تم تقييمه من خلال دراسة البرنامج وقبل أن يتم الترخيص له اولاً .[٦٦]

ويعتبر المعلمون الجدد الذين يتخرجون من كليات معتمدة بواسطة هذا المجلس. افضل بالنسبة للحصول على ترخيص مزاولة المهنة فى الولاية كما أن بعض الولايات تعقد اتفاقات بالسماح

للمعلمين الجدد الذين يتخرجون من الكليات والبرامج المعتمدة بواسطة المجلس للعمل بها مما يعنى سهولة حصولهم على رخصة مزاولة مهنة التدريس فى هذه الولايات ، ويهدف المجلس إلى المساعدة على ضمان جودة المعلمين وتخريج معلمين ذو كفاءة عالية للتدريس .

**ويقوم نظام ضمان الجودة الذى يتبع هذا المجلس بثلاثة آليات ترتبط مع بعضها البعض داخلياً وهى :**

- **اعتماد مؤسسات إعداد المعلم .**
- **الترخيص القائم على الأداء .**
- **منح شهادة للمعلم الذى انجز دراسته .**[٦٧]

**وقد قام المجلس بتطوير تقييمات لاعتماد [ ترخيص ] المعلمين، وتشمل ثلاثة مكونات هى :**

- حقيبة يتم تطويرها فى المدرسة : وتشمل شرائط فيديو للتدريس فى حجرة الدراسة ، وعينات لعمل المعلم خطط الدروس والواجبات التى حصل عليها الطلاب ، ووصف لأحداث حجرة الدراسة ، وتأملات فى فعالية استراتيجيات التدريس وعينات من عمل الطلاب ، والتى يتم جمعها وتقويمها على مدار فترة من الوقت لتقييم نمو الطالب بالنسبة للتدريس .
- تقييم الأداء : حيث يتم تقييم عدد من مهام الأداء التى يقوم بها المعلم مثل فهم المحتوى وفهم الطريقة ، ويقوم بعملية التقييم معلم خبير فى نفس المجال .
- ان يقدم المعلم شهادات تؤكد مشاركته فى العمل الجماعى والإسهامات المهنية للمجتمع المدرسي والمجتمع المهنى .[٦٨]

ولقد وضع المجلس معايير خاصة باعتماد المعلمين بعضها خاص بمؤسسات الإعداد الأكاديمى ، والبعض الآخر خاص بأداء المعلم.

وفيما يتعلق بمعايير مؤسسات إعداد المعلم ، فقد حدد المجلس المهني لاعتماد برامج إعداد المعلم ستة معايير ، تتضمن مايلي:

١- معارف الطلبة ومهاراتهم واتجاهاتهم :

يتضمن هذا المعيار كل الجوانب المتعلقة بكل من مخرجات التعلم، وجودة التعليم. ويركز على اكتساب الطلاب مدى واسعا من المهارات والمعارف التي تنمي شخصياتهم بشمولية وتؤهلهم في حياتهم العلمية والمهنية.

٢- نظام التقييم والتقويم في المؤسسة :

يكون لدى الكلية نظام للتقييم يشمل جمع البيانات وتحليلها عن قدرات الطلاب واداء الخريجين. كذلك وجود نظام لتقويم الكلية وتطوير برامجها.

٣- الخبرات الميدانية :

يمارس الطلاب المهارات والمعارف ميدانياً وعملياً تحت إشراف ومتابعة منظمة. ويتم تحديد أهداف التدريب الميداني بوضوح، ومهام عمل الطلاب ودورهم في التدريب الميداني، مع توضيح ضوابط ومسؤوليات التدريب الميداني.

٤- التنوع :

تصمم المؤسسة برامجها بحيث تراعي التنوع في الطلاب المقبولين وفي خلفياتهم، والتنوع في المهام التي يقومون بها الخريجون، والتنوع في مراحل التعليم التي يعدون للتدريس فيها.

٥- تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وأداؤهم وتنميتهم المهنية :

يقوم بالتدريس في المؤسسة اعضاء مختصين ومؤهلين اكاديميا وتربويا، ويتم توظيفهم تبعا لضوابط محددة. وتنظم الكلية برامج للتطوير المهني والذاتي للأعضاء مع متابعة لهم وتقويم لأدائهم.

٦- إدارة المؤسسة ومواردها :

يكون لدى المؤسسة منشآت تعليمية مناسبة مع توفر الأجهزة التعليمية والخدمات المرتبطة بها. ووجود وسائل لضمان أمن وسلامة الطلاب والهيئة التعليمية. (٦٩)

٧- تطوير الأداء :

حيث تقوم المؤسسة بتوضيح المعايير الواجب توافرها والتى تتمثل فى :

- إعداد تدريبات متخصصة لتحسين وتطوير الأداء.

- إدارة ومراقبة تعلم الطلاب من خلال ابتكار وإثراء البيئة التعليمية واستغلال الوقت بشكل أمثل واستخدام وسائل متنوعة لحفز الطلاب.
- الممارسة التأملية لبعض الفضائل مثل حب الاستطلاع والتسامح والأمانة والصدق والعدل واحترام الاختلاف والتنوع .
- التعاون والتفاعل في بيئة التعلم بالنسبة للسياسة التعليمية وتطوير المنهج وتنمية هيئة التدريس وتقويم تقدم المدرسة .(٧٠)

وتقوم معايير المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم على أفضل الممارسات في مجال إعداد المعلم القائمة على البحث التربوي. ويشترط المجلس على المؤسسة الراغبة في الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم أن:

أ. يعرف الخريجين المادة الدراسية وكيف يعلموها بفاعلية.

ب. تطور مؤسسة إعداد المعلم نظام تقييم للطلاب طوال فترة دراستهم بالبرنامج، على أن يشمل نظام التقييم معالم (Benchmarks) لمستويات الأداء.

ج. يكون أعضاء هيئة التدريس القدوة في التدريس الفعال.

د. يبين الخريجين أنهم قادرون على التدريس لطلاب من خلفيات متنوعة.

هـ. يستطيع الخريجين استخدام التقنيات الحديثة بفاعلية.

و. تعمل مؤسسة إعداد المعلم والمدارس كشركاء لتصميم وتنفيذ برامج الإعداد.

وفيما يتعلق بمعايير اداء المعلم ، فقد حدد المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم المعايير التالية،

- أن يتمكن من المفاهيم الأساسية وبنية العلوم التي يتخصص في تدريسها ، ويتقن مهارات البحث والاستقصاء الخاصة بميدانها بما يساعده على إعداد خبرات تعلم مفيدة للتلاميذ .
- يقدم فرصا للتعلم تدعم النمو العقلي والاجتماعي والشخصي للمتعلم بما يتطلبه ذلك من معرفة بكيفية تعلم الأولاد ونموهم.

- يبتكر أوضاعاً ومواقف ويخلق فرصاً تعليمية تتلاءم مع تنوع المتعلمين وتباينهم ، ولديه وعى بكيفية تأثير الاختلافات والفروق على طريقة وسرعة التعلم .
- يمتلك مدى واسع من طرائق واستراتيجيات التعليم والتعلم ، ويستخدمها فى تشجيع وتنمية قدرات التلاميذ على التفكير الناقد وحل المشكلات وأداء المهارات .
- يوفر بيئة تعليمية تحفز التفاعل الاجتماعي الإيجابي والاندماج النشط فى التعلم وتستثير الدافعية الذاتية للتعلم .
- يعزز البحث الإيجابي والاستقصاء النشط والتعاون والتفاعل الصفي الداعم فى غرفة الصف من خلال إلمامه بأساليب التواصل اللفظية وغير اللفظية وتوظيفها .
- يخطط للتعليم فى ضوء معرفته بمحتوى المادة الدراسية والطلاب والمجتمع المحلي .
- يستخدم الأساليب والاستراتيجيات التقويمية المناسبة لتقويم وتأمين النمو العقلي والاجتماعى والجسمى للمتعلمين ويحافظ على استمراره.
- يمارس التفكر والتأمل على نحو مستمر فى ممارساته ليقوّم آثار اختياراته وأفعاله على الآخرين .
- يتحرى الفرص التى تدعم نموه المهنى .
- ينمى علاقات مع الزملاء فى المدرسة والآباء وأسر التلاميذ والهيئات الأخرى فى المجتمع المحلي ، من أجل دعم تعلم التلاميذ بالمدرسة .(٧١)
- لديه تعليم ليبرالي واسع ( فنون عقلية وتاريخ وفلسفة ولغات وعلوم .. الخ ).
- يمتلك أصول المعرفة المهنية التى يتم فى ضوئها تأسيس القرارات الخاصة بالمهنة .
- يمتلك القدرة على استخدام مستويات المعرفة العليا .(٧٢)

ومنذ عام ١٩٩٥ ركزت معايير المجلس على استخدام التكنولوجيا ولذلك قام عمداء الكليات بوضع خطط تكنولوجية من أجل كلياتهم ، وأصبحت المنظمات تعتبر التكنولوجيا أداة

تدريس مهمة ويجب استخدامها ولذلك توقع المجلس بأن تكون التكنولوجيا محورية فى إعداد المعلم وفى عمله منذ عام ٢٠٠٠ وبعد ذلك ، وتوقع من المؤسسات أن تقوم بتطوير خطة تكنولوجية لتصبح جزء مكمل لتدريس وحدة دراسية من كتاب مقرر ، وكذلك تشجيع تلك المؤسسات على امتلاك تقارير ووثائق الكترونية معتمدة كاملة يمكن تبادلها بين المؤسسات المعتمدة .(٧٣)

وتتمثل إجراءات اعتماد المعلم لمهنة التدريس من المجلس في ما يلي:

- يتقدم المعلم المرشح لنيل الاعتماد من المجلس ببعض الأوراق التى تتضمن صحيفة التخرج وخطابات التزكية ، شريطة أن يخضع المعلمون الذين يؤكدون قدرتهم على تدريس بعض المقررات لبعض الاختبارات المعادلة .
- يقوم المعلم باجتياز مجموعة من الخطوات الغرض منها هو تقويم مستوى إلمامه بالمحتوى العلمى ومهاراته التربوية ورغبته فى العمل بمهنة التدريس وما يتمتع به من سمات شخصية تدعم وتعزز قدرته على التعليم .
- يؤدى المعلمون عدداً من الاختبارات التى صممت لتقيس مدى إلمامهم المعرفى بالمحتوى ومدى قدرتهم على توظيف ما لديهم فى المناهج الدراسية ، ومدى إلمامهم بأصول التربية ، وقدرتهم على توظيف هذه المعرفة فى المواقف المدرسية المختلفة.
- بعد اجتياز هذه الاختبارات تقوم لجنة من ثلاثة معلمين بزيارة ميدانية للمعلم بدون علمه ، حيث تتم ملاحظته داخل الفصل بجانب التحدث مع طلابه وزملائه والهيئة الإدارية بالمدرسة .
- يقدم أعضاء اللجنة تقريراً يتضمن مواطن القوة التى يتمتع بها المعلم ، فضلا عن المواطن التى يرون أنه يمكن أن يؤديها بطريقة افضل واكفأ ، والسبل التى تمكنه من بلوغ ذلك .
- يتم إرسال نسخة من التقرير إلى كل من المعلم وهيئة الاعتماد حيث توصى إما باعتماده وتعيينه باعتباره معلما بارعا ، أو يتم تأجيل منح الاعتماد لحين علاج بعض نقاط الضعف .

- كل من ينال الاعتماد يمنح لقب " مدرس مرخص " ويتعين عليه أن يتقدم لتجديد رخصته بعد سبع سنوات من تاريخ حصوله عليها على أن يسقط حقه فى إجازة التدريس ما لم يتم تجديدها خلال عشرة أيام.[٧٤]

## (٢) مجلس اعتماد المعلمين (المملكة المتحدة ) :

تتم عملية تقويم واعتماد برامج اعداد المعلم فى المملكة المتحدة من خلال مجلس اعتماد المعلمين ، حيث يمنح هذا المجلس الاعتراف والإجازة للجامعات التى تتقدم بطلب المصادقة على برامجها، وتقوم الحكومة بوضع الخطوط العريضة لمحتوى المنهج والمدة التى يقضيها الطالب فى التربية العلمية لاكتسابه الخبرة العملية لاستمراره فى العمل ، ويتم تخطيط محتوى البرنامج المقترح فى كل معهد أو كلية على حدة ، وتقوم معاهد وكليات التربية بعرض الخطة المقترحة لها على المجلس وذلك للتصديق عليها بعد عرضها على سكرتير الدولة للعلوم والتربية لأنه المنوط به مسئولية التأكد من أن المنهج موضوع طبقاً للمواصفات التى حددها وزير التعليم ، وكذلك مراجعة المنهج للتأكد من عدم خروجه عن الهدف المحدد ، ويقوم مجلس اعتماد المعلمين بوضع المعايير المستخدمة فى عملية اعتماد البرامج وتقديم النتائج والتوصيات لتجديد عضوية المجلس ، ويمنح الاعتماد من خلال مشورة عدد من المشاركين فى التعليم ومؤسسات التدريب المعتمدة من قبل .[٧٥]

ولقد وضع سكرتير الدولة للعلوم والتربية عدة اعتبارات ينبغى على معاهد وكليات التربية مراعاتها عند وضع الخطة الدراسية من أجل تأهيل الطالب المعلم للحصول على الاعتماد وهذه الاعتبارات هى:

- التعاون بين المعاهد وبين الكلية التى تخرج منها الطالب وبين الحكومات المحلية والمدارس .
- الخبرة العلمية للطالب والتدريب العملى فى المدارس .
- العمر الزمنى للطالب .

- الدراسات التخصصية والتطبيق العملى .
- المناهج الدراسية فى المدارس الإبتدائية التى تخرج منها الطالب .
- الدراسات المهنية والتربوية .
- نظم بنوك الأسئلة واختبارات الطلبة قبل إلتحاقهم .

وفى ضوء هذه الاعتبارات تقوم معاهد وكليات التربية بوضع الخطة وعرضها على مجلس اعتماد اعداد المعلمين للتأكد من أنها تسير وفق هذه الاعتبارات . (٧٦)

وفى عام ١٩٩٤ تم انشاء وكالة تدريب المعلم TTA اضافة إلى مجلس اعتماد المعلم بالنسبة لمعلم التعليم الالزامى، ويشترط لحصول المعلم على ترخيص العمل أن يحصل على شهادة المعلم المؤهل QTS من هذه الوكالة بعد أن يحقق معاييرها ، وغالباً مايتم الحصول على تلك الشهادة بعد اتمام المعلم لدورة تدريبية يحصل بمقتضاها على شهادة المعلم المؤهل من قسم التعليم والتوظيف. (٧٧)

## وتتضمن محاور اعتماد المعلم فى هذه الوكالة مايلى :

- المحور الأول : القيم والممارسة المهنية :

وتشمل التوقعات العالية والاحترام والالتزام ، ومراعاة شعور الطلاب ، وتدعيم القيم الإيجابية والتواصل مع الآباء ، والإسهام فى الأعمال المدرسية ، والالتزام بالتنمية المهنية : مثل تحسين اساليب التدريس ، والتعلم من الممارسات الفعالة للآخرين ، والعمل من خلال القانون خاصة فيما يتعلق بالحقوق والمسئوليات.

- المحور الثانى : المعرفة والفهم :

وتشمل المعرفة بمادة التخصص ، ومعرفة أهداف وإرشادات المنهج القومى ، ومعرفة كيفية التعاقب بين المراحل ، ومعرفة كيفية تأثير النمو على التعلم ، ومعرفة كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومعرفة كيفية تدعيم السلوك الإيجابي ، ومعرفة اختبارات مهارات المعلم المؤهل فى الإحصاء والحساب والقراءة والكتابة .

- المحور الثالث : الأهداف :

ويتضمن وضع الأهداف وتخطيط الدرس فى ضوء تلك الأهداف ، ومعرفتهم بالطلاب ، والاستخدام الأمثل للموارد .

- المحور الرابع : الرقابة والتقييم :

ويشمل استخدام استراتيجيات عديدة للتقييم والمراقبة ، والتقييم من أجل دعم التعلم ، والتقييم فى ضوء الأطر القومية العامة، وتحقيق احتياجات الطلاب ، وتسجيل التقدم وكتابة تقارير للآباء .

- المحور الخامس : إدارة حجرة الدراسة :

وتشمل إظهار توقعات عالية للطلاب ، وبناء علاقات جيدة ، وخلق بيئة متنوعة ، وتدريس دروس فعالة تثير الطلاب ، والتدريس المتنوع الذى يراعي التنوع البشرى ، والإدارة الجيدة للوقت ، واستخدام الموارد بطريقة آمنة ، وإدارة سلوك الطلاب ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وطول واتساع خبرة التدريس ، والعمل مع الآخرين.(٧٨)

**وتتمثل خطوات وإجراءات الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين فيما يلي :**

- الدراسة الذاتية التى تقوم بها المؤسسة ، وتقدم تقرير يتضمن معلومات وصفية عنها فى ضوء المعايير المحددة فى المناهج والتدريس والتعلم والتقويم والطلاب وإنجازاتهم والإرشاد والتوجيه .
- زيارة المؤسسة من خلال فريق من الخبراء الذين تم تحديدهم بمعرفة مجلس الاعتماد لتقييم تقرير الدراسة الذاتية ، والتأكد مما جاء فيه على أرض الواقع من خلال فحص أعمال الطلاب ومناقشاتهم ولقاء أعضاء هيئة التدريس وملاحظة أنشطتهم .

- التقرير النهائي وإعلان النتائج فى ضوء تقرير الدراسة الذاتية وتقرير الفريق الزائر والمعايير المحددة ، ويتم إعلان النتيجة بقبول الاعتماد من عدمه .[٧٩]

## (٣) مؤسسة اعتماد المعلمين (كندا) :

وقد بدأت عام ١٩٩٦ بهدف ضمان جودة أداء المعلم ، ومنح تراخيص مزاولة المهنة فى مجال التعليم ، وتعتبر هذه المؤسسة جامعة علمية غير هادفة للربح وتقوم بالمهام الآتية :

- العمل على الارتقاء بمهنة التعليم والعاملين بها ، وذلك بوضع شروط للقائمين بعملية التعليم .
- اقتراح متطلبات تعليمية وتدريبية للمتقدم للمؤسسة من العاملين، ومتابعة استيفاء المتقدم لهذه المتطلبات قبل الترخيص له بالعمل .
- الترخيص للمعلمين للمرة الأولى وتجديد الترخيص كل خمس سنوات.
- اعتماد المؤسسات والبرامج القائمة باعداد المعلم وتدريبه .
- فض الشكاوى والمنازعات الخاصة بالمعلم والمدرسة .
- الارتقاء بالرأى العام تجاه مهنة التعليم ، وتوعية الجمهور بمكانة ورسالة المعلم .
- منح تراخيص إضافية عند انتقال المعلم من مستوى إلى مستوى آخر أو من مجال تخصص إلى مجال آخر .[٨٠]

## (٤) المجلس القومى العام للتدريب (اسكتلندا) :

بدأت التجربة الإسكتلندية فى تحقيق الاعتماد من خلال المجلس القومى العام للتدريب ، وهو عبارة عن هيئة قانونية تقوم بالفحص المتخصص واعتماد المقررات فى برامج تكوين المعلم ، وقد حدد هذا المجلس مجموعة من المعايير التى فى ضوئها يمنح الاعتماد الأكاديمى للمؤسسة التعليمية المسئولة عن إعداد المعلمين ، وهذه المعايير هى : الأهداف والمناهج ، ومراجعة وتصميم المناهج ، وبيئة التدريب والتعلم ، ومصادر أعضاء هيئة التدريس ، ومصادر

التعلم ،وتنظيم المقرر، والتطبيق العملى ، وتدعيم الطلاب ، والرقابة والتقييم، وأداء الطلاب ، والمخرجات .

ويتضمن كل محور من هذه المحاور عدداً من المعايير الفرعية ، وتمر عملية التقييم وإصدار الحكم بثلاث مراحل هى : التقييم الذاتى ، والزيارة الميدانية ، والتقرير النهائي .

ويتضمن التقرير بعض الأمور التى ينبغى على المؤسسة إصلاحها وإذا لم تقم المؤسسة بذلك يتم رفض طلب الاعتماد حتى تزول السلبيات.(٨١)

## (٥) مجلس الاعتماد الجامعى (اليابان):

يقوم مجلس الاعتماد الجامعى اليابانى بمهمة اعتماد المعلمين ، ويرجع الاهتمام باعتماد المعلمين فى اليابان لعدة أسباب لعل من أهمها ، أن القانون اليابانى يقضى بضرورة حصول المعلم على الدرجة الجامعية الأولى كمطلب أساسي لممارسة مهنة التعليم، حيث يتم تعيين المعلم بصورة مؤقتة لمدة عام دارسى يرافق خلاله معلم المادة الأساسى لملاحظته أثناء قيامه بتدريس المادة والاستفادة من خبراته ، ولكى يتم تعيين المعلم المتدرب بشكل دائم يصبح لزاما عليه أن يجتاز اختباراً وطنياً يعقد مرة واحدة فى العام للحصول على الترخيص لممارسة المهنة ، ويتضمن هذا الاختبار ، ما يلى:

- امتحان فى المادة التى يقوم بتدريسها .
- كتابة مقال صغير ( ورقة عمل ) فى موضوع يحدد له .
- اجتياز اختبار شخصى فى شكل مقابلة .
- اجتياز اختبار عملى فى بعض المجالات كالموسيقى والفن والرياضة.

ونظراً للتنافس الشديد بين المتقدمين فإنهم يستعدون لهذا الامتحان استعدادا كبيرا ، وتشير النتائج إلى أن أغلب المتقدمين لا يجتازون الامتحان من المرة الأولى ، ومن الجدير بالذكر أن المعلم فى اليابان يحتل مكانة مرموقة مادياً ومعنوياً واجتماعياً .(٨٢)

## (٦) المجلس الكورى للاعتماد الجامعى (كوريا الجنوبية) :

جدير بالذكر أن التعليم الجامعى فى كوريا الجنوبية يشهد الآن تطورات كمية وكيفية متلاحقة ، حيث يحتل المرتبة الثالثة على المستوى العالمي بعد أمريكا وكندا وتسعى كوريا الآن إلى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين من خلال التزامها بتحقيق الهدف الرئيسي للتعليم الجامعى وهو تحقيق الامتياز وضمان الجودة .(٨٣)

**ويتم تقسيم إجراءات اعتماد المعلم فى كوريا الجنوبية إلى خطوتين هما:**

١- إجراءات اعتماد مؤسسات إعداد المعلم ، وتتلخص في إجراء دراسة التقييم الذاتى ، ومراجعة تقرير هذه الدراسة ، والزيارة الميدانية وإعلان النتائج ، ويقوم المجلس الكورى للاعتماد الجامعى التابع لمركز التعليم العالى بتقرير أى الأقسام سوف يتم اعتماد برامجها .

٢- إجراءات اعتماد المعلم ، وتتلخص في الترخيص لمزاولة المهنة : حيث لا يسمح لممارسة مهنة التدريس إلا لمن يحصل على شهادة تسمى بشهادة التدريس ، وتختلف متطلبات هذه الشهادة وفقاً للمستوى الدراسى ومستوى التدريس.(٨٤)

## (٧) اتحاد التنمية التربوى SEDA (انجلترا) :

Staff and Educational Development Association

**ويتم الاعتماد بواسطة هذا الاتحاد كالتالي :**

- تحديد الهدف من اعتماد المعلمين ، وهو التأكيد على مستوى اداء لائق ومرتفع .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن برامج إعداد المعلمين داخل معاهد التربية تتم بنجاح ، وعلى سبيل المثال يطلب من المعلمين إيضاح إنجازاتهم فى ضوء أهداف البرنامج ( التقييم الذاتى ) ، وفحص التقييم الذاتي للمعلم وتقديره والمراجعة الدورية المنظمة للبرامج .

- وجود لجنة لاعتماد المعلم تهدف الى تطوير وادارة وترقية لائحة اعتماد المعلم واستقبال النصائح والتقارير من اللجان الفرعية المسئولة عن الاعتماد وتنظيم مجالات التدريب ومنح الشهادات الخاصة بالمتميزين واعتماد المعلمين .
- وجود لجنة تنفيذية للاعتماد تقوم على الإرشاد والتدعيم والنصح، ومراجعة معايير الاعتماد ولائحته ، وتسهيل ومراجعة العمليات ، وإصدار الأحكام ، وتطوير اللائحة التنفيذية ، وتقديم التغذية الراجعة .[٨٥]

ونلاحظ هنا أن هذا المجلس يركز على الاعتماد الأكاديمى والمهنى من خلال تقويم أداء المعلمين ، وتقديم النصائح والارشادات اللازمة للتدريب والحصول على الاعتماد .

## (٨) مجلس اعتماد البرامج التربوية الإرشادية CACREP (الولايات المتحدة الأمريكية):

The Council for Accreditation of Counseling and Related Educational Programs

يقوم هذا المجلس بمنح الاعتماد الأكاديمي للمعلمين بهدف الارتقاء بمستوى الإعداد التخصصى والمهنى لهم من خلال تطبيق معايير التعليم الجامعى التى تعمل على رفع مستوى جودة البرامج التعليمية والتى بمقتضاها تمنح الاعتماد .

ولا يكتفي هذا المجلس بمنح أو حجب الاعتماد فقط ، بل له اتجاهات مستقبلية تتمثل فى انه يساعد فى تطوير معايير اعتماد البرامج التربوية الإرشادية استجابة لاحتياجات المجتمع خاصة وأن التعليم فى المدارس قد عانى مشكلات عديدة فى الآونة الأخيرة مثل المخدرات والعنف.[٨٦] ونلاحظ هنا التأكيد على الاعتماد الأكاديمي والمهنى معاً .

## (٩) تجربة كلية التربية بجامعة الامارات فى الاعتماد الأكاديمى :[٨٧]

لقد سعت جامعة الإمارات العربية المتحدة لأن تقدم فرص تعلم عالية الجودة لطلابها بما يضمن مد المجتمع بخريجين على درجة عالية من الكفاءة والاقتدار. وفى سبيل ذلك فإنها أخذت

بضمان الجودة كمفهوم رئيسي في عملها. واستعانت بخبراء عالميين مشهود لهم في أغراض التقويم الخارجي لتقويم الكليات غير المهنية (العلوم، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والشريعة والقانون، ونظم الأغذية) بهدف الارتقاء بمستواها. كما وظفت الجامعة الاعتماد الأكاديمي لضمان جودة برامجها التعليمية في الكليات المهنية (الطب، والهندسة، والإدارة والاقتصاد، والتربية)، حيث استعانت بمؤسسات اعتماد عالمية متخصصة تضم خبراء متمرسين بمعايير الجودة في التعليم العالي.

وقد سعت كلية التربية بجامعة الإمارات للحصول على الاعتماد الأكاديمي وفقاً لمعايير المجلس القومي (الأمريكي) لاعتماد برامج إعداد المعلمين National Council for Accreditation of Teacher Education(NCATE)، والجمعيات المنطوية في إطاره، وهي:

الجمعية الوطنية (الأمريكية) لتعليم الأطفال الصغار National Association for the Education of Young Children (NAEYC)، لتطوير برنامج معلمة مرحلة الطفولة المبكرة Early Childhood Education.

لجنة المجلس القومي (الأمريكي) لاعتماد برامج إعداد المعلمين الخاصة بالتعليم الابتدائي NCATE Elementary Task Force، لتطوير برنامج معلم المرحلة الابتدائية Elementary Education.

مجلس ذوي الاحتياجات الخاصة Council for Exceptional Children (CEC)، لتطوير برنامج معلم التربية الخاصة Special Education.

المجلس القومي (الأمريكي) لاعتماد برامج إعداد المعلمين NCATE، والجمعيات المهنية المتخصصة، لتطوير برنامج معلم المرحلتين الإعدادية والثانوية Preparatory and Secondary Education. وتشمل الجمعيات المهنية المتخصصة في التعليم الإعدادي والثانوي التالي:

- المجلس القومي (الأمريكي) لمعلمي الرياضيات National Council of Teachers of Mathematics (NCTM) لتطوير برنامج معلم الرياضيات.

- المجلس القومي (الأمريكي) لمعلمي العلوم National Science Teacher Association (NSTA) لتطوير برنامج معلم العلوم.

معايير المجلس القومي (الأمريكي) لاعتماد برامج إعداد المعلمين NCATE لتطوير برنامج معلم التربية الإسلامية. كما استعانت أيضاً بأهداف برنامج معلم التربية الإسلامية بجامعة الأزهر .

أما بالنسبة للتخصصات الأخرى التي لها أبعاد ثقافية، مثل: اللغة العربية، والاجتماعيات فقد تم الاسترشاد بمعايير المجلس القومي (الأمريكي) لاعتماد برامج إعداد المعلمين NCATE، والجمعيات الأمريكية المقابلة مع المواءمة للبيئة الإماراتية.

وقد كان مدخل كلية التربية بجامعة الإمارات للتطوير النوعي قائماً على التربية المستندة على المعايير والقائمة على الأداء والتي تقترب من المدرسة البنائية، وهذا يتفق مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي التي حدده NCATE. ويقوم هذا المدخل على ثلاثة مبادئ رئيسية، هي:

- تصميم المنهج ليلبي احتياجات المتعلمين طويلة المدى من خلال تطوير أهداف ومخرجات تعلم واضحة وقوية تستند إلى معايير المنظمات المهنية المتخصصة وإلى أفضل الممارسات العالمية.
- توفير الفرص للمتعلمين لتحقيق تلك المعايير، وذلك من خلال توجيه جميع المصادر والموارد والإمكانات المتاحه مادية وأكاديميه لمساعدة المتعلمين على تحقيق تلك المعايير.
- تقييم مدى نجاح المتعلمين في تحقيق تلك المعايير، وفقا لمتطلبات تقييم الأداء.

الملاحظ في التجربة أن جامعة الإمارات لم تقم بتعديل أو تكييف برامجها القديمة للتوافق مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وإنما قامت بتصميم برامج جديدة مسترشدة بمعايير NCATE والجمعيات المهنية المتخصصة التي ذكرت سابقا. وكانت نقطة البداية إعداد رؤية ورسالة جديدتين للكلية. كما تمت صياغة

أهداف معاصرة، وإطار مفاهيمي واضح يرشدها لتصميم البرامج المطورة. وتم البدء في تحديد رؤية للكلية نظرا للأهمية الكبيرة للرؤية في إنجاح التطوير والتغيير المنشودين. وقد عملت الجامعة على توفير البيئة المناسبة للتطوير ودعمتها بشكل جيد من خلال: تهيئة مناخ التطوير، والاستفادة من مجموعة من الخبرات الدولية في ميدان التربية في التقويم الخارجي للكلية، والالتزام بالمعايير العالمية لإعداد المعلم وهي معايير عام ٢٠٠٠ التي حددتها NCATE والمنظمات المتخصصة المنطوية تحتها. هذا إضافة إلى اختيار مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتحمسين للعمل لتشكل عناصر تغيير. وكذلك الحرص على وجود آليات تضمن تطبيق ما تم التخطيط له.

وفي ضوء الدراسة الذاتية والتقويم الخارجي لبرامج إعداد المعلم، وضعت الكلية "خطة عمل للعام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠" لتسهيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية لعملية التطوير. ولقد تمت عملية التطوير في كلية التربية في عدة مراحل هي: تكوين خلفية معرفية، إعداد البرنامج، تنفيذ البرنامج، تحسين البرنامج.

ومن المفيد الإشارة إلى أن NCATE لم تلزم كلية التربية بأساس نظري معين، وإنما تركت لها حرية اختيار الأساس النظري الذي تراه، ومن ثم تعد الكلية مسئولة عن تنفيذه في الواقع، أي من خلال البرامج، أساليب التدريس، والتقويم. فوثيقة معايير المجلس الوطني (الأمريكي) لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) تبدا بالأساس المعرفي، والذي بالرغم من أنه لا يدخل في الرقم التسلسلي للمعايير، إلا إنه يشكل الأساس الذي ترتكز عليه وثيقة المعايير، وتنص وثيقة المعايير فيما يتصل بالأساس المعرفي على تأسيس أطر المفاهيمية ورؤية مشتركة لجهود كلية التربية في إعداد التربويين للعمل بفاعلية في مدارس التعليم العام .

وكانت النتيجة أن الكلية حصلت على الاعتماد الأكاديمي في عام ٢٠٠٥ بعد عمل مدته حوالي ٧ سنوات .استطاعت فيه الكلية أن ترتقي بنوعية الخريجين .

وباستنباط الملامح الرئيسية للتجارب الدولية فى مجال اعتماد المعلم يتضح ما يلى:

أ. هناك اختلاف حول مفهوم الاعتماد ، وتبنت الدراسة المعنى الشامل له بأنه : اعتراف (تصديق) رسمى على خبرات التعليم التى حصل عليها المعلم ، ثم منح الترخيص أو الإذن بالتدريس ، ثم التأهيل بمعنى الاعتراف بمستوى مهنى عالي ، وكل هذه الأمور تتم من خلال هيئة مستقلة غير حكومية . وتبنت الدراسة هذا التعريف على اعتبار ان الاعتراف بمثابة اعتماد أكاديمي والترخيص والتأهيل اعتماد مهنى ، وهذا هو ما أشارت الدراسة اليه عند الحديث عن أنواع الاعتماد بصفة عامة واعتماد المعلم بصفة خاصة ، على اعتبار أن الاعتماد الأكاديمى والمهنى كل متكامل .

ب. تمثلت أهمية اعتماد المعلم فى كونه ، يسهم فى تحقيق الجودة التعليمية ويساعد المعلم على تقويم أدائه ، ويسهم فى إنجاز المبادئ الأساسية للتعليم ، ويسهم فى إيجاد معايير مقننة لتقييم المعلم تتفق مع مسايرة روح العصر .

ج. تمثلت أهداف اعتماد المعلم فى ضمان جودة إعداد المعلم وتلاشي سلبيات إعداده ، وضمان جودة أدائه وقدرته على تطبيق الأفكار والاستراتيجيات الجديدة ، والقدرة على شرح مادة تخصصه ، واستخدام الأساليب الملائمة لذلك ، والارتقاء بمهنة التعليم والتنمية المهنية المستدامة .

ومن منطلق أهمية اعتماد المعلم وأهمية الأهداف التى يحققها ظهرت نماذج عالمية عديدة لاعتماد المعلم ، ومن أهم النماذج التى اختصت بالاعتماد الأكاديمي للمعلم ، المجلس القومي للمعايير المهنية للتدريس بأمريكا NCAT وقد حذا حذو هذا المجلس معظم دول العالم الأجنبي مثل بريطانيا وبعض الدول العربية التى بدات الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمي مثل دولة الإمارات العربية .

ويقوم هذا المجلس باعتماد مؤسسات إعداد المعلم ، والترخيص القائم على الأداء ، ومنح شهادة للمعلم الذى أنجز دراسته ، وهذه الشهادة وهذا الترخيص يتم من خلال حقيبة للمعلم يتم تطويرها داخل المدرسة ( ملف إنجاز ) ، ومن خلال تقييم أداء المعلم ، ومن خلال شهادة من المدرسة تفيد مشاركة المعلم فى العمل

الجماعى وتقديمه لإسهامات مهنية للمدرسة والمجتمع ، يمكن منح الاعتماد للمعلم .

## وقد قام المجلس بوضع نوعين من المعايير:

- الأول : معايير خاصة بالاعتماد الأكاديمي (مؤسسات إعداد المعلم ) ، ومن اهمها نظم التقويم والتربية العملية والخبرات الميدانية والإكلينيكية والمناهج واعضاء هيئة التدريس والإدارة والتمويل .
- الثانى : معايير خاصة بالاعتماد المهني ( التأهيلي ) ومن اهمها إتقان المعلم للمعارف والمهارات اللازمة لأداء عمله ، وتقديم فرص جيدة للتعليم من خلال خلق فرص جديدة للتعليم ، وامتلاك طرق جيدة للتعلم ، وخلق بيئة تعليمية جيدة او مناخ جيد للتعلم ، وتعزيز البحث والاستقصاء لدى طلابه ، واستخدام أساليب تقويم جيدة ، وممارسة التفكير التأملي ، وتعزيز علاقته مع الآخرين ، وامتلاك القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثه فى عمله .

كما يقوم هذا المجلس بتحديد المعارف والمهارات التى ينبغى أن يحصل عليها الطلاب داخل كليات التربية ، كما يقوم بإعطاء شهادة ( معلم مرخص ) بعد اجتياز المعلم عدة اختبارات الغرض منها تقويم مستوى المامه بالمحتوى العلمى ومهاراته التربوية ورغبته فى العمل بالتدريس ، ويشارك فى هذه الاختبارات لجنة من قدامى المعلمين تقوم بزيارة ميدانية له بدون علمه ، لملاحظة ادائه مع طلابه وكتابة تقرير عن مدى صلاحيته للعمل بالمهنة ، ومواطن القوة والضعف فى أدائه.

ولوحظ ايضا أن بعض الدول المتقدمة بها هيئات مسئولة عن اعتماد المعلمين فقط مثل امريكا ( المجلس القومى للمعايير المهنية كالتدريس ) ، بريطانيا ( مجلس اعتماد المعلمين ) ، وكندا ( مؤسسة إعداد المعلمين ) ، وهناك بعض الدول جعلت اعتماد المعلمين ضمن هيئات اعتماد التعليم الجامعى أو التعليم بصفة عامة مثل اسكتلندا ( المجلس القومى العام للتدريب ) ، واليابان (مجلس الاعتماد الجامعى) ، وكوريا ( المجلس الكوري للاعتماد الجامعى ) وقامت بعض الدول بإنشاء مراكز لتدريب المعلمين لمساعدتهم على اجتياز اختبارات الاعتماد مثل وكالة تدريب

المعلمين ( ببريطانيا ) التى جعلت اجتياز التدريب شرط للتقدم للحصول على الاعتماد.

كما لوحظ أيضا ، أن جميع الدول تؤكد على اعتماد المعلم أكاديميا ومهنيا منذ اختياره والتحاقه بكليات التربية وبرامج إعداده وتدريبه ، واعتماد الكليات التى يتخرج منها ووضع المعايير اللازمة لذلك ، أو بعد تخرجه وإعداده وتدريبه وتأهيله أكاديميا ومهنيا ، وأيضا من خلال زيادة معارفه وتدريبه لإكسابه المعارف والمهارات اللازمة للنمو المهني للاستمرار فى المهنة .

## ومما سبق يتضح ما يلى :

يشكل اعتماد المعلمين ضرورة ملحة فى معظم دول العالم ، ولذا لجأت العديد من الدول للاهتمام باعتماد المعلم بداية من اعداده ثم قبل التحاقه بالمهنة ثم بعد التحاقه بها .وباستنباط نتائج الأدبيات التربوية والخبرات الدولية التى تناولت اعتماد المعلم يمكن الوصول إلى عشرة نتائج سيتم تحليل واقع نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوئها ، وهذه النتائج هى:

١- أن اعتماد المعلمين أصبح ضرورة ملحة للنهوض بالمعلم والتعليم فى كثير من دول العالم ، وينبغى أن يبدأ منذ اختبارات القبول بكليات التربية لاختيار من لديه الرغبة الفعلية فى القيام بهذه المهنة ، وهو عملية اختيارية .

٢- الاعتماد يعنى التصديق على خبرات التعليم للمعلمين . ثم التصريح لهم بالتدريس .

٣- الاعتماد يتم من خلال هيئات مستقلة غير حكومية .

٤- ينبغى تجديد المعارف والمهارات والخبرات التى يمر بها الطلاب داخل كليات التربية لضمان اعتماد المعلم .

٥- يمكن اعتماد المعلم لمجرد تخرجه من مؤسسة معتمدة اعتماد أكاديمى ، أو اعتماده من خلال اعتماد المؤسسة التى يعمل فيها .

٦- تطوير نظم إعداد المعلم مدخل حقيقى لاعتماد المعلم .

٧- توجد معايير أكاديمية ومهنية تم تصنيفها وتحديدها لاعتماد المعلم .

٨- التنمية المهنية والتدريب المستمر ضرورة لاستمرار اعتماد المعلم .

٩- تسهيل ودعم إجراءات الحصول على الاعتراف أو الترخيص أو الأجازة مسألة هامة فى عملية الاعتماد

١٠- التقويم الذاتى والخارجى للمعلم من خلال البورتفوليو أو حقيبة المعلم أو استمارات التقويم مسائل هامة للاعتماد .

## ثالثا : واقع اعتماد المعلمين فى مصر والهيئات المنوطة به

تعرض الدراسة لجهود اعتماد المعلمين فى مصر منذ المؤتمر القومى للتعليم العالى والذى عقد فى الفترة من ١٣- ١٤ فبراير عام ٢٠٠٠ والذى تمخض عنه عدة مشروعات تتعلق بتطوير كليات التربية لضمان الجودة والاعتماد ثم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ثم إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين كما سيتضح من خلال هذا العرض :

### ١ ـ المشروع القومى لتطوير كليات التربية : FOEP

وهذا المشروع هو أحد المشروعات التى انتهى إليها المؤتمر القومى للتعليم العالى ، الذى عقد فى الفترة من ١٣- ١٤ فبراير عام ٢٠٠٠ ، ويتبع هذا المشروع وحدة إدارة المشروعات بوزارة التعليم العالى (PMU) ، وقد امتد خلال الفترة من ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧ ، ويمول أساساً من قرض من البنك الدولي ، وقد صدر القرار الوزارى رقم ١١١٥ بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٦ بتشكيل اللجنة القومية لإدارة مشروع تطوير كليات التربية ، ثم أعيد تشكيلها فى نوفمبر ٢٠٠٤ متضمنة ممثلين من كليات التربية وعدد من خبراء التربية مع الاستفادة من خبراء متخصصين من خارج اللجنة فى العديد من المجالات التى تعمل فيها اللجنة.

وقد حدد المشروع الهدف الرئيسي لتطوير كليات التربية فى تحقيق تحديث شامل لها ، مواكباً للتطورات العلمية والمهنية العالمية ومراعياً للخصوصية المصرية بعامةً وخصوصية كل كلية وفق بيئتها بخاصة على أساس منظومى من ناحية وفعالية التعليم والتعلم من ناحية ثانية والجودة الشاملة كمدخل للتطوير من ناحية ثالثة .

## وينبثق عن هذا الهدف العام أهداف فرعية منها :

- متابعة التطورات العلمية والخبرات الأجنبية فى رؤى كليات التربية ونظم تكوين المعلم بها ، ومسايرة المستحدثات فيما يتصل بالتخصصات العلمية والتكوين المهنى ، مراعياً الخصوصية الثقافية .
- تبنى منظور تربوى علمى يزيل الفواصل الجامدة بين الأقسام العلمية بعضها البعض ، تحقيقاً لوحدة المعرفة والتفاعل بين التخصصات .
- الاهتمام بالبعد التطبيقي العملى الذى يؤكد على اكتساب المهارات وتكوين طالب / معلم قادر على التعامل الفعال مع التلاميذ وإبراز إمكاناتهم وفعاليتهم فى عملية التعليم .
- اكتساب الطالب / المعلم أساسيات البحث فى ميدان التخصص ومجال التعليم.
- تعريف الطالب بقضايا مجتمعه وبيئته وقضايا العالم من خلال تقديم هذه القضايا له وحثه على التفكير فيها وتحليلها وتفسيرها وتمكينه من لغته واللغة الأجنبية التى تمكنه من الإطلاع على تراثه وحضارته والحضارات الأخرى. (٨٨)

## وقد وضعت اللجنة الإطار العام للمشروع من خلال المحاور التالية:

- صياغة رؤية كليات التربية ورسالتها وإطارها المفاهيمى .
- إعادة هيكلة كليات التربية فيما يتعلق بالأقسام العلمية والشعب الدراسية.
- تطوير نظام إعداد المعلم من حيث وضع معايير الخريجين والقبول ببرنامج إعداد المعلم ومعايير البرامج والمحتوى وتوصيف المقررات الدراسية ونظم التقويم.
- تطوير البنية الأساسية من معامل ومختبرات
- تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال تطوير الدراسات العليا وتنفيذ برنامج للتنمية المهنية
- ضمان جودة الأداء بكليات التربية
- توثيق العلاقة بين كليات التربية والمدارس من خلال أنشطة متعددة . (٨٩)

وباستقراء هذا المشروع نجد انه أشار فى هدفه الرئيسي إلى تحقيق الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق التطوير وكذلك ايضا

جاء ضمان جودة الأداء بكليات التربية ضمن المحاور التى حددتها اللجنة كإطار عام للمشروع

## ٢ ـ مشروع ضمان الجودة والاعتماد لكليات التربية :

يعتبر مشروع ضمان الجودة والاعتماد ، أحد المشروعات التى اقرها المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالي الذى عقد فى فبراير عام ٢٠٠٠ ، حيث انتهى هذا المؤتمر إلى الموافقة على(٢٥) مشروعاً لتطوير التعليم العالى ، وقد استقرت وزارة التعليم العالى على اختيار ستة مشروعات منها ليتم اجازتها فى الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧ ومن ضمن هذه المشروعات الستة مشروع تطوير كليات التربية كما أشرنا إلى ذلك سابقا ، ومشروع ضمان الجودة والاعتماد.

يخصص المشروع لكل كلية من كليات التربية بتمويل قدرة ١٥٠ مائة وخمسون ألف جنيه تدفع من ميزانية المشروع القومى لتوكيد الجودة والاعتماد ، كما تمول كل كلية من كليات التربية المشروع الخاص بها بمبلغ ٢٥ ألف جنيه ليصل إجمالي التمويل إلى١٧٥ ألف جنيه ، ومدة المشروع حوالي ١٨ شهراً ويهدف إلى تحقيق الآتى :

- تكوين وحدة لضمان الجودة بكل كلية من كليات التربية
- نشر ثقافة توكيد الجودة بين اعضاء هيئة التدريس والمعاونين بكليات التربية وايضا طلاب هذه الكليات
- إجراء دراسات لتحديد الاحتياجات لطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- بناء المقررات الدراسية فى شعب التخصص المختلفة وذلك فى ضوء المعايير القومية الصادرة عن وزراة التربية والتعليم وعن المشروع القومي لتطوير كليات التربية (FOEP )
- إعداد تقارير تتبعية وتقويمية عن كل مقرر من هذه المقررات وعن كل شعبة طلابية
- إعدا تقرير تتبعى تقويمي شامل عن الكلية يحدد نقاط القوة وطرق إثرائها والصعوبات والمشكلات وطرق التغلب عليها

- بناء قاعدة معلومات شاملة متكاملة عن الكلية استنادا إلى نتائج الأهداف السابقة. (٩٠)

ونلاحظ هنا اهتمام هذا المشروع بنشر ثقافة الجودة والاعتماد بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب الذين هم بمثابة معلمى المستقبل ولذا يعتبر هذا المشروع ضمن بذور الاهتمام باعتماد المعلم فيما بعد .

## ٣ ـ مشروع المعايير القومية للتعليم فى مصر ٢٠٠٣ : (٩١)

المعيار هو عملية القيام بإرجاع أمر شيء معين إلى أساس مرجعي متفق بشأن قيمته ، قد تكون مادية أو معنوية، وقد عُرف المعيار إجرائياً بأنه مجموعة من الأطر لها درجة من الثبات ، هذه الأطر تكون ثقافية مشتقة من أوضاع المجتمع ، بجانب أطر علمية تتصل بحقائق لها صيغة عالمية ، وتكون قابلة للتطبيق ولا تتجاوز لظاهرة دون الأخرى، والمعيار في الاعتماد هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسئولة أو معترف بها ، بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ، وتحقيق قدر منشود من الجودة أو التميز . وفى ضوء ذلك ، تضمن مشروع المعايير القومية للتعليم فى مصر ٢٠٠٣، معايير خاصة بالمعلم وتم تقسيم هذه المعايير إلى خمسة مجالات هى:

- المجال الأول : التخطيط ويحتوى على عدة معايير منها : تحديد الاحتياجات التعليمية للطلاب والتخطيط لتحقيق الأهداف وتخطيط الأنشطة .
- المجال الثانى : استراتيجيات التعلم وإدارة الفصل ويحتوى على معايير مثل: استخدام استراتيجيات تعليمية، تيسير خبرات التعلم الفعال ، اشراك الطلاب فى حل المشكلات ، توفير مناخ ميسر للعدالة ، استخدام أساليب لإثارة دافعية المتعلمين . إدارة وقت التعلم بكفاءة .
- المجال الثالث : المادة العلمية ويحتوى على عدة معايير مثل : التمكن من بيئة المادة وفهم طبيعتها ، التمكن من طرق البحث فى المادة ، تمكن المعلم من تكامل مادته مع المواد الأخرى ، القدرة على إنتاج المعرفة .
- المجال الرابع : التقويم ، ويحتوى على المعايير التالية : التقويم الذاتى ، تقويم الطلاب التغذية الراجعة .

- المجال الخامس : مهنية التعليم ويحتوى على عدة معايير هى : اخلاقيات المهنة ، التنمية المهنية .

## ٤ - مشروع تطوير كليات التربية ببرنامج تطوير التعليم(FOER/ERP)

صمم هذا المشروع ومدته خمس سنوات من يوليو ٢٠٠٤- يونية ٢٠٠٩ لدعم جهود وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى فى مجال تحسين جودة ونوعية التعليم ، ويتم تمويله من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ويقوم المشروع بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات ولجنة قطاع التعليم التابعة له بتنسيق الكثير من أنشطته مع مشروعات تطوير التعليم العالي التى يمولها البنك الدولي والتى منها مشروع تطوير كليات التربية الذى أشير إليه سابقا رغم أن هذا المشروع الأخير اقتصر على كليات التربية بالأسكندرية وحلوان وأسوان وبنى سويف والفيوم والمنيا وقنا فقط ، هذا وقد عقد المجلس الأعلى للجامعات اتفاقية للتنسيق بين مشروعات تطوير كليات التربية (FOER) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ومشروع تطوير كليات التربية (FOEP) الممول من قرض البنك الدولي ، لتجنب تكرار الأنشطة بين المشروعين بحيث يتولى مشروع تطوير كليات التربية (FOEP) القيام بالأنشطة الخاصة بتطوير كليات التربية ، وبرامج إعداد المعلمين قبل الخدمة فى مجالات تطوير المناهج وطرائق التدريس والتقييم والتقويم ، ويتولى مشروع تطوير كليات التربية (FOER) إشراك ممثلى كليات التربية ووزارة التربية والتعليم فى عمليات التطوير فى مجالات نظام التدريب أثناء الخدمة ونظام الإشراف التربوى ، على أن يتولى المشروع عملية التطوير فى مجالات وضع المعايير لبرامج إعداد المعلمين فى كليات التربية وغيرها من الخبرات الميدانية وبرامج تأهيل المعلمين الجدد. (٩٢)

ويمكن القول أن هذا المشروع ساهم ضمناً فى وضع بذور نظام لاعتماد المعلمين فى مصر حيث صمم أساساً لدعم جهود وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي فى مجال تحسين جودة

التعليم بالإضافة إلى المساهمة فى وضع المعايير الخاصة ببرامج إعداد المعلمين وتأهيلهم وهذا بالطبع يمكن أن يسهم فى تهيئة المعلمين للحصول على الاعتماد بعد ذلك.

## ٥ - الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد :

أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بموجب القانون رقم(٨٢)لسنة ٢٠٠٦ بعد إقراره من مجلس الشعب والذى ينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، ويكون مقرها مدينة القاهرة وللهيئة أن تنشئ فروعها فى المحافظات ، كما صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لنفس القانون المشار اليه .

ووفقا للمادة ١٤ من قانون إنشاء الهيئة يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية ويتكون من خمسة عشر عضو من بين خبراء التعليم ممن لهم دراية كافية فى مجال تقويم الأداء وضمان جودة التعليم فى جميع مجالاته ، ولا تتعارض مصالح أى منهم مع أهدافها ويعين القرار من بين أعضاء المجلس رئيسا وثلاثة نواب ، أحدهم لشئون التعليم العالي والثانى لشئون التعليم قبل الجامعى والثالث لشئون التعليم الأزهري ، وتمتد مدة عضوية مجلس الإدارة لأربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة.[٩٣]

وباستقراء مدى اهتمام الهيئة باعتماد المعلمين من خلال ما جاء فى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار لائحته التنفيذية يتضح ما يلى:

### (أ) بالنسبة للمادة : ١، والمادة : ٢ ، من القانون :

نصت مادة :١ ، على انشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، ونصت (مادة ٢) من القانون على التعريف بالمصطلحات التى تضمنها القانون ومواده المختلفة ، مثل (الهيئة) والتى قصد بها القانون :الهيئة المنشأة بموجب هذا القانون ،

و(المؤسسات التعليمية ) والتى قصد بها القانون الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس أيا كانت مسمياتها التابعة أو الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي أو وزارة التربية والتعليم أو الأزهر الشريف أو غيرها حكومية كانت أو غير حكومية ، و (البرنامج التعليمي) والذى قصد به القانون المناهج والمقررات الدراسية والأنشطة التى تكسب الدارس المعرفة والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق هدف تعليمي أو تخصص دراسي محدد ، والذى يتم منح الدارس درجة علمية أو شهادة اجتياز عند استيفاء مكوناته ومتطلباته ، و(المنهج ) والذى قصد به القانون المكون المعرفي والمهاري والوجدانى لتحقيق مخرجات التعليم المنشودة فى فترة زمنية محددة ، و(التقويم) والذى قصد به القانون تحليل أداء المؤسسات والبرامج التعليمية وقياس مستوى جودة الأداء وتحديد ما قد يوجد من جوانب القصور وما يلزم لتلافيها تحقيقا لمستوى الجودة المطلوب ، و(ضمان الجودة) والذى قصد به القانون استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية من مناهج ومؤسسات وطلاب ومعلمين وأساتذة ومختلف الأنشطة التى ترتبط بالعملية التعليمية ، و(الاعتماد) والذى قصد به القانون إقرار الهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي مستوىً معيناً من معايير الجودة وفقا لأحكام هذا القانون، و(المعايير القياسية) والذى قصد بها القانون الأسس التى تضعها اللجان المتخصصة بمشاركة جميع الجهات المعنية والمستفيدين من الخدمة التعليمية استرشاداً بالمعايير الدولية مع المحافظة على الذاتية الثقافية للأمة ، وتمثل الحد الأدنى لمستوى عناصر جودة المؤسسات أو البرامج التعليمية ،و(المعايير المعتمدة) والذى قصد بها القانون المعايير التى تحددها المؤسسة التعليمية لنفسها وتعتمدها الهيئة بشرط ألا تقل عن المعايير القياسية .[٩٤]

وباستقراء مانصت عليه المادة (١) ، والمادة (٢) ، نجد أن الهيئة تم إنشاؤها بهدف ضمان جودة التعليم من خلال اعتماده ، كما أن الهيئة تمنح هذا الاعتماد بعد تقويم المؤسسات التعليمية والبرامج التعليمية والمنهج من خلال المعايير القياسية والمعتمدة لضمان تحقيق جودة التعليم ، والذى يعنى استيفاء جميع عناصر

العملية التعليمية بما فيها المعلم الذى يعمل داخل المؤسسة التعليمية بالفعل ، وكل هذا بهدف تحسين أداء المؤسسة وإعطاء ضمان بأن المؤسسة تحقق ما وضع لها من أهداف بدرجة جيدة عند اعتمادها .

## (ب) بشأن المادة (٣) من القانون :

لقد نصت المادة (٣) من القانون على أن الهيئة تهدف إلى ضمان جودة التعليم وتطويره من خلال نشر الوعى بثقافة الجودة ، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشاداً بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة ، ودعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتى، وتوكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي فى جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة ، والتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.(٩٥)

وباستقراء تلك الأهداف ، نجد أنها تمس اعتماد المعلم بطريق غير مباشر من خلال الاهتمام بجودة مخرجات العملية التعليمية ومنهم المعلمين ، ومن خلال التقويم الشامل لمؤسسات العملية التعليمية ودعم قدراتها الذاتية ، ومن هذه المؤسسات بالطبع كليات التربية التى تقوم بإعداد المعلم فى مصر ، ثم الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير ومنها معايير اعتماد المعلم بالطبع ، بالإضافة إلى نشر ثقافة الجودة والاعتماد ، وهذه يمكن أن تلمس اعتماد المعلمين وعلى الأقل فى ترغيب المعلمين وتحفيزهم للحصول على الاعتماد من خلال تجويد أدائهم .

وباستقراء باقى مواد القانون ، لم يجد الباحثان شيئاً يمس اعتماد المعلمين بطريقة مباشرة ، وكل المواد تتعلق بأمور إدارية ومالية وإجرائية خاصة بعمل الهيئة ، ودورها فى منح الاعتماد للمؤسسات التى تتقدم بطلب للحصول على ذلك ، والمعتمدين

الذين يقومون بعملية التقويم للمدرسة التى تتقدم بطلب للحصول على الاعتماد ، والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالاعتماد ... الخ .

## (ج) بشأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ :

وباستقراء اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ والتى صدرت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ يتبين أنها تتعلق بوضع المعايير القياسية المشار إليها فى القانون والتى تتضمن معايير الجودة والاعتماد للمؤسسة التعليمية ومعايير الجودة والاعتماد للبرامج التعليمية . على أن تضع تلك المعايير لجان متخصصة بقرار من مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد على خمسة عشر عضوا من بين المتخصصين وذوى الخبرة فى دراسة وضع هذه المعايير ويجب أن تضم اللجنة ممثلين للجهة أو الوزارة المعنية وأصحاب المصلحة والمستفيدين من الخدمة التعليمية ، وللجنة الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين فى أداء عملها . (٩٦)

وباستقراء باقى مواد اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الجمهوري نجد أنها تنظم عمل الهيئة مع المؤسسات التى تطلب الحصول على الاعتماد ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات حتى يتم منح الاعتماد أو رفض الاعتماد أو تأجيل الاعتماد من الهيئة للمؤسسة التى تطلب الحصول عليه ثم تجديد الحصول على الاعتماد بعد انقضاء الفترة الممنوحة له والمحددة من قبل الهيئة .

## (د) بشأن وضع معايير لاعتماد المعلم :

باستنباط أعمال الهيئة فيما يتصل بوضع معايير تتصل باعتماد المعلم فى مصر ،فقد تبين قيام الهيئة بوضع معايير لاعتماد معلم التعليم قبل الجامعى ومعايير لاعتماد معلم التعليم الجامعى ، وستركز الدراسة هنا على معايير اعتماد المعلم فى التعليم قبل الجامعى ، والتى جاءت على النحو التالى :

تم تصنيف معايير اعتماد المعلم فى مجموعة من المجالات وكل معيار من تلك المعايير يندرج تحته مجموعة من المؤشرات ، وستكتفى الدراسة هنا بذكر المجالات والمعايير من منطلق أنها مازالت فى صورتها المبدئية حتى تاريخ كتابة هذا البحث ،وتتمثل هذه المجالات والمعايير ، فيما يلي :

- المجال الأول : التخطيط :

ويشمل مجموعة من المعايير ، يندرج تحت كل معيار مجموعة من المؤشرات وهذه المعايير هى، معيار تحديد الاحتياجات التعليمية للتلاميذ ، ومعيار التخطيط لأهداف كبرى ، و معيار تصميم الأنشطة التعليمية الملائمة .

- المجال الثانى : استراتيجيات التعلم وإدارة الفصل:

ويشمل مجموعة من المعايير يندرج تحت كل معيار مجموعة من المؤشرات أيضا وهذه المعايير هى ، معيار استخدام استراتيجيات تعليمية استجابة لحاجات التلاميذ ، و معيار تيسير خبرات التعلم الفعال ، معيار إشراك التلاميذ فى حل المشكلات والتفكير الناقد والابداعى ، ومعيار توفير مناخ مبشر للعدالة، ومعيار الاستخدام الفعال لأساليب متنوعة لإثارة دافعية المتعلمين ، ومعيار إدارة وقت التعلم بكفاءة .

- المجال الثالث : المادة العلمية :

ويشمل مجموعة من المعايير يندرج تحت كل معيار مجموعة من المؤشرات وهذه المعايير هى: التمكن من بنية المادة العلمية وفهم طبيعته ، والتمكن من طرائق البحث فى المادة العلمية ، والتمكن المعلم من تكامل مادته العلمية مع المواد الأخرى، والقدرة على إنتاج المعرفة .

- المجال الرابع : التقويم :

ويشمل مجموعة من المعايير يندرج تحت كل منها مجموعة من المؤشرات وهذه المعايير هى: التقويم الذاتى ، وتقويم التلاميذ ، والتغذية الراجعة.

- المجال الخامس : مهنية التعليم :

ويشمل مجموعة من المعايير كل معيار يشمل مجموعة من المؤشرات وهذه المعايير هي: اخلاقيات المهنة ، ومعيار التنمية المهنية.[٩٧]

ومما سبق يتضح أنه رغم اهتمام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بوضع معايير لاعتماد المعلمين بصورة غير مباشرة كما اشرنا إلا انه لم يأت ضمن اختصاصها اعتماد المعلمين بصورة مباشرة .

## ٦ ـ الأكاديمية المهنية للمعلمين :

انشئت الأكاديمية المهنية للمعلمين وفقاً للقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ (٩٨) ، والذى تعطيه الدراسة كثيراً من الأهمية باعتباره اول قانون نص صراحة على إنشاء هيئة لاعتماد المعلمين فى مصر ، وتسميتها (الأكاديمية المهنية للمعلمين).

**وتحدد بعض مواد هذا القانون ما يلى :**

### أ ـ وظائف المعلمين وما يعادلها والمشاركون فى العملية التعليمية:

حددت المادة ٧١ من القانون ، والتى جاءت فى الفصل الأول (وظائف المعلمين وما يعادلها والمشاركون فى العملية التعليمية) ، أن جدول المعلمين يتكون من مجموعة من الوظائف تبدأ بمعلم مساعد ، ثم معلم ، ثم معلم اول، ثم معلم أول أ ، ثم معلم خبير ، ثم كبير معلمين ، ويصدر باعتماد جدول هذه الوظائف وبطاقات وصفها وإعادة تقييمها قرار من وزير التربية والتعليم يتضمن ما يقابلها من وظائف الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وأخصائي التكنولوجيا واخصائي الصحافة والإعلام وأمناء المكتبات .

### ب ـ شروط شغل وظائف المعلمين :

اشترط القانون فى المادة ٧٢ عدة شروط لمن يشغل هذه الوظائف منها: أن يكون حاصلا على مؤهل عالى مناسب بالإضافة

إلى شهادة إجازة تأهيل تربوى واستثنى من هذا الشرط . بالطبع الشاغلون لوظائف تعليمية فى تاريخ العمل بهذا الباب ( أعضاء هيئة التدريس ) ، بالإضافة إلى وظيفة معلم مساعد لأنها وظيفة بعقد مؤقت .

## ج - تعيين المعلمين المساعدين :

جاءت المادة ٧٣ من القانون لتنظم تعيين المعلمين المساعدين الذين يعملون بعقود مؤقتة من الخريجين الجدد ونصت على أن يكون شغل وظيفة معلم مساعد بالتعاقد لمدة سنتين قابلة للتجديد سنة أخرى بقرار من وزير التربية والتعليم ويجب على شاغلها خلال هذه المدة الحصول على شهادة الصلاحية لمزاولة التعليم بالمرحلة التعليمية التى يتقدم لها ، فإذا لم يحصل على هذه الشهادة خلالها انتهى عقده تلقائيا دون حاجة إلى أى إجراء .

ونصت على التعاقد مع المعلمين المؤقتين الذين يباشرون فعلا أعمال التعليم فى تاريخ العمل بهذا الباب ( أعضاء التدريس ) لشغل وظيفة معلم مساعد وذلك متى توافرت فيهم شروط شغل الوظيفة ، كما أضافت إلى ذلك جواز التعيين بقرار من المحافظ المختص فى وظيفة معلم من أمضى سنة على الأقل فى وظيفة معلم مساعد وحصل خلالها على الشهادة المشار إليها وثبتت صلاحيته للعمل وفقا للمعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية على أن يسرى حكم الفقرة الأولى على الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وأخصائي التكنولوجيا وأخصائي الصحافة والإعلام وأمناء المكتبات المشار إليهم فى المادة ٧٠ من هذا القانون الذين يعينون بعقود مؤقتة.

## وباستقراء هذه المادة يتضح ما يلي :

- أن جميع المعلمين بالوظائف التعليمية منذ صدور هذا القانون يبدأون عملهم بعقود مؤقتة ( معلم مساعد ) وما يعادلها بالنسبة لوظائف الأخصائيين .
- أن هؤلاء المعلمين يتم التعاقد معهم لمدة سنتين قابلة للتجديد سنة أخرى.
- أنه يتم تعيين من امضى سنة على الأقل فى وظيفة معلم مساعد وحصل على شهادة تثبت صلاحيته للعمل بالمرحلة التعليمية التى تقدم لها .

- أن من لم يحصل على شهادة الصلاحية خلال ثلاث سنوات من العمل كمعلم مساعد ينتهى عمله كمعلم مساعد ولا يجدد عقده ولا يعين وفى كل الأحوال لابد من الحصول على مؤهل عالى تربوى أو مؤهل عالى مناسب بالإضافة إلى شهادة إجازة وتأهيل تربوى .

وبذلك فان هذه المادة استوجبت ضرورة وجود هيئة محايدة لإعطاء شهادة الصلاحية للمعلمين المساعدين الذين سيتم تعيينهم كمعلمين ولكن كيف سيتم ترقية هؤلاء المعلمين إلى الوظائف الأعلى ؟

## د ـ ترقية المعلمين الى الوظائف الأعلى :

جاءت المادتين ٧٤،٨١ لتجيب على ذلك ، حيث حددت المادة ٧٤ ضرورة توافر شروط شغل هذه الوظائف والحصول على شهادة الصلاحية لشغل أى منها واجتياز التدريب والاختبارات التى تعقد لهذا الغرض ، واشترطت المادة ٨١ من نفس القانون للترقية إلى الوظائف الأعلى المنصوص عليها ضرورة استيفاء شروط شغل الوظيفة المرقى إليها على النحو المبين ببطاقة الوصف الخاصة بها وقضاء خمسة سنوات على الأقل فى ممارسة العمل الفعلي فى الوظيفة الأدني مباشرة ، أو ما في مستواها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التربية والتعليم ، وكذلك الحصول على شهادة الصلاحية لمزاولة الوظيفة المرقى إليها ، وأيضاً الحصول على تقرير تقويم أداء بمرتبة فوق متوسط على الأقل فى السنتين السابقتين مباشرة على النظر فى الترقية ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترقية.

ومن الملاحظ أن هاتين المادتين استوجبتا ايضا وجود هيئة لمنح شهادة الصلاحية لمن يتم ترقيتهم إلى الوظيفة الأعلى ابتداء من وظيفة معلم وحتى وظيفة كبير معلمين بالإضافة إلى اجتياز التدريب والاختبارت التى تعقد لهذا الغرض مع توافر شروط شغلها والتى من أهمها الحصول على مؤهل عالى تربوى مناسب او مؤهل عالى مناسب بالإضافة إلى شهادة (إجازة) تأهيل تربوى وتصدر بقرار من وزير التربية والتعليم اشتراطات التأهيل التربوى المطلوب بالإضافة إلى شروط أخرى فى المادة ٨١ المشار إليها .

وقد جاءت المادة ٧٥ من القانون لتنص صراحة على إنشاء هيئة لإعطاء شهادة الصلاحية تلك ، سواء لمن يتم تعيينهم بداية فى الوظائف

التعليمية أو لمن يتم ترقيتهم إلى الوظائف التعليمية الأعلى ، حيث نصت تلك المادة من القانون على إنشاء أكاديمية تسمى الأكاديمية المهنية للمعلمين تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وتتبع وزير التعليم ويصدر بتنظيمها وبتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية على أن يكون مقرها مدينة القاهرة وتكون لها فروع فى مختلف أنحاء الجمهورية وتعمل بالتعاون مع كليات التربية على أن تتولى هذه الأكاديمية منح شهادة الصلاحية المنصوص عليها فى المادة٧٤ من هذا القانون .

ثم جاءت المادة ٧٧ لتؤكد على إعطاء صلاحية أخرى للأكاديمية وهى صلاحية انتقال المعلمين من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أخرى ،حيث نصت على أنه لا يجوز نقل شاغلي وظائف المعلمين من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تالية إلا بعد استيفاء الشروط الخاصة بالمهارات والمعارف والمتطلبات الفنية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التربية والتعليم ، وبعد الحصول على شهادة الصلاحية المقررة للمرحلة التى يتم الانتقال إليها .

## هـ - معايير إعتماد المعلمين:

نصت المادة ٨٠ من القانون على ضرورة أن تحدد اللائحة التنفيذية معايير ملزمة للأداء التعليمي تكفل تقويم كفاية أداء شاغلى وظائف التعليم بمختلف مستوياتهم ووظائفهم ، ورغم أنها لم تشر صراحة إلى أن هذا من اختصاص الأكاديمية فانها أجازت إنهاء خدمة من يحصل على تقرير أداء ضعيف لمدتين متتاليتين وهذه أمور تتعلق باعتماد المعلمين بالطبع.

وتحدد اللائحة التنفيذية نظاما يكفل تقويم كفاية شاغلي وظائف التعليم والتوجيه ووظائف الإدارة التى يشغلها معلمون بما يتفق وطبيعة نشاطها وأهدافها ، ويكون تقويم الأداء بمرتبة كفؤ وفوق المتوسط ومتوسط ودون المتوسط وضعيف ويعتد فى وضع هذا التقرير بنظم المتابعة والتقويم المستندة على معايير الأداء ونتائج تقويم أداء تلاميذ المعلم ودرجة مشاركته فى تحسين مستوى أداء العمل بالمدرسة والشهادات والدرجات العلمية التى يحصل عليها والدورات التدريبية التى يجتازها والمؤتمرات التى يحضرها بما يؤدى الى رفع مستواه وتحسين مستوى أدائه .

كما تحدد اللائحة التنفيذية أيضاً القواعد والإجراءات والأسس التى تتبع فى وضع تقرير تقويم الأداء وكذلك الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة من يحصل على تقرير تقويم أداء بمرتبة دون متوسط أو ضعيف وتعتبر خدمة من يحصل على تقريرى أداء متتاليين بمرتبة ضعيف منتهية بقوة القانون ، على أن تشكل لجنة بقرار من المحافظ المختص تضم عناصر قانونية وإدارية وفنية وممثل عن نقابة المعلمين لتلقي وفحص التظلمات من تقارير تقويم الأداء وترفع هذه اللجنة توصياتها للمحافظ لاتخاذ ما يراه مناسبا .

## وباستقراء القانون السابق ، يتضح ما يلى :

- استوجب هذا القانون فى مجمله إنشاء هيئة لاعتماد المعلمين فى مصر تكون لها صلاحية منح شهادة صلاحية يتم بموجبها تعيين المعلمين الجدد أو ترقيتهم إلى الوظائف الأعلى .
- اشترط القانون لتعيين المعلمين أو ترقيتهم حصولهم على مؤهل عالى تربوى أومؤهل عالى مناسب إضافة إلى شهادة إجازة ( تأهيل تربوى ) وتصدر بقرار من وزير التربية والتعليم اشتراطات التأهيل التربوى
- اشترط القانون للترقية أو الانتقال إلى الوظائف الأعلى اجتياز المعلمين للإختبار المقرر وحصولهم على التدريب المناسب واستيفائهم للمهارات والمعارف والمتطلبات الفنية المطلوبة .
- اشترط القانون للترقية أيضا أن يتم تحديد معايير ملزمة للأداء التعليمي تكفل كفاية أداء شاغلي وظائف التعليم والتوجيه .

## ٧ - صدور اللائحة التنفيذية للأكاديمية المهنية للمعلمين:[٩٩]

فى الثامن من مايو ٢٠٠٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ وهو بمثابة لائحة تنفيذية للقانون ١٥٥ الذى استوجب إنشاء تلك الأكاديمية ، وقد تضمن القرار الجوانب التالية :

### ❖ أهداف الأكاديمية :

نص القرار فى مادته الأولى على أن هدف الأكاديمية الرئيسى يتمثل فى تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم الخاضعين لأحكام

قانون التعليم وقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى تشملها ، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بصورة مستمرة بما يؤدى إلى رفع مستوى العملية التعليمية وللأكاديمية فى سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلزم من أعمال واتخاذ ما تراه من قرارات وعلى الأخص ، ما يلى :

١. وضع الخطط والسياسات والمعايير الخاصة بالبرامج التدريبية بما يكفل تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم وتحقيق متطلبات هذه التنمية .

٢. إعداد البرامج التدريبية اللازمة لتحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم وفقا للخطط والسياسات ومتطلبات التنمية المشار إليها فى البند السابق.

٣. اقتراح سياسات ونظم تقويم الأداء المهنى لأعضاء هيئة التعليم وتطويرها.

٤. المشاركة فى وضع المعايير اللازمة لجودة أداء أعضاء هيئة التعليم وتطويرها .

٥. دعم البحوث والدراسات فى المجالات التربوية والتعليمية وتشجيع الاستفادة بنتائجها

٦. متابعة التقدم العلمى والمهنى والتربوى على المستوى الدولى فى مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم للاستفادة منها

٧. توفير الاستشارات الفنية لوزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية والأزهر الشريف وإدارة المعاهد الأزهرية والمناطق الأزهرية والمؤسسات المعنية وذلك فى مجال التعليم والتدريب .

٨. دعم وحدات التدريب والتقويم فى المدارس والمعاهد الأزهرية للارتقاء بالأداء المهنى لأعضاء هيئة التعليم

٩. التعاون مع كليات التربية والمراكز البحثية والتدريبية وهيئات التنمية المهنية فى كل ما يحقق أهداف الأكاديمية

١٠. إدارة برامج تدريبية متقدمة من خلال شراكة فاعلة مع الجامعات والمراكز البحثية والتدريبية وهيئات التنمية المهنية فى كل ما يحقق اهداف الأكاديمية

وباستقراء هذه المادة (المادة الأولى)، نجد ان الهدف الرئيس من إنشاء الأكاديمية هو التنمية المهنية لأعضاء هيئة التعليم ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تقوم الهيئة بما يلزم من أعمال أو تتخذ من قرارات وعلى الأخص وضع خطط وسياسات ومعايير الجودة الخاصة بالبرامج التدريبية ، بما يكفل تحقيق تلك التنمية وتحديد متطلباتها وإعداد تلك البرامج التدريبية اللازمة للمعلمين ودعم وحدات التدريب فى المدارس والأزهر للارتقاء بالأداء المهنى للمعلمين وتقديم الاستشارات اللازمة لذلك ، هذا بالإضافة إلى اقتراح سياسات ونظم تقويم الأداء المهنى وتطويرها ودعم البحوث والدراسات العلمية والاستفادة من نتائجها ومتابعة التقدم العلمى والمهنى التربوى على المستوى الدولى .

ومن الملاحظ فى ضوء ماسبق كثرة وثقل الأعباء التى نص عليها القرار فى هذه المادة والذى ينبغى ان تقوم بها الأكاديمية ولعل المشرع قد احس بذلك فأضاف الفقرة (ط )، (ي ) والتى تنص على التعاون والشراكة مع الجامعات وكليات التربية والمراكز البحثية والتدريبية والجمعيات الأهلية ذات الصلة .

## ❖ اختصاصات الأكاديمية :

حددت المادة (٢) من القرار رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ اختصاصات الهيئة في: منح شهادات الصلاحية المنصوص عليها فى قانون التعليم وقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها المشار إليها ، واعتماد مقدمى برامج التنمية المهنية وكافة خدمات التدريب وإجراء الاختبارات اللازمة فى هذا الشأن وذلك بالمقابل الذى يحدده مجلس إدارة الأكاديمية ، وتوفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم تتضمن بيان مؤهلاتهم ومهاراتهم وخبراتهم وبرامج التدريب التى حصلوا عليها والدورات التدريبية التى يتعين عليهم اجتيازها وموافاة المديريات والإدارات التعليمية والمدارس وإدارة المعاهد الأزهرية والمناطق والمعاهد الأزهرية كل فيما يخصه بهذه البيانات للمساعدة فى اتخاذ القرار ، وابداء الراى بشأن أسس اعداد بطاقات وصف وظائف هيئة التعليم وإعادة تقييمها وترتيبها ، واقتراح اشتراطات التاهيل التربوى لكل وظيفة من وظائف هيئة التعليم ووضع الاختبارات المتطلبة لشغلها ، وتحديد أنواع التدريب اللازم لرفع مستوى اعضاء هيئة التعليم الذين

يحصلون على تقارير تقويم أداء بمرتبة دون المتوسط أو ضعيف ، وتقديم الدعم الفنى والاستشارات الفنية فى مجال اختصاصها لمن يطلبها من الهيئات والمؤسسات والجمعيات المحلية والعربية والأجنبية وذلك بالمقابل الذى يحدده مجلس إدارة الأكاديمية.

وباستقراء هذه المادة نجد انها أضافت أعباء ومهام أخرى ينبغى أن تقوم بها الهيئة مثل منح الصلاحيات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٥٥ واللازمة لتعيين المعلمين المساعدين أو لترقية المعلمين إلى الفئة الأعلى التى حددها القانون بالإضافة إلى اعتماد برامج التدريب وتوفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم بالوزارة والأزهر وإبداء الرأى بشأن بطاقات وظائفهم واقتراح اشتراطات التأهيل التربوى لكل وظيفة وتحديد أنواع التدريب اللازم لدعم أداء المعلمين وتقديم الدعم الفنى والاشتراطات والدراسات الفنية لمن يطلبها من الهيئات والمؤسسات والشركات والجمعيات المحلية والعربية والأجنبية .

وتؤكد الدراسة مرة أخرى على صعوبة وثقل تلك الأعباء والمهام ، بل واستحالة القيام بها من قبل الأكاديمية بوضعها الراهن خاصة أنها أصبحت مسئولة عن اعتماد المعلمين الجدد وتعيينهم والمعلمين العاملين وترقيتهم إلى الوظائف الأعلى بما يتطلبه ذلك من تقويم وتدريب وتأهيل واختبار ...إلخ .

كما تؤكد الدراسة على صعوبة توفير قاعدة بيانات عن كافة المعلمين العاملين بالوزارة والأزهر الشريف كما جاء فى الفقرة (ج ) من المادة (٢ ) لأن ذلك الأمر قد يكون غير متوفر أصلا بصورة متكاملة وشاملة سواء بالوزارة أو بالأزهر.

كما تؤكد الدراسة على تكرار بعض المهام المنوط بالأكاديمية القيام بها مع ما تقوم به كليات التربية والهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة ووحدات التدريب ، وتجدر الإشارة الى أنه تم إجراء حديث مع مدير الهيئة بشأن ما تم تنفيذه من هذه المهام والأعباء الثقيلة وأفاد بانه جاري تسكين العاملين الحاليين على مسميات الوظائف التى حددها القانون ١٥٥ والتى تبدأ بمعلم ثم معلم اول ثم معلم أول أ .. الخ ، من خلال اختبارات الكادر التى تم إجراؤها تمهيداً للخطوة التالية وهى تكوين قاعدة بيانات عن

كل معلم من خلال بورتفوليو وفيما عدا ذلك لم يتم شئ يذكر من المهام والاختصاصات التى تضمنها القرار فى المادة١ ، والمادة ٢ ، ولاتزال الرؤيا ضبابية وغامضة .

## ❖ إدارة الأكاديمية :

يتولى إدارة الأكاديمية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣ من القرار السابق الاشارة اليه : مجلس إدارة برئاسة وزير التعليم يصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التعليم يضم ممثلا للأزهر الشريف على أن يتضمن هذا القرار تحديد المكافآت والبدلات التى يستحقها أعضاء المجلس وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

والملاحظ هنا أن وزير التعليم هو رئيس الأكاديمية المنوط بها منح الاعتماد والصلاحية للمعلمين وهذا غير موجود فى أى هيئة اعتماد عالمية تتولى منح اعتماد للمعلمين ولكنها المركزية أو الإفراط فى المركزية فى مصر . ولعل هذا الاجراء يعتبر سلاح ذو حدين الأول : يضمن عدم وجود خلاف بين الأكاديمية والمعلمين من منطلق أن رئيس الأكاديمية هو الوزير المختص بالتعليم، والثانى : أنه يخشى عدم الحياد وعدم الشفافية والمحسوبية والمجاملة والرشوة أحيانا فى مسألة الاعتماد وإعطاء الصلاحية التى يترتب عليها تعيين المعلم أو ترقيته .

ولعل هذا ما دعى بالمشرع إلى تعيين مدير تنفيذى للأكاديمية من ذوى الخبرة بقرار من رئيس مجلس الوزراء كما جاء فى المادة ( ٦ ) من القرار والتى نصت على تعيين مدير للأكاديمية من بين الأساتذة المتخصصين ذوى الخبرة فى تنمية الموارد البشرية والتدريب ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الوزراء بناء على ترشيح من وزير التربية والتعليم ويعامل ذات المعاملة المالية المقررة لنائب رئيس الجامعة ويكون التعيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتولى مدير الأكاديمية إدارتها وتصريف شئونها والإشراف على سير العمل بها بما يكفل تحقيق أهدافها وعلى الأخص ما يلى :

١. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
٢. اقتراح السياسة العامة للأكاديمية وخطة عملها .
٣. تنسيق العمل مع الجهات المتعاملة مع الأكاديمية وفروعها بالمحافظات .

٤. اعداد تقارير دورية عن نشاط الأكاديمية ونتائج أعمالها وعرضها على مجلس الإدارة .

٥. الإشراف على إعداد مشروع الموازنة السنوية للأكاديمية وحسابها الختامى وعرضها على مجلس الإدارة .

والملاحظ هنا أن مدير الاكاديمية هو المسئول الفعلى عن وضع السياسة العامة لها وخطط عملها والتنسيق مع الجهات المتعاملة والمتعاونة والمتفاعلة معها وأنشطة الأكاديمية ونتائج أعمالها وعرض ذلك على مجلس الإدارة.

وباستقراء باقى مواد القرار وجد أنها منظمة للعملية الإدارية والمالية للأكاديمية .

**وبالنظر فى واقع اعتماد المعلمين فى مصر يتضح :** أن جهود الاعتماد بالنسبة للمعلم بدأت منذ المؤتمر القومى للتعليم العالى والذى عقد فى الفترة من ١٣- ١٤ فبراير عام ٢٠٠٠ وتمخض عنه المشروع القومى لتطوير كليات التربية FOEP وهو أحد المشروعات التى انتهى إليها المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي ٢٠٠٠ ، وقد حدد المشروع ضمن أولوياته الثلاث تحقيق الجودة الشاملة كمدخل لتطوير التعليم كما حددت اللجنة القومية لإدارة المشروع التى أعيد تشكيلها فى نوفمبر ٢٠٠٤ . ضمان جودة الأداء بكليات التربية ضمن محاور المشروع وهذا يتفق مع الخبرات الأجنبية والأدبيات التربوية التى جعلت من إدخال الجودة والاعتماد بكليات التربية مدخل لتخريج معلم معتمد أو قادر على تحقيق الاعتماد .

ويؤكد هذا الكلام مشروع ضمان الجودة والاعتماد الذى أقره نفس المؤتمر الذى جاء من أولويات أهدافه تكوين وحدة لضمان الجودة بكل كلية من كليات التربية ونشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والمعاونين .

والجدير بالذكر أن مشاريع تطوير كليات التربية تعرضت لإنتقادات عدة أفقدتها القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة منها مثل تحقيق الجودة والاعتماد . ومن هذه الانتقادات أن الدافع الى تحقيق هذه المشاريع لم يكن تطوير تراثنا الحضارى أو بناء منظومتنا الثقافية وعقيدتنا الدينية ، كما أن هذه المشاريع لم تبدأ من تشخيص حقيقى للواقع لتبرئة سلبياته ودعم ايجابياته ، ولم يستشرف فيها مستقبلنا، كما أن إعداد وإقرار اللوائح الداخلية لكليات التربية تم فى عجالة ، ومن ثم فقد جاءت مليئة

بالتناقضات ، وكذلك الحال بالنسبة لدورات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والتى لم تؤتى أكلها ، ولم تهتم مشروعات التطوير أيضاً بتحديث المكتبات والأبنية وأوضاع هيئة التدريس.(١٠٠)

وجاءت المعايير القومية فى مصر ، والتى أقرتها وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٣ لتتضمن معايير لاعتماد المعلم قبل الجامعى ، وقد تم تصنيف تلك المعايير ضمن خمس مجالات ويندرج تحت كل معيار منها عدة مؤشرات كما أشرنا سالفاً .

وفى عام ٢٠٠٤ جاء مشروع تطوير كليات التربية ببرنامج تطوير التعليم FOER/ERP وكان من ضمن أهدافه وضع المعايير لبرامج إعداد المعلمين في كليات التربية وهذا يمثل لبنة أولى نحو إدخال الاعتماد الأكاديمي للمعلمين وهذا يتفق مع ما حدث فى الخبرات الأجنبية وما جاء فى الأدبيات التربوية .

وفى نوفمبر ٢٠٠٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، بهدف ضمان جودة التعليم من خلال اعتماده وذلك من خلال نشر الوعى بثقافة الجودة والتنسيق مع المؤسسات التعليمية ، مما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير والمؤشرات استرشادا بالمعايير الدولية للبرامج التعليمية ، وهذا يتفق مع ما جاء بالخبرات الأجنبية والأدبيات التربوية التى تهتم بالاعتماد المؤسسي كمدخل لاعتماد الخريج ، وهناك الكثير من الدول تعتمد المعلم لمجرد تخرجه من مؤسسة تعليمية معتمدة من هيئة مستقلة مسئولة عن الاعتماد بصورة عامة .

وبعد ذلك قامت الهيئة بوضع معايير لاعتماد المعلم وشملت عدة مجالات تشمل التخطيط واستراتيجيات التعلم وإدارة الفصل والمادة العلمية والتقويم ومهنية التعليم ، وكل مجال من هذه المجالات احتوى على مجموعة من المعايير ، وكل معيار يشمل مجموعة من المؤشرات ، وهذا يتفق مع الخبرات الأجنبية والأدبيات التربوية التى اهتمت بالمعايير والمؤشرات الخاصة بها كمدخل لتحقيق اعتماد المعلم .

وجاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ ، لينص صراحة على إنشاء هيئة لاعتماد المعلمين فى مصر وتسميتها ( الأكاديمية المهنية للمعلمين ) ، وقسم

القانون وظائف المعلمين على أن تبدأ بوظيفة معلم مساعد بالتعاقد لمدة سنتين قابلة للتجديد سنة أخرى ، ويجب على شاغلها الحصول على شهادة الصلاحية ( الإجازة ) لمزاولة التعليم ، وإن لم يحصل عليها انتهى عقده ، كما اشترط القانون فى ترقية المعلمين إلى الوظيفة الأعلى ضمن الوظائف التى نص عليها أن يحصل المعلم على شهادة الصلاحية وتقرير تقويم أداء فوق المتوسط ، ومن أجلها جاءت المادة ٧٥ من القانون لتنص صراحة على إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين كهيئة تقوم بإعطاء تلك الصلاحية بالنسبة للمعلمين الذين يتم ترقيتهم من العاملين أو من الذين يتم تعيينهم من المعلمين المساعدين ، وتعطى صلاحية لانتقال المعلم من مرحلة إلى أخرى ووضع معايير ملزمة للأداء التعليمي تكفل تقويم كفاءة أداء شاغلي وظائف التعليم .

وبموجب هذا القانون صدرت اللائحة التنفيذية للأكاديمية المهنية للمعلمين وجاء من أهم أهدافها : وضع الخطط والسياسات والمعايير التدريبية لتحقيق التنمية المهنية وإعداد البرامج اللازمة لذلك ، ووضع المعايير اللازمة لجودة الهيئة التعليمية ، واقتراح سياسات ونظم تقويم الأداء المهنى ، ومتابعة التقدم العلمى والمهنى فى مجال التربية ودعم البحوث التربوية ،وتقديم الاستشارات الفنية لوزارة التعليم ، ودعم وحدات التدريب والتقويم فى المدارس .

وجاءت اختصاصات الهيئة لتضيف أعباء جديدة تمثلت فى منح شهادات الصلاحية للتعيين أو الترقية ، واعتماد مقدمى برامج التنمية المهنية وكافة خدمات التدريب ، وإجراء الاختبارات اللازمة لذلك ، وتوفير نظم وقواعد معلومات عن أعضاء هيئة التعليم ، وإبداء الرأى بشأن أسس إعداد بطاقات وصف وظائف هيئة التعليم واشتراطات التأهيل التربوى لكل وظيفة ، وتحديد التدريب اللازم لكل وظيفة وتقديم الدعم الفنى .

وبتحليل ما جاء بالقانون ١٥٥ واللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين فى ضوء الخبرات الدولية والأدبيات التربية يمكن القول أنه تم تأكيدا على وضع معايير لاعتماد المعلمين ، الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي والمهنى للمعلم ، والاهتمام باعتماد كليات التربية من خلال وضع معايير لبرامجها كمدخل لاعتماد المعلم ، والاهتمام بتطوير

إعداد المعلم كمدخل لتحقيق الاعتماد ، وانشاء هيئة مستقلة لأعطاء صلاحية أو إجازة للمعلمين ، وبيان كيفية الحصول على تلك الإجازة ، والاهتمام بجودة المؤسسات التى يعمل فيها المعلم لاعتمادها كمدخل لاعتماد المعلم.

وفى ضوء ما سبق عرضه من أدبيات تربوية وبعض الخبرات الدولية فى مجال اعتماد المعلمين وجهود اعتماد المعلمين فى مصر والهيئات المنوطة به فإن السؤال الذى بات يبحث عن اجابة بعد هذا العرض هو : **هل حقق نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر الأهداف المرجوة منه ؟**

للإجابة على هذا السؤال ترى الدراسة أن واقع نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر بوضعه الراهن يشير الى مايلى :

- بالنسبة لكون الاعتماد ضرورة ملحة لضمان جودة التعليم والتعلم : فهذا شئ قد يكون على المستوى التنظير حقيقة ، ولكن على مستوى التطبيق أصبح الحديث عنه مجرد كلام أجوف ، ومازال القائمين عليه يهتمون بمصالحهم الفردية أكثر من المصلحة العامة، وهناك افتقار إلى ثقافة الجودة من قبل الكثير من المعلمين ، وهناك عدم ارتياح وعدم قناعة وإيمان بالاعتماد لاحساس الكثير منهم بأنه نظام مستورد من الخارج.
- بالنسبة لمفهوم الاعتماد وأنه يمر بمراحل ثلاث رئيسة تتمثل فى التصديق على خبرات التعلم ، ثم الإجازة أو إعطاء التصريح بالتدريس من خلال معايير ، ثم بعد ذلك الاعتراف أو إعطاء الرخصة بعد قيام المعلم بالتدريس الفعلي لفترة زمنية طويلة : فهذا شئ غير مطبق فى مصر وكل ما حدث كلام نظرى عن اعتماد المعلمين المساعدين قبل تعيينهم ، وكلام عن ترقيتهم إلى الوظائف الأعلى التى نص عليها القانون ١٥٥ ، ووعود لمن يجتاز اختبارات كادر المعلمين لم يتحقق منها شئ على أرض الواقع حتى الآن .
- بالنسبة لكون الاعتماد يتم أو ينبغى أن يتم من خلال هيئة مستقلة غير حكومية : فالواقع يشير الى أن الأكاديمية المهنية للمعلمين تتبع وزير التعليم فهو رئيس مجلس إدارتها بنص القانون وهذا يتنافى مع ما هو موجود بكافة هيئات الاعتماد على مستوى التجارب العالمية أو الأدبيات التربوية التى سبق استعراضها بالنسبة لاعتماد المعلم أو اعتماد المؤسسة التى يتخرج منها أو اعتماد المؤسسة التى يعمل فيها .

- بالنسبة لاعتماد كليات التربية : فلم يتحقق شئ يذكر على مستوى الواقع، وقد يرجع السبب فى ذلك الى حداثة نظام الاعتماد بكليات التربية ، وضعف التمويل اللازم ، وتقادم نظام وهيكل كليات التربية ، وعدم التفرغ التام لأعضاء هيئة التدريس بها(معظم اعضاء المواد الاكاديمية منتدبون) ، وخوف بعض كليات التربية من الخضوع للاعتماد والجودة ، ولأن الاعتماد اختيارى وليس إجباري ، وعدم قناعة كليات التربية للدخول تحت طائلة الاعتماد ، والأنكى من ذلك ضعف نظام المعلوماتية والاتصال وعدم التنسيق ، وصعوبة التقويم الصحيح للبرامج الدراسية ، وضعف المستوى التعليمي داخل المدارس .

- بالنسبة لاعتماد المعلم باعتماد المؤسسة التى يعمل فيها : فهذا شئ غير مطبق فى واقعنا المصرى ويصعب تطبيقه ، فليس هناك فى مصر حتى الآن مدارس معتمدة ، ولا يمكن ان يكون فى ظل مدارس مفرغة من الطلاب حيث يعتمد الجميع على الدروس الخصوصية ، مع أجهزة إدارية ورقابية تهتم بالإجراءات أكثر من اهتمامها بالنتائج ، وغلبة روح الفردية فى العمل ، والافتقار إلى العمل الجماعي ، والروتين وتعقد سلسلة القرارات الإدارية والمركزية الشديدة ، ومعلمين أشبه بمصاصي الدماء ، وقد يلجأ الوزير إلى علاج ذلك من خلال وضع درجات للأنشطة لكي يذهب الطلاب إلى المدارس ، وهذا لن يحل المشكلة بل يزيدها تعقيدا حيث اللجوء إلى دروس خصوصية فى الأنشطة أيضاً وزيادة فى الأعباء الملقاة على كاهل الجميع .

- بالنسبة لتطوير نظم إعداد المعلم كمدخل لتحقيق جودة المعلم واعتماده : فهذا شئ غير موجود على أرض الواقع ، ومازال الجدل قائما حول أيهما أفضل النظام التتابعى أم التكاملي ( كليات التربية بين الإلغاء والإبقاء ) ، والقضية ليست فى هذا أو ذاك ، ولكن المسألة يكمن حلها فى التغلب على ما يحدث من خلافات شخصية وتصفية للحسابات تأتى بنتائجها السلبية على كفاءة المعلم وضعف نظام إعداده ، إن أى نظام يمكن أن يكون جيدا ، و كليات التربية ينبغى أن تبقى لأننا لم نسمع عن إلغاء كليات التربية فى الدول المتقدمة ، والمهم أن تخلص النوايا وتصدق الهمم، والمهم أيضاً أن نبحث عن المشكلة الحقيقية وموضع الداء ونعالجه ونطوره لا أن نهدم أحد أهم عناصره ، ولابد كذلك من تطوير نظام الإعداد الحالي بداية من نظام القبول بكليات التربية الذى لا يراعى اختيار من يصلح للعمل بمهنة

التدريس مرورا بمؤسسات الإعداد وما يتلقاه الطالب من معارف ومهارات خروجا على انفتاح مع المدارس ومؤسسات المجتمع المدنى والخبرات العالمية .

- بالنسبة للمعايير اللازمة لاعتماد المعلم : فليس هناك شئ مطبق على أرض الواقع وهناك حتى الآن معايير اعتماد المعلم التى أعدتها الوزارة ضمن المعايير القومية للتعليم ، والمعايير الخاصة بالمعلم التى أعدتها الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، وفى حديث مع مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين اشار أيضاً إلى أنهم سيقومون باعداد معايير لاعتماد المعلم ، اذن هناك ازدواجية أو ثلاثية للمعايير على المستوى التنظيري وعلى مستوى التطبيق لا يوجد شئ ، ثم هناك صعوبة فى التحديد الواضح والدقيق لمؤشرات معايير الاعتماد ، وهناك صعوبة فى التحديد الدقيق لطبيعة المستويات المعرفية التى يتعين على المعلمين تحقيقها لنيل الاعتماد ، وهناك صعوبة فى وضع معايير تلائم الوضع الراهن وتأخذ بيد المعلمين وتنهض بهم بدلا من معايير مقتبسة من الخارج ولا تتلاءم مع بيئتنا التعليمية وتقهر المعلمين وتحبطهم .

- وفيما يتعلق بكون التنمية المهنية للمعلم مدخلاً للحصول على الاعتماد : فليس هناك شئ يذكر مطبق على أرض الواقع ، وذلك على الرغم من أن هناك أموراً عديدة تتعلق بالمعلمين منذ تخرجهم تجعلهم بحاجة ماسة إلى التنمية المهنية ، كما أن هناك الكثير من خريجي كليات التربية ليس لديهم الاستعداد أو القدرة على التدريس ، بالإضافة إلى ضعف البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين عن الاعتماد وضعف مستوى الخريجين من كليات التربية ، وهناك ايضاً افتقار إلى ثقافة الجودة وعدم خبرة بها لدى هؤلاء الخريجين ، وكذلك خوف بعض المعلمين من الفشل أو فقدان مزايا معينة أو الملاحقة بالنقد من قبل الآخرين ، وسيادة النمطية والركون إلى العادات الموروثة ومقاومة التغيير وإيثار السلامة والبعد عن المغامرة ، وتعود المعلمين على النظام المتبع وعدم حماستهم للاعتماد ، وكل هذا يحدث رغم أن التنمية المهنية تسهم فى حل الكثير من هذه المشكلات .

- وفيما يختص بدعم وتسهيل إجراءات الحصول على الاعتراف أو الترخيص أو الإجازة : فليس هناك شئ يذكر على أرض الواقع بالنسبة لهذه المسألة ، وهناك ضعف فى فاعلية نظام الحوافز والمكافآت بالنسبة للذين يحصلون

على الاعتماد ، وهناك صعوبة فى تحديد وتوصيف منظومة الاعتماد المهني ، وهناك تخبط وجدل حول إجراءات تسكين المعلمين وترقيتهم من خلال الاعتماد ومازال المعلمون يعتبرون أن أعمال الحصول عل الاعتماد والجودة مسائل إضافية للعمل الأساسي الذى يقومون به .

- وبالنسبة للتقويم الذاتي للمعلم من خلال البورتفوليو أو حقيبة المعلم : فلا يوجد شئ يذكر على ارض الواقع بالنسبة لهذه المسألة ، وهناك عدم جدية فى اتخاذ أى إجراءات تلزم الحصول على الاعتماد مثل البورتفوليو أو حقيبة الانجاز ، وهناك سلبية ولا مبالاة وغياب الدافعية للتغيير ، وهناك أيضا عدم الموضوعية عند كتابة التقرير الذاتى بمعنى إظهار الإيجابيات والمبالغة فيها وإخفاء السلبيات والتقليل منها وعدم الشفافية ، كل هذه الأمور وغيرها تعوق التقويم الذاتى للمعلم كمدخل لتحقيق الجودة .

مما سبق يتضح أن هناك قصور فى التطبيق على مستوى النتائج العشر لاعتماد المعلم ، وتصل الدراسة إلى التصور المقترح الذى يمكن من خلاله التغلب على تلك المعوقات وتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء ممارسات الواقع وبعض الخبرات الدولية المعاصرة التى تناولت إعتماد المعلمين.

## رابعا : التصور المقترح لتطوير اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر

إجابةً على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة : ما التصور المقترح لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ؟ يضع الباحثان فيما يلي تصوراً مقترحاً لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ، في ضوء تحليل نتائج الدراسة ، وما أسفرت عنه من تشخيص لواقع نظام اعتماد المعلمين فى مصر ، والتعرف على المعوقات التى تحول دون تطويره ، ومن خلال عرض الأدبيات التربوية والخبرات الدولية المعاصرة وممارسات الواقع في مجال اعتماد المعلمين ، فإن هذا التصور يقوم على الآتي :

**١ - فلسفة التصور المقترح:**

وضع إطار عام يوضح امكانية تطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء الادبيات التربوية التى تناولت إعتماد المعلمين وبعض الخبرات الدولية التى اخذت بنظام الإعتماد لتحقيق الجودة فى أداء المعلم .

**٢ - أهداف التصور المقترح:**

تنبع أهمية التصور المقترح من كونه أداة لتوضيح السياسات والإجراءات وبعض قواعد العمل الحاكمة لتطوير نظام إعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر ، والتى تنعكس على فعالية أدائهم لأدوارهم المنوطة بهم ، بما يؤدى الى تحسين كفاءة وفعالية العملية التعليمية ككل .

**ويهدف التصور المقترح الى تحقيق ما يلى :**

أ- تحسين الأداء الحالى للهيئات المنوطة باعتماد معلمى مرحلة التعليم قبل الجامعى فى مصر ، وتجنب الهدر فى الموارد المادية والمالية والبشرية بهذه الهيئات ، وتلافى أوجه القصور بها ، بما يؤدى فى النهاية الى تطوير نظام الاعتماد .

ب- بناء نظام اتصال جيد يسمح بتحقيق التكامل والتعاون بين الأكاديمية المهنية للمعلمين والهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة وكليات التربية فيما يختص باعداد المعلم وتدريبه واعتماده .

ج- صياغة برامج التنمية المهنية المستديمة للمعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى فى ضوء التحديد الحقيقى والدقيق للاحتياجات التدريبية للمعلمين ووفقاً للمعايير العلمية والخبرات الدولية المتعارف عليها ، وبما يواكب الواقع المصرى ومعطياته .

د- تشجيع المعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى على تحقيق معايير الاعتماد المطلوبة لأداء وظائفهم بالشكل المأمول ، وتزكية وتنمية روح التعاون الإيجابي بينهم ، وتشجيعهم على الوعى بأدوارهم المنوطة بهم وتحسين أدائهم فى ضوء المعايير والمؤشرات التى يتطلبها نظام الاعتماد.

ه- تطوير الجوانب الأكاديمية والمهنية فى إعداد المعلمين بما يتماشى مع متطلبات الاعتماد ، والتحديد الدقيق لطبيعة المستويات المعرفية والمهارية التى يتعين على المعلمين تحقيقها لنيل الترخيص الأكاديمي أو تجديده .

و- الاستفادة من خبرات الدول الأجنبية فى التقييم والمراجعة المستمرة لبرامج كليات التربية ، ودفع المعلم للتفكير فى ممارساته ومحاكمتها ذاتياً ومن ثم تطوير هذه الممارسات أولاً بأول باتجاه مستويات الأداء المحددة المتضمنة فى تلك المعايير ، الأمر الذى ينعكس بالطبع على زيادة الكفاءة المهنية للمعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعى ، بما يسهم فى تحقيق الجودة التعليمية بصفة عامة .

### ٣ - المستفيدون من التصور المقترح :

## يتمثل المستفيدون من هذا التصور فيما يلى :

- وزارة التربية والتعليم .
- الأكاديمية المهنية للمعلمين .
- الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد .
- المعلمون بمرحلة التعليم قبل الجامعى.
- وحدات الجودة بكليات التربية .

### ٤ - أسس ومقومات التصور المقترح :

يستند التصور المقترح الحالى على مجموعة من الأسس والمقومات التى تضمن تطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء ممارسات الواقع والخبرات الدولية المعاصرة فى مجال إعتماد المعلمين ، وتتلخص هذه الأسس والمقومات فيما يلى:

- صياغة المعايير المهنية اللازمة لإعتماد المعلمين ومؤشراتها فى ضوء الأدبيات التربوية والخبرات الدولية المعاصرة ، ومراعاة واقع البيئة المصرية عند وضعها ، وليس البيئة الوارد منها تلك المعايير حتى لايصاب المعلمين بالاحباط واليأس وخيبة الأمل نظراً لأختلاف الواقع هنا وهناك، ولكى يمكن التقدم إلى الامام يجب ان نعرف إمكاناتنا وننطلق منها ونطورها وهذا لايتعارض مع ضرورة الالمام بالمعايير والنماذج العالمية الناجحة .
- وضع شروط للالتحاق بكليات التربية والاستفادة من المقومات التى وضعتها هيئة الجودة والاعتماد بالنسبة لذلك وتوعية طلاب كليات التربية بتلك المقومات ، بما يضمن الاعداد الاكاديمى والمهنى الجيد للطلاب داخل

كليات التربية ، وتجويد الهيكل الاداري والاكاديمى بها ، حتى يتم تخريج معلم كفء تتوافر فيه الصفات التى تتطلبها عملية الإعتماد.

- الإهتمام ببرامج التنمية المهنية المستديمة للمعلم أثناء الخدمة ، وذلك لاستكمال جوانب اعداده المعرفية والمهارية والمهنية بما يتفق ومتطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة ، ولتحديث معلوماته ومعارفه وتعديل خبراته السابقه وتجديد تفاعله مع المنظومة التعليمية والمتغيرات المتشابكة وتهيئته للإعتماد التربوى ، خاصة أن ممارسات الواقع التعليمى فى مرحلة التعليم قبل الجامعى أثبتت انخفاض كفاءة المعلمين الجدد .
- وجود إختبارات للترخيص لمزاولة المهنة أو لتجديد الترخيص بصفة مستمرة حيث أشارت الأدبيات التربوية أن المعلمين الذين تم إختيارهم باستخدام إختبارات الترخيص لمزاولة المهنة واجتازوا تلك الاختبارات كان أداؤهم افضل من اقرانهم الذين لم يتم اختبارهم .
- العمل على توحيد مفهوم الإعتماد والإجازة لممارسة المهنة لدى جميع القائمين على نظم إعداد المعلم وتأهيله ، والإهتمام بكافة العمليات التى تتم داخل هيئة الإعتماد بحيث تتولى تقديم الخدمات والرعاية للمعلمين الجدد.
- التركيز على الجوانب الإنسانية والأخلاقية فى عمليات الاعتماد لأننا نريد معلماً خلوقاً بمعنى الكلمة وليس مقاولاً ينتقل من منزل إلى منزل آخر ، ويقصف بكل ما تبقى من إطار قيمى فى المجتمع ،نريد معلماً يعامل ضميره ويخاف من حساب الله له يوم القيامة بحيث يؤدى واجبه أمام طلابه داخل المدرسة بدلاً من أن يكون سبباً رئيسياً فى تفريغ المدارس من الطلاب بالتلميح تارة وبالتصريح تارة اخرى .
- التنسيق والتكامل بين لجان التقويم والاعتماد داخل كليات التربية وبين الأكاديمية المهنية للمعلمين والاستفادة من الخبرات الاجنبية والادبيات التربوية .
- تتيح الأكاديمية المهنية للمعلمين الفرصة للمعلمين للمشاركة فى تخطيط وتنفيذ عمليات الاعتماد وفى تحديد المعايير اللازم توافرها لحصولهم علي الاعتماد
- نشر ثقافة الاعتماد والجودة بين المعلمين من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل ، والعمل على توصيف الادوار التى ينبغى أن يقوم بها المعلم للحصول على الاعتماد .

- أن تكون الاكاديمية هيئة وطنية تتبع رئيس الدولة وألا يكون رئيس مجلس ادارتها وزير التعليم كما هو حادث الآن لأن هذا قد يحد من فعالية وصلاحيات الأكاديمية خاصة فيما يتعلق بكليات التربية التى لاتتبع وزير التعليم رغم أنها البداية الصحيحة لإعتماد المعلمين فى مصر.

**٥ - معايير إعتماد المعلم فى ضوء التصور المقترح :**

تقترح الدراسة المعايير التالية لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء ممارسات الواقع والخبرات الدولية المعاصرة :

### أ - معايير مجال التخطيط للتدريس :

وتشمل : إختيار إستراتيجيات تدريسية فعالة ، التخطيط لخبرات تعلم تناسب الطلاب وإحتياجاتهم ، التخطيط لإستخدام الأنشطة التعليمية ، وضع أهداف تناسب الطلاب ، التخطيط لتنمية التفكير النقدى والإبتكارى لدى الطلاب ، التخطيط لعرض المادة بشكل مبسط ، تحديد الأساليب والأدوات اللازمة للتدريس .

### ب - معايير مجال المادة العلمية :

وتشمل : الإلمام بالمفاهيم الأساسية فى مجال تخصصه ، والمعرفة الجيدة بمجال تخصصه ، وتنظيم المعارف وتفسيرها فى مجال التخصص ، ونقل المعارف إلى طلابه بصورة جيدة ، وتشجيع الطلاب على البحث عن المعرفة بطرق مختلفة ، والقدرة على تحقيق التكامل بين فروع المادة ، والقدرة على توظيف المادة العلمية ، ومساعدة الطلاب على إستخدام الأسلوب العلمى فى حل المشكلات .

### ج - معايير مجال إستراتيجيات التعلم:

وتشمل : مرعاة الفروق الفردية بين الطلاب ، واستخدام نظريات التعلم ، وتشجيع التعلم المستقل المتمركز حول الطلاب والقائم على البحث والإستقصاء ،واستخدام إستراتيجيات تعليمية لتفعيل مشاركة الطلاب ، واستخدام التكنولوجيا لتحسين تعلم الطلاب ، ومساعدة الطلاب فى إدارة الوقت بفعالية ومساعدة الطلاب فى التعلم القائم على التأمل.

### د - معايير مجال إدارة الفصل :

وتشمل : التفاعل الإيجابى والتواصل داخل الفصل ، وإستخدام أساليب متعددة لإدارته ، وإيجاد مناخ مناسب وآمن للتعلم ، والمعرفة بمشكلات الطلاب داخل الفصل ، وتحقيق النظام والإنضباط ، واتباع قوانين وقواعد المدرسة وتحقيق العدالة

والمساواة بين الطلاب ، ومعالجة المشكلات السلوكية للطلاب بأساليب مرنة ، واستخدام الأدوات والموارد التعليمية المتاحة ، والتمتع بأخلاقيات مهنية توجه سلوكه، واشراك الطلاب فى وضع القواعد الحاكمة للفصل .

### هـ - معايير مجال التقويم :

وتشمل : استخدام التقويم الشامل ، وتقويم مدى تقدم الطلاب معرفيا ومهارياً ووجدانياً ، واختيار أساليب التقويم المناسبة ، واستخدام نتائج التقويم فى تشخيص تعلم الطلاب ، واشراك الطلاب فى عملية التقويم ، واستخدام مداخل تقويمية مختلفة ، وتصميم أدوات تقويمية مبتكرة ، وتشجيع التقييم الذاتى للطلاب وتصميم الأدوات اللازمة لذلك ، واشراك الآخرين فى تقييم الطلاب .

### و - معايير مجال التنمية المهنية :

وتشمل : المواظبة على حضور برامج التدريب والمؤتمرات ، وتحديد أولويات النمو المهنى ، والاستفادة من الآخرين فى وضع خطة نموه المهنى ، والمشاركة فى ورش العمل والتنظيمات المهنية ، والتعلم من الخبرات والمواقف التعليمية المختلفة ، وتبادل الخبرات مع الزملاء والرؤساء والآخرين ، وتقييم ممارساته التعليمية باستمرار ، والاطلاع على كل ما هو جديد فى مجال التخصص ، وعمل ملف انجاز "بورتفوليو" ، والمداومة على التواصل مع كليات التربية والهيئة القومية للاعتماد وضمان الجودة.

## ٦ - خطوات وآليات تطوير نظام الاعتماد فى ضوء التصور المقترح:

تقترح الدراسة مجموعة من الخطوات والآليات لتطوير نظام اعتماد معلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء ممارسات الواقع والخبرات الدولية المعاصرة فى مجال إعتماد المعلمين ، وهى :

أ- تلاشي سلبيات إعداد المعلم التى أكدتها جميع الشواهد مثل : مشكلة الالتحاق بكليات التربية ، والضعف فى برامج إعداد المعلم بها ، وتدنى مستوى خريجيها ، وذلك من خلال برامج تدريبية مستمرة .

ب- إخضاع الخريجين الجدد لعمليات انتقاء واختبار دقيقة وضرورة اجتيازهم الاختبارات فى مجال التخصص وفى المجالات المهنية والثقافية المرتبطة بها، للحصول على رخصة لمزاولة مهنة التدريس .

ج- نشر ثقافة الاعتماد وتوعية المعلمين بأهمية حصولهم عليه ، وتوفير المناخ المناسب لتحقيق ذلك ، واعطاء حوافز للمعلمين الحاصلين عليه .

د- تنمية قدرة المعلمين علي التقويم الذاتى ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمل حقيبة مهنية للمعلم يعرض فيها انجازاته واعماله وتبرز التقدم الذى حدث فى ادائه وهى بمثابة تقييم أداء ذاتى من قبل المعلم .

ه- التنمية المهنية المستديمة للمعلمين من خلال إعدادهم لتعلم مستمر مدى الحياة ، والتجريب والانفتاح على الأفكار والرؤى الجديدة ، واستخدام استراتيجيات تدريس تتمحور حول المتعلم ، وبناء ثقافة العمل الجماعي والتعاونى ، وبناء فلسفة جديدة للمعلم تجعل التنمية المهنية أساساً لتحسين الأداء .

و- العمل على توفير كوادر على درجة عالية من الكفاءة بالأكاديمية المهنية للمعلمين فى مجال التقويم التربوى وأن يكون لديها رؤى واجراءات واضحة فى عملها .

ز- تنمية الوعي بأهمية الاعتماد التربوى لدى كافة المعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى ولدى الرأى العام ودعوة المؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني للمساهمة فى تمويله .

ح- الإفادة من الخبرات الدولية في مجال اعتماد المعلمين ، والتنسيق بين الهيئات المنوطة به ، مما يساعد على تسهيل توفير البيانات والمعلومات وتوفير التغذية الراجعة ليتسنى تطوير نظام الاعتماد لمعلمى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ضوء هذه الخبرات الدولية المعاصرة .

ط- بالنسبة للتعيين فى وظيفة معلم مساعد التى نص عليها القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٦ ، تقترح الدراسة ما يلى :

- أن يكون المعلم متخرج من احدى كليات التربية أو حاصل على دبلومات فى التربية بعد الليسانس أوالبكالوريوس بالنسبة لغير المتخرجين من كليات التربية بتقدير جيد على الأقل .
- أن تشمل المعارف والمهارات الفنية المطلوبة للتعيين فى هذه الوظيفة الجوانب التالية : مادة التخصص ، ومبادئ التدريس واستراتيجياته، وطبيعة المتعلم ونموه ، وتكنولوجيا التعليم ، والقياس والتقويم ، والإدارة التربوية وإدارة الصف .
- أن يجتاز مجموعة من الإختبارات فى المعلومات العامة والأنشطة الحياتية وفنيات ومهارات التدريس ، وكذلك إيمانه وقناعته بعمله وإقباله عليه .

- أن يجتاز مقابلة شخصية توضح مدى تمكنه من التدريس وجذب انتباه الطلاب والتفاعل معهم ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال لجنة ثلاثية تقوم بزيارة له داخل الفصل لملاحظة أداءه .

ي- بالنسبة لترقية المعلمين للمستويات الأعلى التى نص عليها القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٦ ، : تقترح الدراسة ما يلى :

- أن يحقق المعلم تقدماً ملموساً فى الجانب التخصصى.
- أن يحقق المعلم تقدماً ملموساً فى الجوانب المهنية .
- أن يتمتع المعلم بسمعة حسنة وأخلاقيات طيبة .
- أن يجتاز المعلم بعض البرامج المهنية كالدورات التدريبية أو ورش العمل أو دبلومات دراسات عليا فى التربية .
- ويمكن قياس كل ما سبق من خلال ملف الانجاز "البورتفوليو" .

## ٧ - النتائج المتوقعة من التصور المقترح :

### تتمثل النتائج المتوقعة من هذا التصور فيما يلى :

- تطوير نظم اعداد المعلم بكليات التربية .
- تطوير أداء كليات التربية وتحسين مدخلاتها ومخرجاتها .
- نشر ثقافة الجودة والاعتماد بمرحلة التعليم قبل الجامعى.
- اجتياز المعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى للمعايير اللازمة للحصول على الاعتماد وتنمية قدرتهم على التقويم الذاتى لأدائهم فى ضوء هذه المعايير .
- حصول المعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى على الاعتماد اللازم لممارسة المهنة .
- حرص المعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى على التنمية المهنية والاشتراك فى الدورات التدريبية .
- تحقيق الجودة والاتقان فى أداء المعلمين بمرحلة التعليم قبل الجامعى بما ينعكس على نتائج الطلاب وتنمية شخصياتهم من كافة الجوانب.

## الهوامش


١- محمد عبد الظاهر الطيب ، الكلمة الافتتاحية للمؤتمر العلمى السابع: جودة التعليم فى المدرسة المصرية ( التحديات ، المعايير ، الفرص ) كلية التربية، جامعة طنطا ٢٨ . ٢٩ أبريل ، ٢٠٠٢ ، ص ١١ .

٢- سعيد أحمد سليمان : معايير الجودة فى أداء المعلم ، فى رشدى أحمد طعيمة (محرر): الجودة الشاملة فى التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ، الأسس والتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان ، ٢٠٠٦، ص١٤٩ .

3- Anderson,O.,et.al, Quality Assurance and Accreditation in Australian Higher Education, Australian National University, Sydney, 2000, P. 13.

٤- جاك ديلور وآخرون ، التعلم ذلك الكنز الكامن ، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة جابر عبد الحميد ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٩ .

٥- المجالس القومية المتخصصة : تقرير الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعى والعالي فى إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، دورة رقم ٢٧ ،القاهرة ، ١٩٩٩/٢٠٠٠ ص ٦ .

٦- سعيد أحمد سليمان : مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

٧- سلامة عبد العظيم حسين:الإدارة المدرسية والصيغة المتميزة ( الطريق إلى الجودة الشاملة ) ، دارالنهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦١ .

٨- سعيد أحمد سليمان : مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

9- Martin, H.,The Dimensions of Excellence in Programs of Teacher Education, Paper Presented at the Annual Conference, Alternative Certification, South Padre Island, Texas, 1991, PP. 10-21.

10 – Geoff,W.,Quality Control in Teacher Education, British Journal of Education Studies, Vol.xxxx, 1992, P.40.

١١- نور الدين عبد الجواد : معايير تمهين التعليم ، رسالة الخليج العربي ، الرياض ، عدد ٤٣ ، ١٩٩٣ ، ص ١٥ .

12- Roberta, C. Hendricks, Improving the Quality of the Teaching Profession by Making Curriculum Changes on Teacher Preparation Programs, Eastern Kentucky University Press, Kentucky, 1993, P.6.

١٣- منير مطنى العتيبى، محمد سعيد غالب: معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهنى لبرامج إعداد المعلم فى الجامعات العربية ، مجلة الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص ص ٩٥- ١٠٣.

14 - Basinger, J., Fight Intensifies Over Accreditation of Teacher Education Programs, The Chronicle of Higher Education, ERIC No.EJ 573829, 1998, P.12–13. Available at: www.askeric.com

١٥- محمد عبد الرازق ابراهيم: تطوير نظام تكوين معلم التعليم الثانوى العام بكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، بنها ، ١٩٩٩، ص ص ٣١- ٤٢ .

١٦- جاسم يوسف الكندري ، هانىء عبد الستار فرج ، الترخيص للمهنة ، رؤية مستقبلية لتطوير مستوى المعلم العربي ، المجلة التربوية ، المجلد (١٥) ، العدد : (٥٨) ، مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٥- ٢٤ .

١٧- سلامة عبد العظيم ، محمد عبد الرازق : مرجع سابق ، ص ص ٢٢ - ٢٨ .

١٨- محمد إبراهيم عطوة : الاعتماد المهنى للمعلم ، مدخل لتحقيق الجودة في التعليم ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد (٤٨) ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٨ .

١٩- عادل السيد الجندى : مدى حاجة كليات إعداد المعلم فى مصر إلى الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة ، دراسة تحليلية نقدية ، مجلة التربية والتنمية ، العدد (٢٠ )، السنة الثامنة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٥.

٢٠- هنداوى حافظ ، دراسة مقارنة لنظم الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم في بعض البلاد الأجنبية ومدى الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية ، المؤتمر السنوي الحادي عشر: الجودة الشاملة فى إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة ، ١٢ . ١٣ مارس ٢٠٠٣ ، كلية التربية . جامعة حلوان ، ٢٠٠٣ م ، ص ص ٤١٩ . ٤٦٧ .

٢١- حسن حسين البيلاوى : تطوير كليات التربية فى ضوء المعايير العالمية للجودة ، المؤتمر العلمى لقسم أصول التربية : التعليم والتنمية المستدامة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ١٠- ١١ مارس ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٠٠ . ٣٠٢ .

22- Williams,Tracyl.,Recreation Educators and Practitioners Opinions,Regarding Program Accreditation, and Certification,Doctoral Dissertation, University of Arkansas, Jun. 2004, P. 264.

٢٣- فاطمة فوزى عبد العاطى: مؤشرات المعلم الباحث فى ضوء الاعتماد والجودة ، المؤتمر السنوى الثالث عشر : الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببنى سويف ، جامعة القاهرة ٢٤ ـ ٢٥ يناير ٢٠٠٤ ، جـ ٢ ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥ ، ص٨١ .

٢٤- محمد عبد الحميد ، أسامة محمود قرنى : استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول ، المؤتمر السنوى الثالث عشر : الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

٢٥- أشرف عبد المطلب مجاهد : جودة إعداد المعلم فى ضوء التحديات العالمية المعاصرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة قسم أصول التربية . كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٩ أبريل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤١.

٢٦- نسرين عبد الحكيم عبد الفتاح : دراسة مقارنة لنظم اعتماد المعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وكوريا الجنوبية وإمكانية الاستفادة منها فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ببنها ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٦ ، ص ٦١.

٢٧- سناء ابراهيم أبو دقة ، ولبيب عرفة : الاعتماد الأكاديمى لبرامج اعداد المعلم (تجارب عربية وعالمية) ، ورشة عمل : العلاقة التكاملية بين التعليم العالى والتعليم الأساسى : برنامج تدريب واعداد المعلمين، كلية التربية بالجامعة الاسلامية ، غزة ، مارس ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣ .

28- Adelman, C., Accreditation, Encyclopedia of Higher Education, Vol.1, National System of Higher Education, 1992, P.37.

٢٩- ميشيل تكلا ، ورمزى كامل : معجم المصطلحات التربوية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٠ .

30- Webster, S., the Third New International Dictionary of the English Language, Springfield, Massachusetts, 1996, P.13.

٣١- محمد عبد الحميد محمد ، أسامة محمد قرنى . استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول ، مرجع سابق، ص ٢٩٩ .

32- Martin, G., Developing Learning Communities through Teacher Expertise, Crownpress, London, 2003, P.44.

33- Warker, A., Reforming National Accreditation in Teacher Education, International Journal of Education Reform, Vol.12, No.2, 1993, P.49.

٣٤- نور الدين عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

٣٥- جابر عبد الحميد : مدرس القرن الحادى والعشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١٦ .

36- Dill, D., et. al, Accreditation &Academic Quality Assurance, Journal of Education Change, Vol.8, No.9, 1996, P.14.

٣٧- صفاء محمود عبد العزيز، وسلامة عبد العظيم : ضمان الجودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالى فى مصر ، تصور مقترح ، المؤتمر العلمى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

٣٨- سعيد أحمد سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

٣٩- حسن حسين البيلاوى ، الاعتراف الأكاديمي لكليات التربية ، مؤتمر رابطة التربية الحديثة ، كليات التربية : الحاضر والمستقبل ، بالاشتراك مع كلية التربية. جامعة طنطا ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦.

40- Oakes, T. J., A Guide to Organizations Involved with Licensing and Certification of Teachers and Accreditation of Teacher Education Programs. ERIC Digest: Ed. 437367, 1999.P.3.
Available at: www.askeric.com/

٤١- سعيد أحمد سليمان : مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

42- Oakes, T. J., Op.Cit, P.11.

43- Darling-Hammond, L., Teacher Quality and Student Achievement: A Review of State Policy Evidence, The Education Policy Analysis Archives, Vol. 8, No.1, Janury, 2000, P.1.

٤٤- المتولى اسماعيل بدير : رؤية مستقبلية لكليات التربية فى ضوء إطار مرجعى للاعتماد الأكاديمى ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٢ .

45- Houghton, J., Academic Accreditation: Who, What, When and Why? Parks &Recreation,Vol.31, No. 2, 1996, PP.1- 4.

٤٦- المتولى اسماعيل بدير : مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٤٧- المجالس القومية المتخصصة : تقرير الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعى والعالى فى إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل ، مرجع سابق، ص ١٥٠ .

48- Birkbeck College, University of London: Professional Accreditation of Teaching in Higher Education, Faculty of Lifelong Learning, London, 2001, P.12.

٤٩- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير التعليم والبحث العلمى والتكنولوجى: تصاريح مزاولة المهنة والإجراءات الفنية لإصدارها ، الدورة٢٣ ، الكتاب السنوى ، ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٢٧.

50-Darling-Hammond, L., A.Wise& S. Klein, A License to Teach: Building a Profession for 21St Century Schools, Westview Press, Oxford, 1995, p.49.

٥١- حسن حسين البيلاوى : الجودة الشاملة فى التعليم ، فى رشدى أحمد طعيمة (محرر): الجودة الشاملة فى التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ، الأسس والتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦، ص ١٧٠ .

٥٢- وزارة التربية والتعليم : المعايير القومية للتعليم فى مصر ، القاهرة، ص٩٢ .

٥٣- سعيد أحمد سليمان : مرجع سابق ، ص١٥١ .

٥٤- حسن حسين البيلاوى : الاعتراف الأكاديمي لكليات التربية ، مرجع سابق ، ص٢٠

55- Bondy, E. & D.D. Ross, Preparing for Inclusive Teaching: Meeting the Challenges of Teacher Education Reform, Albany, Suny Press, New York, 2005, P.53.

٥٦- فؤاد ابو حطب : التعليم المصرى فى القرن الحادى والعشرين، مستقبل التربية العربية ، مجلد (٣)، عدد (١١)، يوليو. أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٧.

57- Smith, D., Accreditation of Teacher Education, Journal of Teacher Education, Vol. 41 No. 4, 1995, P.3.

٥٨- محمد كتش : فلسفة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المعاصرة ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٢ .

59- Rath, j., Accreditation and Standards of Teacher Education, in, Torsten Husen, the International Encyclopedia of Education, Second Editon, Vol.24, Persimmon, England, 1999,P.1.

٦٠- المتولى اسماعيل بدير : مرجع سابق ، ص ١١٧.

61- Glattorn, A., Teacher as Agents of Change, a New Looks at School Improvement, National Education Association, Washington, D.C, 1992, P. 67.

٦٢- محمد إبراهيم عطوة : الاعتماد المهنى للمعلم ، مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ، عدد (٤٨)، ٢٠٠٢ ، ص ٣١٩ .

63- Burroughs, R., Composing Standards and Composing Teacher,The Problem of National Board Certification, Journal of Teacher Education, Vol.52, No.3, 2003, P.224.

64- National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE): Professional Standards for the Accreditation of Schools, Colleges, and Departments of Education, Washington, D.C, 2001, P.1.

٦٥- محمود عز الدين عبد الهادى : نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية ( دراسة حالة ) ، المؤتمر السنوى الثالث عشر : الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية ، مرجع سابق، ص ص ٧٧- ٧٨ .

66- National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE), The Case for High Quality Teacher Preparation: What Makes A Teacher Effective? Washington, D.C, 2006, P.6.

67- National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE), Professional Standards for the Accreditation of Schools, Colleges, and Departments of Education, Washington, D.C, 2001, P.3.

68 – Dilworth, M.E., National Board for Professional Teaching Standards, National Teacher Certification,ERIC Digest, ED460126, 2003,P.1.

Availble at: www.eric.ed.gov

69 - National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE), Accreditation Unit Standards Updated, Washington, D.C, Spring 2003, PP.1-3.

70- Darling-Hammond, L., et.al, Op Cit, P.30.

٧١- سعيد أحمد سليمان : مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

72- National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE), Accreditation Unit Standards Updated, Op Cit, P.1.

73- Piper, C. & S. Eskridge, Student Perceptions: Infusing Technology Into Teacher Education Through Electronic Portfolios, International Ed-Media Conference Proceedings, California, 1998, P.3.

74- Leen, M.,The US Accreditation System, in, Quality Assurance in Higher Education, The Falmer press, London, 1992, P.55.

75- Craft, M., Teacher Education in Plural Societies, An International Review, Falmer Press, London, 1996, P.34.

٧٦- محمد متولى غنيمة : تقويم نظم وبرامج إعداد المعلم فى مصر فى ضوء بعض التجارب العالمية ، المؤتمر القومى لتطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته ، وزارة التربية والتعليم ، بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، والجمعية المصرية للطفولة والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٧٣- ٧٤ .

77- Deer, E., et.al, Teacher Registration and Accreditation of Teacher Education Programs: Crucial Issues for the Profession, Paper Presented at the 25th Annual Conference of The Australian Association for Research in Education, 26-30 November, 1995, Hobart, 1995, P.7.

78- Teacher Training Agency, Qualifying to Teacher: Handbook of Guidance, Port House, London, 2004, P.6.

79 Rath, J., Op Cit, P.25.

٨٠- حسن البيلاوى ، محسن المهدى سعيد ، التجارب العالمية ، فى رشدى أحمد طعيمة (محرر): الجودة الشاملة فى التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

81- Donaldson, J., Quality Assessment in Scotland, in, International Developments in Assuring Quality in Higher Education: Selected Papers from an International Conference, Montreal, 1994, P.111.

82-Kojima,Y.;Teacher Education in Japan, Paper Presented at The National Conference for Teacher Education, Ministry of Education, 9-10 Nov,1996, Cairo,1996, P.3.

٨٣- عادل عبد الفتاح سلامة ، أمين النبوى: دراسة مقارنة لنظم التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ع ( ٢٦) ، ج(٤) ،١٩٩٧ ، ص ٣١ .

84- Lee, Wha-Kuk, Issues in the Development of University Accreditation in Korea, International Developments in Assuring Quality in Higher Education: Selected Papers from an International Conference, Montreal, 1993, P.73.

٨٥- سلامة عبد العظيم ، محمد عبد الرازق إبراهيم: معايير اعتماد المعلم فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، ع (٨)، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٣٤ .

86- Bobby, C. L., CACREP Accreditation: Setting the Standard for Counselor Preparation, ERIC Digest, No: E347470, 1992, PP.1-3.
Availble at: www.eric.ed.gov

٨٧- عبداللطيف الحكيمى : تطوير البرامج الأكاديمية فى كلية التربية بجامعة الإمارات المتحدة فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمى ، كلية التربية ، جامعة الامارات المتحدة ، العين ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠ .

٨٨- محمود عابدين ، تفعيل دور كليات التربية فى الإصلاح التربوى ، مؤتمر دور كليات التربية فى إصلاح التعليم ، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، دمياط ١٢- ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ٥٨٢ .

٨٩- حسن محمد حسان ، تطوير كليات التربية بين وجهة النظر المصرية والأمريكية ، الموجهات والآليات ، المرجع السابق ، ص ص ٥٧٠ . ٥٧٢ .

٩٠- محمود عابدين ، مرجع سابق ، ص ٥٩٧ .

٩١- وزارة التربية والتعليم ، المعايير القومية للتعليم فى مصر ، مرجع سابق، ص ٩٦ .

٩٢- محمود عابدين ، مرجع سابق ، ص ٥٨٦ .

٩٣- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، الجريدة الرسمية ، العدد (٢٢) مكرر فى ٦ يونية سنة ٢٠٠٦ ، ص ٣.

٩٤- المرجع السابق، ص ٣.

٩٥- المرجع السابق ، ص٤.

٩٦- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد ، الجريدة الرسمية ، العدد (٤) ، فى ٢٥ يناير سنة ٢٠٠٧ .

٩٧- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : معايير المعلم (صورة مبدئية) ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص ص ١- ٦ .

٩٨- جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

٩٩- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها ، الجريدة الرسمية ، العدد (١٩) - تابع - فى٨ مايو سنة ٢٠٠٨ .

١٠٠- محمد صبرى الحوت : اصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٨ م، ص ص ٩٠- ٩١ .